جامعة تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإستراتيجية التجارية الجديدة للصين: دراسة حالة العلاقات الصينية الأفريقية بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص دراسات إقليمية

إعداد الطالبة:

- سي محاندشهيناز نور الهدى

لجنة المناقشة:

- ا.مهدى فتاك- عضوا رئيسا

-ا.يمينة عطيش - عضوا مناقشا

- أ.جمال عليوة- عضوا مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2019/2018

الشكر و العرفان

بعد شكر الله سبحانه و تعالى

أتوجه بخالص شكري إلى الأستاذ الدكتور الفاضل و المشرف الأستاذ عليوة جمال الذي كانت لمساته بارزة في هذا البحث من خلال التكوين المنهجي الذي قدمه لي،و الذي أحاطني بكل الرعاية و النصائح القيمة.

إلى الأستاذ الدكتور حسين قوادرا الذي ساعدني في إثراء مذكرتي

و الأستاذ الدكتور مصطفي الشميري من الجامعة العراقية

إلى كل الأساتذة و الدكاترة الذين تشرفت بأن كنت طالبتا عندهم في مرحلتي اليسانس و الماستر في قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو الذين كانت لهم إسهامات مشرفة في تكويني

الإهداء

اهدي عملي هذا إهداء خاص إلى سبب وجودي في الحياة، إلى من تضيئ لي الطريق و التي كرست حياتها من أجلي، إلى من علمتنيو عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه، و إلى من تكسوني ببحر حنانها لتخفف من آلامي و التي لم تؤول جهدا في تربيتي و توجيهي،إلى قدوتي في الحياة، منها تعلمت الصبر والصمود مهما كانت الصعاب و تبدلت الظروف،وإلى النور الذي ينير لي درب النجاح إلى أمي سامية الغالية التي قبل أن تكون أمي كانت أبي و أختي وأخي و كل شيئ لي أطال الله في عمرها ، لكي كل التجلي و الاحترام، فلا تكفي هذه السطور لأتكلم عنكي ياأمي الغالية.

اهدي عملي إلى جدي حسين و جدتي شريفة أطال الله في عمرهما ،و إلى أخوالي الأربعة و خالاتي الإثنتين الذين عوضوني عن عائلتي ، خالي العربي،خالى عبد المالك،خالىعبد الكريموزوجتهماري صول وإبنتهإزابيل، إلى خالتي فريزة و خالي فؤاد، وخالتي حياة و زوجها سالم و إبنيهما الصغير محند حفظه الله.

أهدي عملي هذا إلى الأستاذ المشرف عليوة جمال الذي كرس وقته لإخراج هذا العمل على أكمل وجه.

و إلى أصدقائي الأعزاء منهم إبراهيم بلعالية ،ديهية رزقي و زوجها، زينةإكروبركان،دينةإحدادن،كاتيةحسبلاوي،و محند رحاب و لياس زيري، ضياء الدين، ولو طالت الورقة لملأتها بأسمائكم،و لكن خير الكلام ما قل و دل.

أهدي عملى إلى كل العمال الإدارة و إلى كل عامل بسيط في الجامعة.

إلى كل من أحبني و أحب العلم و ساعدني من قريب أو بعيد.

مقدمة

1- التعريف بالموضوع

بعد نهاية الحرب الباردة انحصرت القوة إلى جانب واحد، فأصبح العالم يعيش في ظل الهيمنة الأمريكية، إلا أن الحال لم يدوم طويلا، فعلى إثر التحولات في ميزان القوى الدولية مع بداية القرن الواحد و العشرين و بروز قوى أخرى جديدة تتنافس على المكانة الدولية، شهد العالم تحركا سياسيا و عسكريا صينيا صاحبه الانفجار الاقتصادي ،إذ أصبحت الصين أهم محاور تلك المنافسة الدولية،فشهدت تحاولات عميقة ذات بعد إستراتيجي بناءا على التحولات السياسية و الاقتصادية و الإقليمية التي عرفها مسرح العلاقات الدولية، و الإصلاحات التي قام بها الحزب الشيوعي الذي أحدث حالة إقلاع في عدة مجالات، فالأولوية القصوى التي ينهمك فيها الحزب الشيوعي الصيني هي محاولة التخفيف من نقاط الضعف والسعي لتحقيق الاستقرار و النمو.

بروز نمو الصين الاقتصادي القوي،في الثمانينيات و التسعينيات،و ظهورها كقوة كبرى في السياسة الدولية.و مع اتساع اقتصادها،بدت الصين مهيأة لأن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي غضون ذلك شرعت الصين في تحديث جيشها وفي تبني موقف دبلوماسي يتمحور في السلام و التنمية والتعاون،تخطو خطوات نحو التنمية الوطنية والمساهمة في السلام العالمي و التنمية المشتركة،فاللصين خبرة تاريخية من تخوفها من نمو و تطور القوى الكبرى،جعلها تتبني استراتيجية الصعود السلمي وسياسة حسن الجوار لطمأنة العالم من صعودها السلمي.

جاء مشروع "طريق الحرير" الصيني في سياق استراتيجيتها للصعود السلمي وكنموذج لقوة ناعمة،إذ تحرص الصين على تقديم تجربتها التنموية الخاصة في سياق طرحها لهذا المشروع،كأحد النماذج التي يمكن الاستفادة منها،و يقوم المشروع على الشراكة الاقتصادية الواسعة و بمستويات عدة،مع أكبر عدد من الدول المستعدة للانخراط في هذه المبادرة،سواء الدول الواقعة على مسارات طريق الحرير البري و البحري،أو المستفيدة منه.فيشكل المشروع قفزة كبرى إلى الأمام على تعزيز دور الصين على الساحة الاقتصادية الدولية، وتهدف الصين من خلال هذه المبادرة عل نمو صادرتها،الذي يخفف من تراجع نموها و آثاره السلبية على الاقتصاد الصيني،و تعديل نمط النمو بأن تساعد هذه المبادرة على تناسق تنمية المناطق الصينية الداخلية،و إلى تشكيل تحالفات مع مختلف دول العالم خاصة الدول الأفريقية، في إطار تطوير مبادرة طريق الحرير،إذ تعتبر هذه المبادرة أكبر برنامج لتنسيق الاستثمارات في البنية التحتية عرفتها البشرية،الذي سيساعد الدول الأفريقية لتحقيق التنمية من خلالها.

و ما يزيد لموضوعنا من أهمية هو النمو الاقتصادي السريع الذي يعتبر محرك أساسي للنظام الصيني،فلديها نقطة ضعف كبيرة بخصوص نقص في إنتاج الطاقة الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الصيني،الذي جعلها تتبني استراتيجية التوجه نحو الخارج و السفر على ألاف الأميال لتوفير مصادر الطاقة و البحث عن أسواق جديدة خارج مجالها الإقليمي و القاري،جعل السلطات الصينية تتبني فكرة و مبدأ سياسة إفريقية جديدة في استراتيجيتها الجديدة، و التي لم يكن الغرض منها الاستجابة للإحتياجاتها المباشرة، بل أيضا مواكبة صعودها المتسارع على الساحة الدولية و إعطاءه وزنا اقتصادياونفوذا جيواستراتيجيا.

2- الإشكالية:

جعل تحول النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، التي جعلت عميل القوى العظمى وإحلال العلاقات ذات الأساس الاقتصادي محل العلاقات ذات الأساس العسكري،التي نجم عن ازدياد درجات التفاعل،تتجه الصين بإستراتيجيتها التجارية بقوة لتصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم، فأصبحت بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية من سمات الرئيسية المميزة لهذه الفترة فترة الحرب الباردة و من هنا نطرح الإشكالية التالية: كيف ساهمت الإستراتيجية الصينية الجديدة في إحداث انعكاسات على الاقتصاد العالمي عامة و أفريقيا بصفة خاصة؟

و تسهيلا للدراسة فقد عمدنا إلى تجزئة هذا الإشكال إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ما هي أهم الإستراتيجيات الصينية التي تبنتها من أجل الإنضمام إلى نادي العمالقة؟

- هل ستنجح مبادرة طريق الحرير في تحقيق الأهداف الأساسية للصين. و هل ستعود بالنفع على الدول المشاركة؟

- ما هي نوايا الصين من إستراتيجياتها المتعددة؟هل تسعي لأن تتحدى و تغير النظام الدولى؟

- ماهي الأهداف المنشودة و الوسائل المسخرة من طرف الصين لتكريس نفوذها في أفريقيا؟

- هل ستساعد القروض و الفرص الممنوحة من طرف الصين للأفارقة من تغيير صورتها في القارة؟

3- حدود الإشكالية:

لمعالجة إشكالية البحث قمنا بوضع إطار للدراسة و ذلك باعتبار الموضوع متشعب والتحكم فيه فسنتطرق لها على النحو التالي:

ا- **الحدود الزمنية:** تقتصر هذه الدراسة على الفترة الممتدة ما بين انتهاء الحرب الباردة إلى 2019م، و هذه الفترة أي بعد انتهاء الحرب الباردة تشكل فيها النظام العالمي الجديد وتسارع العولمة،و بداية صعود القوى الصناعية الجديدة،ففي هذه الفترة تطورت العلاقات الصينية الأفريقيا، والتحول الإستراتيجي الجديد اتجاه القارة.

ب- الحدود المكانية: ستركزنا دراستنا على الحدود الجغرافيا لجمهورية الصين الشعبية،وعلى القارة الإفريقية في ما يخص الإستراتيجية الصينية نحوها.

ج- الحدود الموضوعية:ستبرز هذه الدراسة تأثير الإستراتيجية التجارية الجديدة الصينية في إقليمها، وكيف تسعي الصين المعاصرة في إيجاد مناخ للتعاون الثنائي و المتعدد الأطراف مع الدول التي يمكن أن تمدها بالطاقة اللازمة لدعم نموها الاقتصادي المتسارع،و تعد أفريقيا مثال مهم على كيفية التي سعت بها الصين لتحقيق إستراتيجية التوجه نحو الخارج.

4- الفرضيات:

فلكي نجيب على الإشكالية ونتعمق في دراستها ونضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة في مايلي:

-كلما سعت الصين إلى تحسين علاقتها مع القوى الكبرى و الدول المجاورة لها، كلما زاد ذالك في إنجاح إستراتيجيتها التجارية الجديدة.

_ كلما زاد التطور الاقتصادي الصيني كلما زادت حاجتها إلى تبني إستراتيجيات جديدة معاصرة لمعالجة التحديات الجديدة.

-الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا و غناها بالموارد الطبيعية جعلها محل أطماع القوى الدولية و منها الصين.

5- أهمية الموضوع:

إن أهمية موضوعنا يكمن في كون التجارة أحد أهم مؤشرات تطور و متانة العلاقات بين أي طرفين دوليين،فإن نمو حجم التبادل التجاري بين الجانبين الصيني و الأفريقي خير دليل على نوعية العلاقات بينهما،فرغم قدم العلاقات الصينية الأفريقيا التي تعود إلى ما قبل الحرب الباردة، إلا أن التغلغل الصيني في القارة أثار إهتماما دوليا و قلقا من طرف الدول الغربية، و خاصة و أن هذا الوجود يغلبه الطابع الاقتصادي بدرجة أساسية،و تحتل فيه القضايا السياسية و الأديولوجيا أهمية ثانوية.

فبعد أن أصبحت الصين دولة حديثة أكثر انفتاحا سياسيا و اقتصاديا من أي وقت مضى، بدأ الحديث عن عالم متعدد الأقطاب بظهور الصين كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية،فتسعى الصين توسيع قاعدة استثماراتها التجارية في الخارج،كما أصبح لها دور في السياسات العالمية من خلال التزامها بالحد من الفقر و تعزيز النمو العالمي من خلال الاستثمارات في مجال التنمية في أماكن متعددة منها أفريقيا.

فتكمن الأهمية الاخري حول أن المشروع الصيني الجديد "طريق الحرير" الذي يعتبر مشروعا قوميا أولا، و عالميا ثانيا،لوجود عدد من الدول المنخرطة في هذا الحزام،فتسعىالصين إلى تحقيق الهيمنة الاقتصادية مستخدمة في ذلك الطرق السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية،و تبني إستراتيجات عديدة للحاق بركب العالمية،فموضوعالإستَّراتيجيةالتجاريةالصينية،احدالمواضيعالمهمةوالجديرةبالدراسةوالبحث،التي من خلالها ترمي إلى تعزيز وجودها في العالم ، ودراسة أهم المكاسب التي ستعود بها بالنفع من خلال هذه الإستراتيجيات.

6- أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع، ومن الأسباب التي جعلتنا نختار البحث في موضوع الإستراتيجية التجارية الجديدة للصين:دراسة حالة العلاقات الصينية الأفريقية بعد الحرب الباردة، نذكر مايلي:

ا- أسباب موضوعية:

إن الدوافع العلمية لاختيار الموضوع لا تنفصل عن التحولات والتطورات الراهنة،بحيث تجعل الحاجة إلى مواكبة و فهم التطورات الإستراتيجية الحاصلة حاليا، ودراسة قوة الصين التي تتجه بثبات نحو أخذ مكانة بين القوى العالمية،و هذا لنمو اقتصادها السريع، وتنامي قوتها الناعمة الراجعة إلى موروثها الحضاري و الثقافي،و قدرتها على الحفاظ على أصالتها و الانفتاح على العالم الخارجي في نفس الوقت،و البعد القيمي في تجربتها الاقتصادية التي تجمع بين القيم الكونفوشيوسية في العمل و الاجتهاد،و التعاليم الماوية في الإبقاء على دور الدولة،و المبادئ الاقتصادية الليبرالية.

- إضافة إلى موضوع مبادرة حزام واحد طريق واحد التي هي أكبر بكثير من مجرد مبادرة اقتصادية،فهي تخدم أيضا أهداف الصين الطموحة،فهذه المبادرة ذو تأثير كبير في ازدهار الكثير من الحضارات، والتي أرست القواعد للعصر الحديث وتصاعدت أهميته بعد اكتشافه كطريق تجاري جديد،فهذا يزيد من نفوذ الصين في العالم و خاصة على المناطق التي يمر عليها هذا الطريق،إضافة إلى إشراك الصين للدول الإفريقيا في مبادرة طريق الحرير.

- فتكمن الأهمية الموضوعية في معرفة أهم هذه التطورات خاصة المتعلقة بالعلاقات الصينية الأفريقية وتحليل إستراتيجيات الصينية في إطارها الإقليمي و العالمي، و امكانية الاستفادة منها.

ب- أسباب ذاتية:

ومن الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار الموضوع إضفاء طابع التخصص العلمي، بالإضافة إلى الرغبة الذاتية والميل الشخصي للدراسات الآسياوية عموما و تلك المتعلقة بالصين على الخصوص و هذا بسب الإعجاب بتجربتها الناجحة،و بقدرتها على الحفاظ على هويتها رغم انفتاحها الكبيرعلى العالم إضافة إلى الرغبة في دمج بين الدراسات الآسياوية والأفريقية و التعرف إلى أهم مراحل تطور العلاقات بين الصين وأفريقيا،إضافة إلى الرغبة في إثراء مكتبتنا في قسم العلوم السياسية بهذا الموضوع كونه موضوع جديد.

7-أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناول هذه الدراسة لا يخرج في حقيقة الأمر من كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

ا- **أهداف نظرية:**

تحليل وكشف لطبيعة وخلفيات تاريخية للمراحل تطور الصين، و الوقوف عند حقيقة النمو الصينيومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه في النظام الدولي عموما و في أفريقيا خصوصا، و حقيقة النفوذ الصيني بمقارنة بالنفوذ الغربي التقليدي للقارة، إضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات التي تربط بين الصين و القارة السمراء وسبل معالجتها،ومحاولةالوقوفعلىحقيقةتناميالتواجدالاقتصاديالصيني في القارة.

ب- **أهداف تطبيقية:**

السعي إلى رفع قدراتنا المنهجية ومعرفة نقاط القوة والضعففيها،وتفعيل دور التفكير لإعادة بناء مقتضيات الواقع وذلك لرسم أفق جديد للتواصل يتسم بالوضوح والجدية والصدق.

8- أدبيات الدراسة:

استقينا أدبيات دراستنا، من المراجع و المصادر و التي تطرقت للموضوعنا من قريب أي بالتلميح و تحدثت عنه في نقطة أو فصل سواء كانت كتب أو رسائل ماجستير أو دكتوراه أو مقالات و التي نذكر منها:

ا- الدكتور "عبد القادر دندن" 2005م، بعنوان:"الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية"، الذي ركز في تفسير النموذج الصيني في التحديث ذي الخصائص الصينية،كما تحدث عن تطوير وتحديث الصين لقوتها البحرية التي من خلالها ستتمكن من التدخل عبر البحار و دعم مطالبها في العديد من الجزر.

ب-الكاتب "فولفجانج هيرن" ترجمة الدكتور"محمد رمضان حسين" 2011م، بعنوان التحدي الصيني": إذ ركز على التحدث على التحول التاريخي في الاقتصاد العالمي و السياسة الدولية،بوضع الصين أقدامها عل طريق يجرها لأن تصبح قوة عالمية عظمى اقتصاديا،سياسيا

وعسكريا،وإذ تعود قوة عالمية سابقة للظهورها مرة أخرى و تسيطر على الاقتصاد العالمي المعاصر في الوقت الحالي.

ج-كتاب "فرانسواز لومان" ترجمة"صباح ممدوح كوعدان" 2010م، تحت عنوان" الاقتصاد الصيني": هذه الدراسة ركزت على التحديثات الاقتصادية التي قامت بها الصين،و كيف استغلت علانية العولمة لتصبح مصنع العالم،و إستطاع الكاتب تعريفنا بالتجربة الصينية وما حققته من انجازات في المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.

د- مذكرة "سمير قط" 2007م-2008م، تحت عنوان" الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا:فترة ما بعد الحرب الباردة": إعتمد هذه الدراسة على تحليل أهم الإستراتيجيات الصينية في توجها نحو أفريقيا، وإلى إبراز السياسة الصينية في أفريقيا و خاصة السياسة، وتحليل الرهانات و التحديات المترتبة على هذه السياسة،بحيث الصين يزداد اعتمادها على النفط الأفريقي بعد أن كان الشرق الأوسط الموول الأساسي للصين في مجال الطاقة.

و نجد العديد من المقالات و التقارير الصادرة عن مراكز البحث و التي تحدثت عن الإستراتيجياتالتجارية الصينية و منها:

ا- تقرير" نيفين حسين" 2016م، تحت عنوان"طريق الحرير الجديد و أثره على دولة الامارات العربية المتحدة":ركزت هذه الدراسة على إبراز العلاقات الاقتصادية و التجارية والاجتماعية بين دول منطقة الإمارات العربية المتحدة،و زيادة التبادل الحضاري و الثقافي، الذي سيعزز نجاح تسير مشروع طريق الحرير، و توفير فرص كبيرة لتحقيق نمو اقتصادي في المنطقة.

ب- تقرير "نسمة أشرف" 2010م،تحت "عنوان مصر و طريق الحرير":هدف هذه الدراسة هو التعريف بطريق الحرير الذي هو طريق للتعاون و كسب المشترك و تفاعل الحضاري، فتحرص الصين على تقديم ما بوسعها من مساعدات للدول العربية و البلدان النامية للإسراع بعجلة التنمية،و التي تري أن الصين ستتمكن من بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري و البحري للقرن الحادي و العشرين، بما يجعل شعوب التي يمر عبرها مسار هذا الطريق بتحقيق التنمية، و التشارك في بناء هذا الحزام.

جاءت هذه الدراسات لتسد الفراغ الموجود في الموضوع، فهي أتت بمعلومات وفيرة ووجهات نظر مختلفة،بشأن الصين و بشأن الإستراتيجيات التي تبنتها سواء داخليا أو خارجيا.

إنطلاقا من الدراسات السابقة التي مهدت الطريق لدراستنا و التي من خلالها توصلنا إلى أن الصين تسعى إلى بناء عالم متناغم، يسوده السلام الدائم من خلال سياساتها الخارجية التي تعتمد على القوة الناعمة، بحيث يرتبط دور الصين في بنية النظام الاقتصادي و السياسي العالمي بتوسيع إطار مصالحها الإستراتيجية التي تعدت إطار إقليمها، لتتوجه نحو أفريقيا كمجال لإستراتيجياتها الجديدة.

9- المناهج و المقاربات المتبعة:

لكل بحث منهج يسير عليه لدراسة المشكلة، فمنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر، بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها وتتطلبدراستناالاستعانةببعضالمناهجالمناسبةوالضروريةلمثلهذهالمواضيع هي:

أولا: المناهج:

1- المنهج التاريخي:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخيباعتباره يبحث في الأحداث التاريخية الماضية و البحث و التقصي حول تاريخ الإمبراطورية الصينية القديمة، وتصف الظواهر والحقائق لغرض الوصول إلى معرفة الظروف التي بدأت فيها العلاقات الصينية الأفريقية عبر مختلف المراحل الزمنية وهذا ما يسهل علينا تتبع المسار التاريخي والظروف التي أحاطت بتطور الظاهرة خلال الفترات الزمنية، كما أنها تساعدنا على الاستقصاء والتطور وتحديد أبعادها وميادينها، وتوفر لنا المعلومات لعملية التحليل والتفسير، بالإضافة إلى اكشف عن الروابط السببية وكذلك العلاقة التفاعلية ، إلى جانب ذلك أنها تساعدنا على التعرف على الأدبيات السابقة.

2- المنهج الوصفي:

يساعد على عرض المعلومات وفق التسلسل التاريخي، فيقف على أدنى جزيئاتها وتفاصيلها كما وكيفا حيث ينقل الصورة من خلال الألفاظ والعبارات والتشابيه ويذكر خصائص ما هو كائن ويحدد الظروف والعلاقات التي أوجدت المتغيرات،فيظهر جليا المنهج الوصفي عند قيامنا بوصف مختلف مقومات القوة الصينية ووصف مراحل تتطور الاقتصاد الصيني.

3- المنهج المقارن:

فقد وظف في المقارن في المراحل المختلفة التي مرت بها الصين،و تم الاعتماد على هذا المنهج عند عرضنا لمعدلات نمو الاقتصاد الصيني من بداية الإصلاح على يومنا هذا،فالتقييم و التحليل كان من خلال مقارنة الصعود و النزول و المقارنة بين المعدلات السابقة و الحاضرة.

4- منهج دراسة الحالة:

يساعدنا هذا المنهج بالتركيز على بعد معين، وهو منهج يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة قابلة للتحليل،و الذي يقوم على التعميق أكثر في الإستراتيجيات الصينية التي تعتمد عليها،التي اعتمدت الصين على أفريقيا كمجال للإستراتيجيتها التجارية، فمن خلاله سنقوم بملاحظة واقع العلاقات بين الطرفين، و الوقوف على حقائق و خلفيات و كيفية الاستفادة منها.

ثانيا: المقاربات:

1- مقاربة القوة الناعمة:

التي صاغها "جوزيف ناي"، فجل الدراسة الخاصة بالصعود الصيني تصفها بانها تتبني نظرية القوة الناعمة في سياستها الخارجية،و ذلك من خلال تجنب العامل العسكري و التركيز على التبادلات التجارية و الثقافة.

2- مقاربة الإعتماد المتبادل:

أحد أهم المفاهيم التي آلت إليها المدرسة الليبرالية،حيث يفترض في السياسة العالمية أن العناصر الفاعلة متصلة ببعضها البعض،بحيث إذا حدث شيئ ما لعنصر فاعل واحد على الأقل،في زمن و مكان واحد فإنه سيؤثر على جميع الفاعلين، و هذه المقاربة تفسر العلاقات الصينية الأفريقية كعلاقات إعتماد متبادل، فالصين تعتمد على أفريقيا دبلوماسيا و اقتصاديا خاصة في تأمين مصادر الطاقة،و تعتمد أفريقيا على الصين في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة و منظمة التجارة العالمية بوصف الصين ناطقة باسم الدول النامية.

ثالثا: تقسيم الدراسة:

و عليه نقسم دارستنا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تحت عنوان "مدخل مفاهيمي نظري" حيث سنتطرق فيه إلى شرح وتفسير أهم المفاهيم و المصطلحات المرتبطة بموضوع الدراسة كالتعريف بالإستراتيجية والإستراتيجية التجارية، ومفهوم التجارة الدولية إضافة إلى التطرق إلى تاريخ الصين العريق.

الفصل الثاني: تحت عنوان"الإستراتيجية الصينية الثابت و المتحول" نحاول منح و إعطاء صورة حول النموذج الإصلاحي في الصين، و تحدثنا فيه على مختلف النظريات التي تبنتها الصين، في سبيل الإصلاحات حتى استقرت على أفكار"دينغ هيسياو بينغ" حول التحديثات الأربعة، إضافة إلى إستجلاء أهم الإستراتيجيات الصينية التي تبنتها لمضيها قدما،و تتطرقنا إلى نموذج من الإستراتيجية التجارية الصينية و هو إستراتيجية"طريق الحرير الجديد" التي قام بتفعيلها الرئيس الصيني "شي جين بينغ"،هذه المبادرة تقوم على مبادئ تتمثل في التعايش السلمي كالاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية و المنفعة المتبادلة، فمن خلال هذا الطريق سيتم تقليص مدة نقل البضائع الصينية إلى أسواق الخارجية.

الفصل الثالث:تحت عنوان"إفريقيا كمجال للإستراتيجية التجارية الصينية الجديدة"فنحاول فيه تحليل الإستراتيجية الصينية في القارة السمراء،و أسباب التغلغل الصيني داخلها،و ذلك لاجاد أسواق جديدة لسلعها،فباعتبار الاقتصاد الصيني في نمو متزايد أصبحت كثيرة الطلب على أمن الطاقة كونه المحرك الوحيد للاقتصاد الصيني، فتعتبر هذه المادة الإستراتيجية أحد الأسباب الأساسية لتوجهها نحو أفريقيا، وتطرق الفصل لأهم الوسائل الإستراتيجية الصينية في القارة،و تناولنا فيها أهداف الإستراتيجية لتواجد الصين في المنطقة و التي نأخذ منها أهم هدف،ألا و هو خلق نظام متعدد الأقطاب.

10- صعوبة الدراسة:

بطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات و المشاكل التي تعيق مساره،إلا أنها تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي. صدفتنا صعوبة في عدم وجود أهم المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالتبادلات التجارية بين الصين و أفريقيا إذ لجأنا إلى الإستعانة بالمواقع الإلكترونية. بالإضافة إلى تضارب الآراء حول طبيعة العلاقات بين الطرفين،و صعوبة الوصول إلى إقامة تربص حول موضوعنا و التحري فيه أكثر.

الفصل الأول:مدخل مفاهيمي نظري

يحاول الفصل شرح وتفسير أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة والمرتبطة بموضوع الدراسة، منها مفهوم الإستراتيجية الذي شهد توسعا في استخدامه،فقد أصبح يعني أي نشاط إنساني الذي يتعلق بالوسائل والأهداف، والذي سيفيدنا في فهم إستراتيجية الصين الجديدة،وإستراتيجيتها في إفريقيا ذات الأبعاد الشاملةاقتصاديا،سياسيا، ودبلوماسيا. إضافة إلى مفهوم التجارة الدولية وفحص لأهم النظريات المفسرة لها،إذ تعتبر التجارة أمرا مهما لكل دولة تعمل على إحراز التقدم الاقتصادي،الذي يعتبر مؤشرا على تطور التجارة وارتفاع حجم التصدير، وتقديم لمحة لتاريخ الصين العميق الذي يمتد إلى آلاف السنين،بحيث عرفت فيه عصورا من التقدم والتطور،إذ أصبحت تستمد دروسها من تاريخها المشرق.

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الدولية

يعتبر مفهوم الإستراتيجية من أقدم المفاهيم التي عرفتها البشرية، حيث ظهرت في بداية الأمر في المجال العسكري ثم انتشر استعمالها حتى دخلت جميع المجالات والأنشطة الإنسانية. وقد تبلورت البذور الأولية للإستراتيجية كمفهوم، وفكر، ثم كوسيلة وكممارسة، مع الصراع المسلح منذ كان في أشكاله الأولى ، ليبدأ مفهوم الإستراتيجية في التطور في مطلع عصر النهضة الأوروبية ليصبح جزءا من العلوم الاجتماعية ويرتبط بمجموعة من النظريات الاقتصادية والسياسية.

أولا– مفهوم الإستراتيجية وأهم المفاهيم المقاربة لها

– مفهوم الإستراتيجية:

ساهمت كثرة الحروب في بلورة مفهوم الإستراتيجية،إذ أصبح مفهومه واسعا سواء في السلم أو الحرب. التي تعني القائد [1]،فكان فن (strategos) اشتقت كلمة إستراتيجية من كلمة يونانية قيادة القوات العسكرية هو المعني الذي انسجم مع مفهوم الإستراتيجية في العصور القديمة. فيعود تاريخ الإستراتيجية إلى كتابات المفكر"سان تزو" الذي عرفها في كتابه الشهير"فن الحرب"، أنها "فن

[1]-عامر، خضير الكبيسي،**مدخل لدراسة الإستراتيجية**.القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2010م،ص10.

تنظيم الجيوش وتنسيق القوى ووضع الخطط العسكرية في المعركة، وهي الخطة الشاملة"[1].اختلفت التعريفات من مفكر إلى آخر ومن مدرسة إلى أخري ومنأهم هذه التعريفات التي تطرق لها المفكرين السياسيين والعسكريين من المدرسة الغربية منها:[2]

يعتبر الإستراتيجي "كلاوزفيتز" من مؤسسي الإستراتيجية التقليدية، حيث وصفها بأنها فن إعداد المعارك،ويعرفها كذلك :"بأنها فن استخدام الاشتباكات من أجل هدف الحرب". لكن قدمت انتقاداتلتعريفه من طرف الكاتب العسكري "ليدل هارت"، بحيث أن فكرة "كلاوزفيتز" أدخلها في حقل علم السياسة أو في أعلى مستوي في قيادة الحرب،فهذه الأمور تتعلق فقط بمسؤولية الدولة لا بحدود القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها،فعرفها "**ليدل هارت**":"أنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية".

يعرفها "**ليتريه**": "أنها فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح في المعركة".

كما يعرفها**ريمون أرون** :"هي قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة"[3].

تطرق الشرقيين إلى أهم التعريفات للإستراتيجية منها:[4]

عرفها" **كلاوزفيتز**" *:*"هي عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهداف"

أما "**لينين**" فيعرفها: "أن الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم المميتة بأن تكون سهلة وممكنة".

يعرفها"**ماوتسي تونغ**":"هي عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهداف".

---

[1]- طاهر محسن،منصور الغالي،وائل مخمد،صبحي إدريس،**الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل**.عمان:دار وائل للنشر والتوزيع،ط1، 2007م،ص30

[2]- أحمد سمير، عارف، **السياسة الدولية و الإستراتيجية، العلاقات بين التقدم التكنولوجي و التفكير الإستراتيجي الأمريكي**.مصر:المكتب العربي للمعارف،ط1 ،2010م،ص23

[3]- عامر، خضير الكبيسي،**مرجع سابق** ،ص15

[4]- الطاهر آدم ،الطاهر حمد،هاني الياس ، خضر الحديثي،**أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي،دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية، دراسة حالة الصين و الهند و دول آسيا الوسطي**.عمان:دار الجنان للنشر و التوزيع،ط1، 2014م،ص31،32

في حين نجد مجموعة من الاجتهادات خارج المدرسة الغربية، فنستعرض أهم التعاريف التي تطرقت لها المدرسة العربية، والتي نجد منها:[1]

"المدرسة العراقية" إذ تعرفها: على أنها فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة.

وأما "المدرسة المصرية" فتعرف الإستراتيجية:أنها أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح،وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمدا على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.

والإستراتيجية عند "الأنغلوسكسون" تعرف:" على أنها سياسة الحرب هدفها إدارة كل موارد الأمة من أجل الوصول إلى هدف سياسي للحرب"[2]. ومن هنا فإن الحرب هي استمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى. فتغير مفهوم الإستراتيجية ليُعَّرف على أنه الفن الذي يجمع كل الوسائل التي تستحوذها السلطة السياسية من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة. فالعقيدة الفرنسية عرفت الإستراتيجية العامة بأنها هي الوسائل المستخدمة للوصول إلى الإستراتيجية الكلية،على أنها الإستراتيجية الكلية بحيث هذه الأخير هي استخدام كل الوسائل العسكرية، الاقتصادية، السياسية، والدبلوماسية للوصول إلى السلطة السياسية والأهداف المرجوة[3].

طالت التعريفات الإستراتيجية إذ نجد هذا مفهوم يختلف من قرن إلى أخر ومن بلد إلى آخر، إذ أن لكل زمن مميزاته وسياقاته، ولكل مكان خصائصه في تفسيره. ففي بعض الحضارات نجد مصطلح الإستراتيجية يعنى الجيش الذي يدفع به إلى الحرب،و الجنرال الذي يقود والذي يقوم بوظائف وأعمال ذكية ليوجِه بها القائد الجيش، فتعنى بشكل أشمل أنها فن القيادة[4].

فللإستراتيجية جانبان سياسي وعسكري فيعرفها "**اربرت غوزنسكي**": "بأنها المفهوم المركزي الموجه الذي ينظِم كل العناصر ويوجهها نحو غاية محددة"[5].

---

[1]-**المرجع نفسه**،ص32

[2]- أحمد سمير، عارف،**مرجع سابق**،ص29

[3]- صلاح نيوف،**مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك:كلية العلوم السياسية،ب س ن، ص39

[4]-مروي، بوكشوب،**السياسة و الإستراتيجية في الحربين العلميتين الأولي و الثانية**.بيروت:دار الجيل،ط1 ،1988م،ص19

[5]صلاح،نيوف،**مرجع سابق**،ص50

لقد اهتمت الإستراتيجية التقليدية بالجانب العسكري ووضع خطط وتكتيك لتسيير المعارك والتفكير حول الصراع فقط،ولكن المفهوم الكلاسيكي الذي يميز بين مفهوم الحرب والسلام فقد خرج من الحقل العسكري لتكون إستراتيجية عملياتية، وتطور مفهوم الإستراتيجية ليصل إلى مفهوم جديد وهو الجيوإستراتيجية أي استراتيجيات المساحات والأراضي الكبيرة التي تنظم العمليات التي تحدث على المسرح الدولي[1].

- الإستراتيجية في العلاقات الدولية:

هي وضع خطط وتكتيك لقوة تسيير العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعيةوالعسكرية في خضم المصلحة الوطنية، بحيث الإستراتيجية لا تقتصر على المجال العسكريفقط بل تمتدلكل الاختصاصات والقطاعات التي يمكن من خلالها بناء الدولة[2]، فالإستراتيجية هي فن استخدام القوة للوصول إلى الأهداف السياسية لبلوغ المصلحة الوطنية. فالإستراتيجية علم وفن استخدام القوة العسكرية للدولة لتحقيق أهداف الحرب[3]

يقول"كلاوزفيتز": أن الحرب يجب أن تكون مطابقة مع الأهداف السياسية المرسومة[4].

ويقول"صن تزو:"يمكن مقارنة الجيش بالماء فالماء تترك المرتفعاتوتغزو الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف، فالسيول تنتظم حسب وضعية تضاريس الأرض والانتصار يحرز مع وضعية العدو[5].وميز "صان تزو": بين نوعين من الإستراتيجية، وهي الإستراتيجية الوطنية والإستراتيجية العسكرية :[6]

1)-الإستراتيجية الوطنية:التي تتمثل في الظروف الطبيعية المناخ والتضاريس إضافة إلى العنصر البشري والقيادة الجيدة.

2)-الإستراتيجية العسكرية:هي تلك المرتبطة بالعامل الحربي ونوعية الجيوش والإدارة العامة للعمليات العسكرية.

---

[1]- بيير، سليرييه، ***الجغرافية السياسية و الجغرافية الإستراتيجية***، ترجمة أحمد عبد الكريم. دمشق:الأهالي للطباعة و النشر والتوزيع ،ط 1 ،1988م،ص85

[2]- طارق عبد الفتاح،الجعبري،"مفاهيم الإستراتيجية و الجيوبوليتكي و دورها في بناء مستقبل قضايا الأمة القضية الفلسطينية نموذجا"،**مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية.** برلين:مركز الديمقراطي العربي، -مج1،ع2،ديسمبر 2018م، ص59

[3]- مصطفي ، طلاس و أخرون،***الإستراتيجية السياسية العسكرية***. دمشق:دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر،ط1 ،2011م،ص151

[4]- أحمد سمير ،عارف،**مرجع سابق**،ص26

[5]- صن ،تزو، ***فن الحرب***،ترجمة رءوف شبايك. القاهرة:دار أجيال للنشر و التوزيع،ط1 ،2007،ص ص75-78

[6]- علاء، أبو عامر ،***العلاقات الدولية الظاهرة و العلم الدبلوماسية و الإستراتيجية***.غزة:دار الشروق للنشر والتوزيع،ط1 ،2004م،ص183

ومن هنا فإن الإستراتيجية مرتبطة بالجانب العسكري، ولكنها مرتبطة أيضا برجال السياسية والدبلوماسية، فالإستراتيجية هي أداة لتحقيق الأهداف والتأثير في إدارة دولة ما كي تستجيب لإدارة دولة أخرى، ويكون التأثير سواء بالإكراه باستعمال الإستراتيجية الحربية أو بالإقناع باستخدام الدبلوماسية[1].

II –المفاهيم المقاربة للإستراتيجية:

1– الإستراتيجية والسياسة الخارجية:

إن محاولة إعطاء تعريف محدد للسياسة الخارجية يعتبر أمراصعبا، ذلك لاختلاف الظواهر الوطنية والدولية، بحيث تعرف من خلال المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها، إضافة إلى اختلاف المدارس والمفكرين،وتبايناتجاهاتهم وتفسيراتهم للسياسة الخارجية، ولكن رغم كل العقبات فإن هناك محاولات من طرف مجموعة من الباحثين للتعريف بالسياسة الخارجية، ومن هذه التعريفات نجد ما يلي:[2]

حاول "**شارل ارمان**" تعريف السياسة الخارجية أنها:"مجموعة من السلوكيات التي يتبعها صانعوا القرار في الدولة أو من يمثلونهم والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى".

وأعطى "**جيمس روزنو**" تعريفا شاملا للسياسة الخارجية فيقول:"بأنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات من أجل تغيير موقف معين في البيئة الدولية، وهذا ما يتوافق مع الأهداف التي بنتها الحكومات".

كما يعرفها "**فاضل زكي محمد**":"أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول الأخرى".

فالسياسة الخارجية هي انعكاس لما يدور داخل الدولة من تفاعلات ومتغيراتوأنشطة تؤثر في حركة وطبيعة صانع القرار السياسي الخارجي للدولة [3]،وبالتالي، فالسياسة الخارجية هي مجموعة من الأهداف التي يرسمها صانعوا القرار من أجل مجابهة الأوضاع سواء سلميا أو

---

[1]- روبرت،غرين،**33إستراتيجية للحرب**(ترجمة:سامر أبو هواش).أبوظبي: دار العبيكان،و دار كلمة للنشر و التوزيع،ط1 ،2009م،ص25

[2]- محمد سالم ،صالح،"السياسة الخارجية دراسة نظرية"**،مجلة الكوفة**، كلية القانون و العلوم السياسية،جامعة الكوفة،ص154

[3]- محمد السيد، سليم، ***تحليل السياسة الخارجية***. بيروت:دار الجيل،ط 2001،2م،ص ص8،7

بالعنف، وهي أيضا سلوك الدولة اتجاه المتغيرات الدولية الأخرى. أما لفظ الإستراتيجية يطلق على الأهداف المحددة، ووضع البدائل،وتقييمها ثم اختيار البديل الإستراتيجي الأفضل[1].

II)- الإستراتيجية و العلاقات الدولية:

تعد العلاقات الدولية فرعا من فروع علم السياسة، بحيث يعتقد أنصار المدرسة الواقعية أنها تعنىبدراسة العلاقات بين الدول، علاوة على التفاعلات السياسية الخارجية.

لذلك يُفصل علم العلاقات الدولية عن باقي العلوم الأخرى، خصوصا وأن أن "أرون"حصر علم العلاقات الدولية في دراسة علاقات السلم والحرب بين الدول، ورغم أن تعريف الفرنسي "أرون"، وتعريف المدرسة الانجلوسكسونية" يختلفان تماما إلا أنهما يتفقان أن السياسة الدولية هي بالضرورة سياسة السلطان ولذا جاء "ستانلي هوفمان" جامعا بين المفهومين. بحيث يقول أن العلاقات الدولية "هي العوامل والأعمال التي تؤثر في السياسات الخارجية والقوة للوحدات الأساسية التي ينقسم إليها العالم"[2].

فيرى "ريمون أرون" أن علم العلاقات الدولية هو علم يهتم بالعلاقات وليس علم اجتماعي[3]، لأن هذه العلاقات تجري في بيئة تتميز بالفوضى، بحيث يمكن لكل دولة إذا اقتضى الأمر أن تلجأ إلى استعمال القوة من أجل تحقيق مصالحها. واللجوء إلى الإستراتيجيات التي من خلالها تقوم بإخضاع الآخرين لإرادتها تحقيقا للمصلحة القومية.

III)- الإستراتيجية والسياسة الدولية:

تتضمن السياسة الدولية كل الأنشطة التي تؤثر في العلاقات بين الدول سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وباعتبار أن الأنشطة التي تؤثر في العلاقات الدولية تدخل في مفهوم السياسة الدولية، فهذه الأخيرة تتحدد في نطاق دولي أو عالمي، وفي هذا الصدد يعرفها **فاضل زكي محمد** "بأن السياسة الدولية كانعكاس للسياسات الخارجية، لذلك فالسياسة الدولية هي تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على الصعيد الدولي أو العالمي، على خلاف السياسة الداخلية التي يجري

---

[1]- بيلال، خلف السكارنة،**الإستراتيجية و التخطيط الإستراتيجي**. الإسكندرية:دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،ط1، 2015م،ص30

[2]علاء ،أبو عامر،**العلاقات الدولية،الظاهرة و العلم الديبلوماسي و الإستراتيجية**.غزة:دار الشروق للنشر و التوزيع،ط 1 ،2004م،ص24

[3]- **المرجع نفسه**،ص25

فيها التفاعل على الصعيد المحلي أو الداخلي،فالسياسة الدولية تعني بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية"[1].

فالسياسة الدولية يتم صنعها وانجازها أو تنفيذها على المستوى العالمي، فإن كانت السياسة الخارجية تصنع في الداخل وتنجز في الخارج، والسياسة الداخلية تصنع و تنجز في الداخل فان السياسة الدولية تصنع وتنجز في الخارج، أي في البيئة الدولية على المستوي العالمي.

ثانيا:مفهوم الإستراتيجية التجارية:

استخدم مصطلح الإستراتيجية في الحروب القديمة من أجل وضع الخطط المناسبة للإعداد للحرب،إذ أصبح المصطلح في توسع ليشمل عدة مجالات منها السياسية، والاقتصادية بعد أن كان ذو دلالة عسكرية.

فمفهوم الإستراتيجية التجارية:هي الخطة طويلة الأجل، و برامج،وأنشطة عمل، لتوسيع مشاركة الدولة على المستوي الإقليمي، والدولي، من خلال التركيز على السلع التجارية،والخدمات،ومؤسسات الدولة الاقتصادية، إذ تكون لها القدرة التنافسيةلتسخير

النمو من أجل الحد من الفقر[2]. وهي إستراتيجية التداول للأسهم و العملات، و زيادة الصادرات والواردات بين الدول.[3]

فللإستراتيجية التجارية مجموعة أنواع عديدة نجد منها:[4]

ا- إستراتيجيات التسويق:

هي تحقيق وتلبية حاجات المستهلك،بالإضافة إلى توفير الفرص التسويقية لهم وتحقيق التوازن بين حاجات السوق وإمكانية المنظمة،وتتأثر إستراتيجية التسويق بدوافع الشراء،خصائص المستهلك والمنظمة والسوق،وخصائص المنتج ودور السلعة، وتأثير البيئة الخارجية،السياسية، الاقتصادية،و القانونية عليها.

---

[1]-رايد عبيد الله،مصباح،**السياسة الدولية**.لبنان:دار الرواد،ط2 ،2002م،ص15

[2]- Jagdish,Bhagwati, «Export-promoting trade strategy issues and evidence »,**Oxford Journals**,the world Bank Research Observer,vol3,No1,January 1988,pp28,29

[3]- Abrin Berkemeye,and others," Trading and Investment strategies:An Introduction to Analyzing and Developinge Efficient portfolio Management and Currency Trading Strategies",this report is submitted to the faculty of Worcester Plytechnic Institute,**WPI Investment Association,**p10

[4]- زكريا،مطلك الدوري،**الإدارة الإستراتيجية مفاهيم عمليات و حالات دراسية**. الأردن:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2005م، ص182-185

ب-إستراتيجية المنتج:

قد يكون المنتج ماديا أو ملموسا،كالبيع أو الخدمة، أو شكل غير ملموس كفكرة قادرة على إشباع حاجيات الفرد،كما تحتوي إستراتيجية المنتج على عدد من الأبعاد،على هذه الإستراتيجية أخذها بعين الاعتبار منها تحديد نوع المنتج من حيث الخصائص، التصميم، الخدمات، الجودة.

ج-إستراتيجية التسعير:

تعتبر من أكثر أنواع الإستراتيجية تسويقا،فهي تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الأهداف المتمثلة في زيادة حصة المنظمة في السوق ومساهمة السياسة السعرية في مواجهة المنافس،إذ يساهم في تحديد سياسة الإنتاج وفي تحقيق التوازن بين الأفراد أهداف المنظمة والمستهلك.

د- إستراتيجية التوزيع:

تعتمد منظمات الأعمال في توزيع منتجاتها على المستهلك على مجموعة من الوسطاء داخل أو خارج المنظمة،فهم يمثلون قنوات الموارد الأساسية للمنظمة التي يجب وضع إستراتيجية للتوزيع باختيار قنوات التوزيع.

هـ- إستراتيجية الترويج:

تهدف إلى تشجيع المستهلك على شراء السلع، وللترويج عناصر تتمثل في الإعلان تفعيل نشاط المبيعات الدعاية والنشر.

المبحث الثاني: مفهوم التجارة الدولية

أولا:تعاريف التجارة:

ا)-تعريف التجارة:

هي عملية إنتاج، وبيع، وتسويق المنتجات عبر وسطاء التجار،أو وسائل الإلكترونية وشبكات الإنترنت[1]. وهي تعني تبادل السلع والخدمات سواء التبادل بين الدول، أو تبادل في

[1]- خالد، بن محمود بن عبد العزيز الجهني،**التجارة الإلكترونية في ميزان الشرعية الإسلامية**.مصر:شبكة الألوكة، ب س ن،ص16

المنتوجات داخل حدود دولية واحدة[1]، وذلك لتحسين الأحوال المادية، وتأمين منافع للدولةوتحقيق الأهداف الاقتصادية.

وتعرف أيضا أنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، تقوم بربط الدول فيما بينها من خلال قوة تبادل السلع، والخدمات، والمنتوجات، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية[2].

1- السياسة التجارية:

هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الدول للتأثير على التجارة الخارجية من حيث النوعية، والكمية، التي تتاجر بها[3]،و ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وأهداف سياسية، وبناء علاقات بين الدول.

وللسياسية التجارية نوعين:[4]

أ- سياسة حرية التجارة هي حركة حرية السلع بين الدول.

ب-سياسة الحماية التجارية، التدخل في التجارة الخارجية أي خضوع التجارة الخارجية إلى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية.

2- التجارة الخارجية:

لقد تعددت التعريفات التجارة الخارجية منها ما يلي:[5]

تعرف "أنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجرى بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات وواردات".

وتعرف أيضا على أنها "فرع من علم الاقتصاد، والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر حدود الوطن".

---

[1]- منير ،خروف،"محاظرة في مقياس المالية و التجارة الدولية"،كلية العلوم الاقتصادية و علم التسيير و العلوم التجارية،جامعة 8ماي 1945،قالمة،2015م،ص4

[2]- **المرجع نفسه**،ص5

[3]- نوارة، دشوشة،"السياسة التجارية و القدرة التنافسية للمؤسسات،دراسة الحالة مطاحن الحضنة"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،كلية العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة بوضياف، مسيلة، الجزائر،2015م،ص9

[4]- **المرجع نفسه**،ص 10

[5]- أشرف أحمد، العدلي،**التجارة الدولية**. ب ب ن،مؤسسة زاوية للطباعة و النشر و التوزيع،ط1 ،2006م،ص ص7،8

وكما تعرف "على أنها حركة السلع، والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال".

هو اختيار الدولة وجهة معينة في علاقاتها التجارية،مع الدول الأخرى من خلال الصفقات والإجراءات التي توضح موضع التطبيق، وذلك بهدف تحقيق أهداف متعددة.

وتعرف:على أنها مجموعة من التبادلات الخارجية التي تتم في وحدات سياسية مختلفة تتمثل في انتقال السلع، ورؤوس الأموال، والخدمات، وتتكون من عنصرين أساسين الصادرات، والواردات ، وهي تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع يربط الدولوالمجتمعات مع بعضها بعض،وزيادة في الدخل القومي،ونقل التكنولوجيات والمعلومات التي تفيدفي بناء الاقتصاديات،وإقامة علاقات مع الدول الأخرى[1].إذن التجارة الخارجية تقوم بين أطراف دولية تفصل بينهما حدود سياسية.

وهي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي،تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة،أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[2]. وهي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول،بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

3- التجارة الداخلية:

هي تجارة تتم داخل الحدود الجغرافية، والسياسية للدولة، وتتعامل مع نظام واحد.فتتم عملية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة بسلاسة وسهولة تامة،إضافة إلى وجود عملة واحدة تتعامل معها[3].

التجارة الدولية:

هي محرك لنمو الاقتصادي ودافع إلى التنمية،وطريقة لنقل اقتصاد وإمكانيات الإنتاج لدى الدول إلى ما وراء الحدود[4]، وهي العمل على نشر المعرفة، ونقل الأفكار والخبرات ورؤوس الأموال.

---

[1]- يلماظ ،أكيوز،**الدولة النامية و التجارة العالمية،الأداء و الأفاق المستقبلية**(ترجمة:السيد احمد عبد الخالق).المملكة العربية السعودية،دار المربغ للنشر،ط1 ،2006م،ص17

[2]- **المرجع نفسه**،ص18

[3]-أشرف أحمد، العدلي،ص11

[4]- أشرف أحمد، العدلي،**مرجع سابق**، ص8،7

كما أنها تعني التبادلات التي تتم بين الدول في مختلف العناصر الإنتاج، وهذا لتحقيق أهداف ومنافع بين الأطراف الدولية المتبادلة، بحيث تحكمها قوانين وقواعد منظمة لانتقال هذه السلع والخدمات[1].

فالتجارة بمجمل القول أنها مجموعة من التبادلات في السلع، والمنتوجات،والخدمات سواء كان التبادل داخليا أي داخل حدود الوطن، أو خارجا بين الدول[2]، فهدف التبادلات التجارية وانتقال السلع لتحقيق الاكتفاء الذاتي ولو بدرجة أقل، وتوسيع حجم السوق.

ثانيا:النظريات المفسرة للتجارة الدولية

يعتبر المركنتليون أول من ساهموا في تفسير التبادلات التجارية القائمة بين الدول،فتعد النظريات التقليدية والحديثة للتجارة الدولية من المنتقدين لهم.

ا – النظرية الكلاسيكية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية في أوائل القرن 19، إذ جاءت كرد فعل لأفكار المركنتيليين، ومن أجل الدفاع على حرية التجارة الدولية، ولقد انقسمت هذه النظرية إلى جيلين هما:

1- الجيل الأول:

اعتمدت أفكار الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية على تفسير أسباب قيام التجارة الدولية والعوائد الناتجة عنها.

ا- نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث:

يعتبر "آدم سميث" في كتابه "ثروة الشعوب" من الدعاة إلى حرية التجارة الدولية، فقد أرسى الأسس والقواعد اللازمة لنظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي يدين بها النظام الرأسمالي، والتي حمل لواءها بعد ذلك "ريكاردو"، و"جون ستيوارت ميل"و"مالتس" وآخرون[3].

يقول "آدم سميث" "أن قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في النهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها"،فقيمة السلعة بنسبة له تكون مساوية لكمية العمل،وهذا العمل هو المقياس الحقيقي لقيمة السلع، دعا إلى تشجيع الصادرات، والواردات، ليحقق الفائض في الميزان التجاري

[1]- جمال ،جويدان الجمل،**التجارة الدولية**.عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،ط1 ،2010م،ص19
[2]- **المرجع نفسه**،ص20
[3]- صلاح الدين نامق،**قادة الفكر الاقتصادي**.القاهرة:دار المعارف للنشر،ط1978،1م،ص19

للدول المتاجرة فيما بينها[1]، فتحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب دولة أخرى لأن الدول لا تستطيع أن تحقق الفائض التجاري في وقت واحد. وانتقد "آدم سميث" من يعيق تقسيم العمل،وهذا لما سيعود لصاحب العمل من وفرات،وأيضا هذا التقسيم يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج سلعة ما، و التي تمتلك فيها ميزة مطلقة،تقوم باستيراد المنتوج الذي ليس فيها ميزة مطلقة.[2]

فمعنى الميزة المطلقة هي تكلفة تحقق مقدرة بساعات العمل في بلدين مختلفين[3]،فمثلا انجلترا تتخصص بشكل كامل في إنتاج المنسوجات، وتتمتع بميزة مطلقة أقل مقدرة بساعات العمل، والبرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الخمور،وبهذا يتم الاستيراد والتصدير بين البلدين، فانجلترا تعتمد في استهلاكها للخمور على استيرادها من البرتغال وتوجه كل مواردها المتاحة لإنتاج المنسوجات، وفي نفس الوقت توجه البرتغال كل مواردها المتاحة لإنتاج الخمور، وتعتمد على الاستيراد من انجلترا في استهلاكها للمنسوجات.[4]

إذ كل من "آدم سميث" و"ريكاردو" إتفقوا حول نقطة واحدة، مفادها أن العمل هو الذي ينتج الثروة،ولكن وجد اختلاف بينهما،إذ أن " آدم سميث" لم يفرق بين التجارة الداخلية، والتجارة الخارجية، باعتبار أن نفس القواعد تحكم التجارة الداخلية، والخارجية،"أما ريكاردو" فقد رأى أن عوامل الإنتاج لا تنتقل بسهولة في التبادل الخارجي كانتقالها داخل الدولة، ولقد أسهم هذا الفارق بقانون النفقات النسبية.[5]

ب- نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:

قام ريكاردو بالرد علي نظرية "آدم سميث"، إذ يؤكد ريكاردو" أنه لا يمكن لكل الدول أن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، وخاصة في بعض الدول النامية، وذلك يعود لعدم توفرهاعلى الطرق المتطورة للإنتاج وتمسكها بالوسائل التقليدية غير الكفؤة، أو بسب عدم تمكن بعض الدول

---

[1]- جون كينيث جالبريث، **تاريخ الفكر الاقتصادي،الماضي صورة الحاضر**.الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،ط1 ،1978م،ص80

[2]- آدم سميث،"العمل و التجارة"،في**مفاهيم البيرتارية و روادها،الأسواق الحرة**، محرر.ديفيد بوز،(ترجمة:صلاح عبد الحق).الأردن:رياض الريس للكتاب و النشر،ط1 ،2008م،ص26

[3]- عبد الناصر عز الدين، بوخشيم،"تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقته بالنمو الاقتصادي،(دراسة تحليلية قياسية،الفترة 1973-1998)،رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،كلية التجارة ،قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية،2003م،ص9

[4]- منير ،خروف،**مرجع سابق**،ص6

[5]- كريس ،هارمان،**كيف تعمل الماركسية**.بدون ذكر بلد النشر:مركز الدراسات الاشتراكية وحدة الترجمة،العدد4،ص81

خاصة الدول المتقدمة اقتصاديا من بناء مشاريع جديدة للاستفادة من الوفرة في التكاليف[1]، وبهذا يقول"ريكاردوا" أنه لا يمكن أن نتقيد بنظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية، وأيضا ليس ضروريا أن تتمتع الدولة بالميزة المطلقة في سلعة لكي تحقق مكاسب،بل يكفي أن يكون لديها ميزة نسبية في بعض السلع، فقيام التجارة المربحة بين الدول يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين الدول [2].

فأخذ "ريكاردو" بدراسة دولتين(البرتغال وانغلترا)، واستخدم فيها ما يتطلبه العمل من وقت لتوضيح التكلفة، بحيث أن كلا من الدولتين تتميزان في إنتاج سلعة ما، فتقوم واحدة من الدولتين التي تتخصص في إنتاج سلعة بتصديره بتكلفة أقل،وتقوم باستيراد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر[3]،بحيث لا تتوافر فيها ميزة نسبية. المقصود بالميزة النسبية أن سلعة ما يتم إنتاجها في بلدين مختلفين فتكون تكلفة الإنتاج أقل نسبيا، وتمتاز بالكفاءة النسبية من الدولة المنتجة مقارنة بالدولة الأخرى، بهذا تكون الدولة الأولىتتمتع بالميزة النسبية[4].

ج- جون ستيوارت ميل ونظرية الطلب المتبادل:

جاءت نظرية "جون ستيوارت ميل" لتكمل نظرية "ريكاردو"، فكل اهتماماته تصب على جانب الطلب في التجارة الدولية، فالطلب المتبادل يحدد معدل التبادل بين الدولتين الذي يعتمد على عاملين هما العرض والطلب[5]، فقيمة صادرات وواردات كل دولة تكون متساوية، وذلك يحقق توازن في التجارة الدولية وهذا ما سمي بقانون الطلب المتبادل

ركز "جون ستيوارت ميل" على تثبيت كمية العمل،ليظهر الفرق بين الإنتاج أو المردودية، وبين كيفية تحديد معدل التبادل الدولي[6] ، وهذا يتوقف على طلب دولة على ناتج دولة أخرى، يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولة الأولى ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية،وبالتالي تعود المكاسب الأكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، بينما يحظى صاحب أكبر طلب بمكاسب أقل [7].

---

[1]- جمال ،جويدان الجمل،**التجارة الدولية**.عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،ط1 ،2010م،ص26

[2]- فراس ،الأشقر،" محاضرة في مقياس التجارة الدولية"،ألقيت لي الطلبة السنة الثالثة ليسانس تجارة دولية،بقسم العلوم الاقتصادية، جامعة حماة،دمشق،(10-03-2017)،ص8،7

[3]-حسام ،علي داود،و آخرون،**التجارة الخارجية**.عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع،ط1 ،2002م،ص38

[4]- **مرجع نفسه**، ص39

[5]- صلاح الدين نامق،**مرجع سابق**،26

[6]- سامي، خليل،**الاقتصاد الدولي**.مصر:دار النهضة العربية ،ط2001،1م،ص69

[7]- إيمان ، محمد زكي ،عبد الرحمان ،يسريا،**الاقتصادات الدولية**. مصر:الدار الجامعية،ط2007،1م،ص26

لكن هذه النظرية تعرضت لإخفاقات وانتقادات، هذا لتوظيفها عنصر التكافؤ بين الصادرات والواردات كل من الدولتين[1]،لتحقيق معدل التبادل الدولي، ولهذا ظهر الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية.

II – النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية:

2) الجيل الثاني:

ا– نظرية التكلفة الفرصة البديلة:

قام "هايرلر" بتحرير قانون ميزة النسبة من العقود التي فرضتها نظرية العمل للقيمة، واستبدالها بنظرية الفرصة البديلة،بحيث تكلفة إنتاج سلعة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها ولكن تقاس بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها[2].

تكلفة الفرصة البديلة تسمح بمقارنة بلد معين واستنتاج مزاياها مقارنة بالسلعة الأخرى[3]، ويمكن مقارنة تكلفة استبدال السلع الأخرى بالنسبة للسلع التي لها ميزة، وأن أسعار السلع تتناسب مع نفقات استبدالها.فالبلد الذي لديه ميزة نسبية إلى إنتاجه سلعة معينة فهو سيحقق ربح أثناء القيام بالتبادل الدولي،بحيث هذا التبادل يتحقق من خلال تلاقي قوة العرض والطلب في كلا البلدين المتبادلين[4]. ولكن تعرضت هذه النظرية لانتقادات لعدم تمكنها من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول.

ب– نظرية هكشر و اولين:

الميزة الرئيسة لهذه النظرية هي قدرتها في تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين " نسبة إلى الاقتصادي "هكشر"و"اولين"[5].H-Oالدول،وتعرف هذه النظرية بنظرية"بحيث يقولون أن الاختلاف الموجود في تكاليف الأسعار النسبية يرجع إلى الاختلاف في وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول،فيرى "هكشر" أنه يوجد بين الدول اختلاف مطلق من حيث العرض في عوامل الإنتاج،

---

[1]- حسام ،علي داود،و آخرون،**مرجع سابق**،ص45

[2]- فراس ،الأشقر،**مرجع سابق**، ص41

[3]- رشاد،العصار،و أخرون،**التجارة الخارجية**.عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع،ط1 ،2000م، ص30

[4]- عبد الرحيم،خليل عليان،**مرجع سابق** ،ص 31

[5]- جميل ،محمد خالد،**أساسيات الاقتصاد الدولي**.عمان:الأكاديميون للنشر و التوزيع،ط1 ،2014م،ص218

ينتج عنها اختلاف في الوفرة النسبية،فمثلا الدول الفقيرة يكون لديها نسبة متدنية من رأس المال للعمل والدول المتقدمة صناعيا لديها نسبة عالية من رؤوس الأموال،و العكس بالنسبة للعمل.[1]

ربط "هكشر" و "اولين" الاختلافات في الموارد، بالاختلافات مقابلة في الأسعار للسلع الاقتصادية، فمثلافي استراليا لديها وفرة في الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها، مما يجعل في سعر الأرض الزراعية فيها منخفضة،وأما بريطانيا لديهاوفرة رأس المال والتكنولوجيا اللازمة للصناعة ويكون سعر رأس المال منخفض مقارنة باستراليا، وبالتالي فإن السلع التي تكون من الأرض ستكون أرخص في استراليا مقارنة ببريطانيا،والسلع التي تعتمد وتتطلب رأس المال بكثافة ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة بأستراليا، وسعر التوازن النسبي للسلع الزراعية سيكون أقل في استراليا مقارنة ببريطانيا، ويكون سعر التوازن النسبي للمنسوجات أقل في بريطانيا مقارنة بأستراليا،هنا يتم تصدير السلع الزراعية من أستراليا إلي بريطانيا، وتصدر بريطانيا المنسوجات إلىأستراليا[2].

يضيف "هكشر" و"اولين" أن الاختلافات في الأذواق والتكنولوجيا غير هامة مقارنة بالاختلافات الموجودة في وفرة الموارد الاقتصادية.[3]

وقد تنبأت النظرية أن صادرات الدولة تكون حتما سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا،وأن مستورداتها تشمل سلعا تستخدم مواردها النادرة نسبيا، وتنبأت أيضا أن الأثر الذي ستتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها أصلا نسبيا لقيام التجارة الدولية،فعندما تقوم الدولة بتصدير السلعة التي تستخدم بكثافةالعنصر الوفير فيها سيؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلعة وذلك بوجود زيادة الطلب عليها، وسيؤدي إلي زيادة عنصر الإنتاج الوفير، فإن تخفيض التجارة للسعر النسبي للسلع المستوردة سيؤدي إلى انخفاض أسعار العنصر الإنتاج النادرة نسبيا في دولة معينة، وبالتالي فإن التجارة ستؤدي إلى مساواة الأسعار النسبية للسلع ولعوامل الإنتاج.[4]

---

[1]- رائد فاضل،جويد،"النظريات الحديثة في التجارة الخارجية"،**مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية**، مج5،ع17،حزيران 2013م، ص129

[2]- عبد الكريم إبراهيم،قصي،**أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية(النفط السوري نموذجا)**.دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2010م،ص21

[3]- عبد الرحيم،خليل عليان،**الاقتصاديات النامية في ضل منظمة التجارة العالمية مع تطبيق عل حالة المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات**.المملكة العربية السعودية:مكتبة فهد الوطنية للنشر،ط1،ص19

[4]- عبد الكريم إبراهيم،قصي،**مرجع سابق**،ص24

هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير مع الزمن بسب وجود تغير في عوامل المحددة له، والقوى العاملة تتأثر بمعدل النمو السكاني وهجرات السكانية، وأنها تعتمد علي سياسة التعليمية، وظروف اقتصادية، اجتماعية، يمكن أن تتغير عبر الزمن فمركز الدولة في التجارة الدولية لا يمكن أن يكون ثابتا عبر الزمان بسب البعد الديناميكي لمفهوم الميزة النسبية.[1]

ج- الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر و اولين(لغز ليونتيف)

قام "ليونتيف" باختبار نظرية "هيكشر" و"اولين"،وذلك بتطبيقها، فلقد قام بدراسة وتحليل صادرات واردات أمريكا التي لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال، وارتفاع الكثافة العمالية في صادراتها، وهذا ما يسمى بلغز "ليونتيف" حيث قدم تفسير لهذا اللغز بحيث إذا أصبح هناك وفرة في نسبة العمال، وندرة في رأس المال فتنتج وتصدر سلعة كثيفة، ورأس المال،وبذلك ستستورد سلع كثيفة العمل.[2]

III - النظريات الحديثة في تفسير التجارة الدولية:

1- نظرية الفجوة التكنولوجية:

"بونسر" من مؤسسي هذه النظرية، أوضح أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، فالتجديد ناتج عن التطور التكنولوجي الذي تستفيد منه الدول المتقدمة،ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية،حيث أن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج،وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها[3]، مما يكسبها ميزة تنافسية.

واعتمد "بونسر" في تحليل الفجوة التكنولوجية على عنصرين هما:[4]

ا- **فجوة الطلب:**هي الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية إنتاج السلعة في البلد المنتج وبداية استهلاكه في الخارج.

---

[1]- رائد فاضل،جويد،**مرجع سابق**،ص130

[2]- منير ،خروف،**مرجع سابق**،ص9

[3]- يونس، محمود،**الاقتصاديات الدولية**. مصر، دار الجامعة،ط1 ،2007م ،ص83

[4]- محمد ابراهيم،عبد الرّحيم، **العولمة و التجارة الدولية**.الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،ط1،ب س ن،23

ب- فجوة التقليد:الفترة الزمنية في بداية إنتاج السلعة الجديدة في البلد المنتج وبداية إنتاجه في بلد آخر. وبالتالي، فإن الدولة المتفوقة في تكنولوجياتها تكون منتجاتها في السوق ذات جودة عالية، وذات تكلفة أقل، وتكون لها مزايا احتكارية مقارنة مع الدول الأخرى، فهذه النظرية لم تستطيع أن تبين حجم الفجوة التكنولوجية، والمدى الزمني التي يمكن أن تستمر هذه الفجوةوأهمل جوانب عدة.

2- نظرية دورة حياة المنتج:

جاءت هذه النظرية لتُكَمِل نظرية "بوسر"، واعتمد مؤسس هذه النظرية على مبدأ النظرية الأولى الفارق التكنولوجي، تعتمد على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكار،وكيف تنتشر،وافترض أن التفوق التكنولوجي ينطلق من الولايات المتحدة الأمريكية ويعطيها دورا في تطوير منتجات جديدة، وتمر هذه المنتجات ب 4 مراحل هي:[1]

ا- مرحلةالانطلاق:

ينتج المنتوج من البلد المبتكر بكميات محدودة، وبتكاليف مرتفعة، ويوجه إلى السوق الداخلي لارتفاع القدرة الشرائية، فأسعار المنتوج المرتفعة، والطلب غير كبير فيكون تصديره محدودا.

ب- مرحلة النمو:

يزداد الطلب على المنتوج داخليا، وخارجيا، و يزداد إنتاجه أكثر،وتكون تكاليف إنتاجه منخفضة، فالدولة المصنعة المقلدة يظهر ميزانها التجاري في حالة عجز.

ج- مرحلة النضج:

في هذه المرحلة تكون التكنولوجياعادية،والمنافسة سريعة،والمنتوج يكون داخل الدولة ذات أجور منخفضة، فتكون الدولة المبتكرة مستوردة والدولة المقلدة مصدرة.

د- مرحلة الانحدار:

تكون فيها التكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، فانخفاض تكاليف الإنتاج بسبب وفرة اليد العاملة تكون الدول النامية مصدرة للمنتوج من الدول التي تقوم بالتقليد.

[1]- نوال،عبابسة،"التخصص الدولي:بين النظرية و الواقع،حالة الجزائر"،في التحليل و الاستشراف الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر،2008م-2009م،ص29

ركزت نظرية دورة حياة المنتج في توزيع الإنتاج الدولي على بعض من السلع الاستهلاكية، وأيضا السلع التي يتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية لا تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج[1].

3- نظرية تشابه هياكل الطلب كثافة:

بالنسبة "لليندر"، فإن الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة، فقد حاول تفسير المبادلات الخاصة بالسلع المصنعة،والتي تشكل أكبر نسبة في المبادلات الدولية الحالية، وباعتبار أن ظروف الإنتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل هي تابعة لها،فلا يمكن إنتاج أي سلعة إذا لم تكن محل طلب قوي،فكلما كان الإنتاج أكثر فاعلية كلما كان الطلب أكثر حجما.[2]

4- التجارة ضمن نفس الصناعة:

تقوم على نوع المنتجات واقتصاديات الحجم، فتتم في ظل المنافسة الاحتكارية فالتجارة تكون أكبر بين الاقتصاديات الصناعية المتشابهة في عوامل الإنتاج، فتقوم التجارة ضمن نفس الصناعة، على أن المنتجات التي تستوردها من بلد ما يكون الاختلاف في بعض من العناصر في المنتج، توجد بها عناصر قامت بإنتاجها في البلد المستورد فتقوم على(اختلاف عناصر الإنتاج).[3]

5- اقتصاديات الحجم و التجارة الدولية:

تقوم فكرة "آلفرد ماريشال"على أن اقتصاديات الحجم هي علاقة بين التكلفة وحجم الإنتاج المقابل لها[4]،بحيث عندما تكون تكلفة السلعة منخفضة تكون هناك زيادة في إنتاجه. فنظرة "هيكسر" و"اولين" تركز على أن إنتاج سلعتين في كل من دولتين مختلفتين، فهذا يتم في ظروف ثبات قمة الحجم[5]، أما عندما تكون تحت ظروف قلة الإنتاج فإن التبادل التجاري بين البلدين يأخذ مكانة،وتنقسم اقتصاديات الحجم إلى داخلية وخارجية:[6]

---

[1]- عبد الكريم، إبراهيم،**مرجع سابق**،55

[2]- جميلة،صادق،"محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة،دراسة حالة الإتحاد الأوربي"،.مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد ،قسم العلوم التجارية و علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة وهران،الجزائر،2013م-2014م،ص35

[3]-**المرجع نفسه**،ص40

[4]- جميل ،محمد خالد،**مرجع سابق**،ص291

[5]- رائد فاضل،جويد، **مرجع سابق**،ص152

[6]-جميلة،صادق، **مرجع سابق**،ص40

ا- اقتصاديات الحجم الخارجية والتجارة الدولية:

هي الوفرات التي تنتج من توسع القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، وهذا يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج في كل مؤسسات هذا القطاع، وتحليل التبادل في هذه المرحلة من كيفية التبادل الدولي بين دولتين ذات خصائص إنتاج نفسها للسلعتين، ففي حالة عدم وجود تبادل بين الدولتين فلا يوجد هناك تفوق نسبي بين البلدين، فإذا كان هناك نفس الوفورات الإنتاج للسلعتين يمكن للبلدين أن يحقق بقيام التبادل بينها بحيث كل بلد ينخفض في سلعة واحدة و يكون التبادل بينهما.

ب- اقتصاديات الحجم الداخلية والتجارة الدولية:

الوفرات التي تنتج من توسع المؤسسة، والذي يؤدي إلى انخفاض أسعار تكلفة الإنتاج فهذا النوع من اقتصاديات الحجم لهذه المؤسسة يسمح لها بالقضاء على المنافسة التامة، فالسوق يصبح محدودا من المؤسسات وتكون الحالة السائدة هي احتكار القلة لتلك السلعة في السوق، إذ لا يوجد تبادل دولي فإن دور المؤسسات يكون بتزويد سوقها، وإذا كان تشابه في السلعة بين دولتين يؤدي إلى تساوي الأسعار، وتساوي الكميات التي تنتجها. وإذا حدث تبادل بين الدولتين يكون هناك احتكار ثنائي عالمي، وإذا كان إنتاج المؤسسة تغييره كمتغير استراتيجي سيعظم ربحها، ففرصة تجزئة الأسواق تقوم على التوازن للاحتكار الثنائي الذي يوجد بين المؤسستين.

6- نموذج الجاذبية والتجارة:

يعتمد هذا النموذج على تدفقات التجارة بين الدول،التي يفترض فيها أهمية المسافة التي تفصل بين الدول، والأحجام الاقتصادية للدولتين، وتوسع نموذج الجانبية من خلال توسع التدفقات التجارية بإدخال عدد من المتغيرات(عدد السكان اللغة الحدود المشتركة) بحيث هذه المتغيرات تأثر على التدفقات التجارية بين الدول، ونموذج الجاذبية قام بتقديم العلاقات السببية بين المتغيرات المفسرة، وتدفقات التجارة، القياسي[1]،فالنظريات التقليدية والحديثة للتجارة الدولية كلها تنطلق من فكرة حرية التجارة بين الدول.

المبحث الثالث:تاريخ الصين

تقع الصين على مسافات طويلة مع الغرب، كما يفصلها عن الهند سلسلة جبال الهملايا التي توجد بها أعلى قمة جبلية في العالم،فلبلوغ الصين من الناحية البحرية يجب المرور بساحل الملايو، ومن جهة أخرى ففي شمال وغرب الصين توجد مساحات هائلة من الصحاري. فقد

[1]- رائد فاضل،جويد،**مرجع سابق**،ص125

كانتالحضارة الصينية منذ القديم منعزلة تماما عن بقية الحضارات الأخرى مما هيأ لها المجال لبناء إمبراطورية مترامية الأطراف ذات تاريخ طويل وماض مشرّف،دون أي تدخلات من الخارج.

نشأت الحضارة الصينية على ضفاف النهر الأصفر"نهر الهوانجهو"، وتذكر بعض المصادر التاريخية الصينية أن أول أسرة حكمة في الصين هي أسرة "شيا" حوالي 2000 قبل الميلاد[1]، وأقدم الشواهد الأثرية تدل على وجود أسرة حاكمة صينية تسمي أسرة "شانغ " 1520–1030قبل الميلاد. ولقد استمرت هذه الأسرة في ممارسة نفوذها لعدة قرون بسبب مهارتها في صهر المعادن، وهم أول من اهتدوا إلى سر غزل الحرير الذي احتفظوا به لعدة سنين، ولهذا ظهرت غزوات ضد هذه الأسرة لمداهمتها من طرف القبائل الهمجيين ولم يكن لدى أسرة "شانغ" الرغبة في الغزو والتوسع، وإنما كانت ترغب في نشر أسلوب حضارتهم[2].

تميزت فترة حكم الأسرة "تشو الشرقية"بالحروب المتتالية فتمكنت من السيطرة على الأوضاع الداخلية بحيث تمكنت من توحيد الصين لأول مرة بعد ضم عدد من الدول المتنافسة إلى مملكتهم،كما قامت بتسوية الكتابة الصينية، وشروعها في بناء صور الصين العظيم بهدف حماية الصين من أي غزو من طرف القبائل الهمجيين[3]. انتهت فترة حكم تشو الشرقية لتبدأ مرحلة أخرى وهي محلة حكم أسرة الهان لتنقسم هي الأخرى إلى فترتين فترة"الهان الغربية"، وفيها تم إقرار على تقسيم أراضي البلاد على جميع أبنائها فكانت عقائد كونفوشيوس مسيطرة في ذلك الحين، ولكن لم ينجح الإمبراطور الهان من حل مشاكل الأراضي،لأن الطبقة البيروقراطية الكونفوشيوسية كانت تعمل على إفشال أية محاولة إصلاح.[4]

وبذلك تأسست في تلك الفترة "الهان الشرقية"، وهي دولة قوية أعادت السلطات إلى البيروقراطية الكونفوشيوسية والقضاء على ثورة الفلاحين.في أواخر القرن الثاني للميلاد بدأت مرحلة جديدة من التفكك وانفصال الصين عن نهر اليانغسي، لتصل إلى مرحلة حكم "سوي" من عائلة "يانغ و تانغ" فنشأت هذه السلطة من أصل تركي–منغولي في شمال الصين، استطاعت أن توحد شمال الصين

---

[1]- فوزي ،درويش،**الشرق الأقصى الصين و اليابان(1853-1972)**. مصر:دار المكتب المصرية،ط3 ،1997،ص13

[2]- هادي ،العلوي،**المستطرف الصيني،من تراث الصين**. سوريا:دار المدى للثقافة و النشر،ط1 ،1994،ص26

[3]- آن ،شنغ،**تاريخ الفكر الصيني**،ترجمة محمد حمود. بيروت:المنظمة العربية للترجمة،ط1، 2012م، ص ص50

[4]- كوزي ،شوديان،**تاريخ الصين**. بكين:دار بناء الصين للنشر،ط1 ،1987ص9

وأن تجمع المؤسسات الأرستقراطية[1] ،كان جراء السياسات المتبعة خلال فترة حكم سوي وما وفره من أجواء أمنية إلى توسع في إقامة مشاريع،خاصة التوسيع في الأراضي الزراعية، وتميزت هذه الفترة بالاستقرار وبنشاط فكري كبير، فالأباطرة "يانغ وتانغ" كانوا من أنصار البوذية وقد عملوا على إقامة المعابد في الكثيرمن المناطق الصينية. ولكن أوقفت التوسع بعد أن انتصر عليها العرب في عام 751م في معركة نهر طلس.[2]

لتدخل الصين مرحلة أخرى هي مرحلة حكم أسرة سونغ التي تنقسم إلى فترة السونغ الشمالية التي بدأت عندما استطاع مفوضوا الحكم المركزي القضاء على الأسر الإدارية.تمت في فترة حكم هذه الأسرة إعادة نظام الإدارة الكنفوشيوسية، كما عملت على حل مشاكل الفلاحية والفقراء. فبعد القضاء على حكم "سونغ الشمالي" تم تأسيس حكم "سونغ الجنوبي" انتقلت فيها العاصمة من الشمال إلى الجنوب، عرفت الصين في هذه المرحلة فترة من الازدهار الاقتصادي والعلمي وأيضا إلى اختراع آلة الطباعة وإعطاء الاقتصاد الصيني وجها جديدا مما كان عليه سابقا وقد عرفت تطورا بعيد المدى.[3]

مرحلة حكم أسرة" يوان المنغولية:" شن "جنكيز خان" حروب كثيرة على الصين وتمكن المنغول عبر حروبهم وحملات من مد سيطرتهم إلى شرق وجنوب شرق آسيا وصولا حتى اليابان، وأنشأ حفيد "جنكيز خان" المنغولي سلالة منغولية حاكمة في الصين حتى انصهر المنغول مع الصين لقلة أعدادهم فشهدت أسرة يوان قوميات موحدة،وتم فيها تحرير التجارة،واتسعت دائرة تأثيرها[4]. أما أسرة "مينغ "قامت ثورة شعبية من أحد الكهنة البوذيين السابقين ليستولي على السلطة في بكين وقضى على الحكم المنغولي فيها، وفي هذه المرحلة تطورت الزراعة وتعرفت الصين إلى التجارة مع الآسيان.[5]

---

[1]- آن ،شنغ ،**مرجع سابق**،ص51

[2]- **نفس المرجع**، ص53

[3]- جوزيف، نيدهام،**تاريخ العلم و الحظارة في الصين**(ترجمة:محمد غريب جودة).مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط3 ،1995م ص59

[4]- جون، قراهام،مارك لام، **الصين الآن،ممارسة الاعمال و الأنشطة التجارية في أكثر أسواق العالم قوة و نشاطا و حيوية** (ترجمة :نور الدين بابكر عبد الله). المملكة العربية السعودية:دار العبيكان للنشر و التوزيع،ط1،2012،ص44

[5]- جوزيف، نيدهام،**مرج سابق**،ص53-65

مرحلة أسرة "مانشو": هم عبارة عن قبائل في شمالي البلاد،إذعرفت الصين خلال حكم هذه الأسرة صعوبات وعراقيل في الاقتصاد والصراع على السلطة، وهذا إثر توسع أطماع الأوروبيين في السيطرة .[1]

يبدأ تاريخ الصين الحديث بتدخل القوى الأجنبية الغربية،ففي بداية القرن التاسع عشر لا تزال الصين دولة منعزلة إذ بقي الصينيون في جهل تام للعالم الغربي، غير أن اندلاع حروب الأفيون التي شنها الإنجليز على الصين أدت إلى فتح أبواب الصين بالقوة أمام تجارتها،فهزيمة الصين في هذه الحروب فتحت أمامها سلسلة من المعاهدات التي فقدت فيها كل مرة جزء من أراضيها وقدرا من سيادتها،فأصبحت الصين منهمكةبعد أن أصبحت مناطق الصين مناطق نفوذ للدول الأجنبية،فانتشرت الاضطرابات الداخلية والضغط الشعبي وانفجرت حركات تمرد في جميع أنحاء الإمبراطورية،ومن أهم هذه الحركات انتفاضة التايبنغ عام1851م التي كانت تهدف للإطاحة بالأسرة المنشورية الحاكمة.[2]

وهكذا تضافرت الصراعات الداخلية والضغط الخارجيلإنهاك القوة الإمبراطورية،وبعد هزيمة الصين أمام اليابان،ظهرت حركات تنادي بالتغيير والإصلاح، وتمت الإطاحة بالأسرة المنشورية، وأعلنوا قيام جمهورية عام 1912 تحت قيادة " صن يات صن"[3].

لقد كان للحرب العالمية الأولى وقع سيئ على الصين الواقعة تحت سيطرة القيود والمعاهدات التي فرضها الأجانب وامتيازاتهم التي قسمت البلاد إلى مناطق نفوذ لهذه الدول، ما أدى إلى قيام حركة تدعو إلى عودة سيادة ووحدة البلاد والتحررمن كل القيود، ورفض التفكير الكونفشيوسي التقليدي وبدأت الصين تتعرف إلى الفكر الماركسي وإلى التجربة الشيوعية التي قامت في الإتحاد السوفيتي، فدخل الحزب الشيوعي بقيادة "ماوتسي تونغ" في عمليات صراع طويلة الأمد مع القوى المدعومة من قبل القوى الخارجية، وإنتهت بانتصار الحزب الشيوعي على حساب القوات المناهضة بقيادة "شانغ كاي شك"، بهروبها إلى تايوان وأخذت بالنظام الليبرالي الغربي، وفي نفس الوقت تأسست الصين في1949م.[4]

---

[1]- فوزي ،درويش،**مرجع سابق**، ص 18

[2]- أسعد، مفرج،***موسوعة عالم السياسة ،تعريف شامل بالسياسة فكرا و ممارسة،السياسة في الصين و في اليابان***. بيروت:دار نوبيليس للنشر والتوزيع،ط2 ،2006م ،ص ص10،9

[3]- عمر، عبد الحي،**الفلسفة و الفكر السياسي في الصين القديمة**. بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،ط1 ،1999م، ص ص25- 26

[4]- **المرجع نفسه**، ص29

اعتمدت الصين على سياسة دفاعية غير توسعية وفق مبادئ "ماو"،الذيأحدث تغييرات في تفكير الشعب الصيني،إذ بقي تفكيره السلطوي كونفوشيوسيا في أعماقه،و تحولت الديكتاتورية اللينينية خلال حكمه إلى إمبراطورية صينية مطلقة[1]، بحيث حاولت الشيوعية –التي دخلت البلاد في القرن الماضي – في بداية الأمر القضاء على الثقافات التقليدية الصينية التي انتهت في الأخير إلى قبول كل هذه الثقافات وحتى الغربية منها،مع الاحتفاظ بالهوية الصينية. فبعد موت الزعيم الصيني "ماو تسي تونغ" دخلت الصين في صراع حادة على الحكم،حتى تم تعيين الزعيم "دينغ هيسياو بينغ" الذي أتى ببرنامج الإصلاحات[2]، والتي أخذت بالصين إلى دخولها عصر الانفتاح وخروجها من العزلة التي فُرضت عليها.

خلاصة واستنتاجات:

– نستخلص من خلال معالجتنا للفصل النظري،بشرح المفاهيم المتعلقة بالدراسة و التي ستحاول إزالة الغموض عنها.

–تطرقنا إلى مفهوم الإستراتيجية وإلى الامتداد التاريخي العميق للمصطلح،فكانت الإستراتيجية التقليدية تهتم بالجانب الحربي، ووضع خطط للتسيير المعارك،ولكن هذا المفهوم خرج من الحقل العسكري ليدخل في مجالات اقتصادية،سياسية،وأيضا تجارية.

– تشكل التجارة الخارجية مرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد ككل في دولة معينة،والقوة الدافعة للتنمية الاقتصادية حيث توفر له ما يحاجه من سلع وخدمات غير المتوفرة داخل الدولة. تطرقنا إلى أهم المفاهيم التجارة الدولية، فتم توظيف النظريات التي تفسر أسباب قيام التجارة بين الدول،والتي تعرفنا من خلالها كيف يعتبر الانفتاح على الخارج أفضل من البقاء على حالة الاقتصاد المغلق،وكيف تتم المبادلات التجارية للسلع بين الدول.

– فسرت النظريات التقليدية الاختلافات الموجودة بين الدول على أساس العرض،بحيث تعتمد على فكرة الميزة التفاضلية النسبية،أي الأسعار النسبية للسلع،بينما تركزت النظريات الحديثة،التي تبرر ضرورة الانفتاح على السوق.

---

[1]- كونراد، زايتس، **الصين عودة قوة عالمية**(سامي شمعون).الإمارات العربية المتحدة:مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1 ،2003م،296

[2]- أسعد، مفرج،**مرجع سابق**،ص13

– إن تاريخ الصين العظيم يشكل نقطة قوة وافتخار للصينيين،فحضارتها من أعرق الحضارات التي عرفتها البشرية،ومن أوفرها إسهاما في تقدم المجتمعات وشعوب العالم على مر العصور،وهي الحضارة التي عرفت بالابتكارات المدهشة التي أذهلت العالم منذ قرون عدة. فهذه المراحل التاريخية التي مرت بها الصين جعلها تهتم بالانفتاح على الأسواق،والإرادة التي نبعت منها لتظهر كقوة تجارية،وتحققالانفتاح.

الفصل الثاني: الإستراتيجية الصينية:الثابت والمتحول

تأثرت السياسة الخارجية الصينية بالتجارب التاريخية التي مرت بها البلاد، وعرف مراحل من الإذلال والانحطاط، خاصة ما عانته في حروب الأفيون والغزو الياباني لها، فلقد غيرت في المفاهيم الفكرية للمصلحة الوطنية.

تغير تاريخ الصين بداية من 1978م بعد تبني سياسة التحديث والتحول الجذري والإصلاحات التي مست جميع المجالات، وفي هذا الصدد يعد العامل البشري من أهم العوامل في إقامة التحديث إضافة إلى توفر الإرادة القومية، وانسجامها مع توجهات القيادة إضافة إلى اهتمام الشعب الذي هو أهم عامل للنهضة الصينية الكبرى، بالإضافة إلى اتخاذ موقعها الجغرافي كأداة للتعزيز المصالح السياسية، الاقتصادية، بالجمع بين مفاهيم المكان والقوة، وموقعها الاستراتيجي جعلها تشهد تحولات عميقة ذات بعد استراتيجي بناءا على التحولات السياسية الاقتصادية، والإقليمية التي يعرفها المسرح الدولي، والتنامي المستمر لمختلف عناصر القوة. وبالتالي، تحقيق إنجازات اقتصادية، اجتماعية بالغة الأهمية خلال فترة وجيزة، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه الدول المتقدمة والمتطورة اقتصاديا تتخبط في أزمة مالية. لقد استمدت الصين نهجها من مبادئ الثورة الصينية، وتبنت الرأسمالية الغربية بخصائص صينية للانفتاح على السوق الرأسمالية، ولكن بدون تخليها عن الاشتراكية التي اتخذتها إيديولوجية اقتصادية.

تسارع اندماج الصين في النظام الاقتصادي العالمي في ظل إدارة "جيانغ زيمن" والتي تجسدت من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فخروجها من بؤرة الحروب والانعزالية التي عُرفت بعصور الانحطاط أعطت لها دفعا لأن تكون قوة كبرى، بالإضافة إلي النظام الاقتصادي الذي تبنته، أثبتت فعاليتها وأعطى دفعة قوية لتطوير الاقتصاد الصيني الذي حققت به النهوض الاقتصادي، فأصبحت الصين تبحث عن عناصر القوة، وعن مجالات عديدة للتنمية خاصة في مجال الأمن بتبنيها إستراتيجيات عديدة.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم الإصلاحات التي قام بها القادة الصينيون والحزب الشيوعي قبل وبعد الحرب الباردة، والتي أحدثت حالة إقلاع في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ما جعلها تتوسع بدبلوماسية أمنية ناعمة في إقليمها، وتحول اهتمامها إلى دول خارج القارة كالدول الأوروبية والإفريقية وتأثير سياسات "ماو تسي تونغ" في إعادة بناء الدولة الصينية، والتطرق إلى الإستراتيجيات التي ارتكزت عليها الصين والأهداف العديدة التي تبنتها للوصول إلى مركز القوة الكبرى .

المبحث الأول:الصين وتحولاتها الإستراتيجية

يعتبر الإصلاح من الخصائص التي تميز تجربة الصينية، فنقطة البداية كانت الإقرار بإقامة إصلاحات وإعادة البناء الحقيقي للصين، فأعطت نموذجا للعالم في التطور والتقدم إذ تحاول الوصول إلى تحقيق حلمها الكبير في الوصول إلى القوة الكبرى فاستطاعت الخروج من ركام الحروب والانعزالية، بجهود القادة الصينيين إلى التغيير من الأرياف إلى المدن والتغيير في الوضع الاقتصادي المتخلف، والعمل على تحويل الصين باعتبارها بلدا زراعيا فقيرا إلى دولة صناعية غنية، إضافة إلى مقوماتها البشرية وموقعها الجغرافي الذي ساعدها في وضع قواعد وأسس للمضي قدما في التطور.

أولا:الأهمية الجيو- إستراتيجية للصين

تتمتع جمهورية الصين الشعبية بعناصر قوة هائلة التي كانت وراء تقدم مكانتها على الساحة الدولية، فيعتبر موقعها الاستراتيجي أحد أهم مقومات قوتها، إذ تقع في مركز منطقة من أكثر المناطق ازدحاما وأكثرها حيوية من الناحية الاقتصادية.

I- الموقع الجغرافي للصين

خريطة رقم(1):موقع الصين والدول المجاورة لها

مصدر : http://afe.easia.cilumbia.edu/china/geog/maps.htm

تعتبر قارة أسيا من أكبر القارات السبع في العالم فهي ذات أهمية إستراتيجية،تضم أكبر مراكز القوة والنفوذ بعد الولايات المتحدة، إذ تعتبر الصين من أهم الدول في هذه القارة، تبلغ مساحتها 9.6 مليون كيلومتر مربع،تترامي في مساحة شاسعة على الساحل الغربي من المحيط الهادي في النصف الشرقي للكرة الأرضية،تطل على بحار عديدة منها بحر بوهاي الذي يعتبر البوابة البحرية لبكين، البحر الأصفر الذي ولدت على نهره حضارة الصين القديمة وبحر الصين الشرقي،بحر الصين الجنوبي.[1]

فالصين لها نظرة خاصة بشعورها بالتفوق والتمايز على باقي المجتمعات وهذا لموقعها الجغرافي الذي أعطاها رؤية باعتبارها"**المملكة الوسطى**"في الكرة الأرضية وأنها رأس القمة لتشكيل الهرمي لنظام الدولي[2]،فعلى الدول التي تحيط بها أن ترضخ لها وتكون لديها علاقة تبعية تتقبل تسلسلها الهرمي، وبهذا لن تقوم الصين ولن يكون لديها أي رغبة في غزوها أو للجوء إلى القوة اتجاه هذه الدول.[3]

II–دور الموقع الجغرافي للصين في تحديد استراتيجياتها الجديدة

تمتلك الصين عدد هائل من المضائق (بوهاي،تايوان،تشيونغنتشو)والجزر العديدة (كجزيرة تشو نغمينغ،هاينان)، والأنهار التي تجعلها غنية بموارد الطاقة التي تتولد من قوة اندفاع الأنهار،فأنشأت مدن مهمة على طول هذه الأنهار (كداليات،تيانجين،شنغهاي)التي تعتبر أكبر مدن الصين وأهم مركز تجاري– صناعي ومالي الذي تتم فيه حركة النقل، وقد أصبحت أكثر المناطق حيوية وانفتاحا على العالم الخارجي،ففي الحدود البحرية للصين تتوافر فيها ثروات طبيعية هائلة كالملح،والثروة السمكية،إضافة إلى توفرهاعلى تنوعمناخي و أنواعه المعروفة في العالم.[4]

فموقعها الجغرافي يمثل عنصر قوة لاسيما إذا كانت تسيطر على الممرات المائية الدوليةبالإضافة إلى امتلاكها أكثر من (600)جزيرة، باعتبارها أراضي صينية منذ القدم بحيث تعتبر عنصر أساسيللتطوروبناء الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى المساحة التي تشغلها والتي تمثل

---

[1]-أحمد، رعد رمضان،شيماء،محمد جواد،"الخصائص الطبيعية للصين"،**مجلة كلية التربية الأساسية**،مج22،ع2016،93م،ص ص 280-291

[2]- افتخار عبد الحكيم رجب العكيدي،أسماء مجيد محمود فرج الفهدواي،"الأديان و المعتقدات في الصين"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**،كلية التربية للبنات،مج4،ع13،حزيران 2012م،ص ص2،1

[3]- عماد، منصور،"السياسة الخارجية الصينية من منظور الثقافة الإستراتيجية"، ***مجلة سياسات عربية***،ع1،21جويليا 2016م،ص41،26

[4]- شيوى، قوانغ،***جغرافيا الصين***(ترجمة محمد أبو جرأد).مصر:الهيئة العامة للمكتبة الإسكندرية،ط1 ،1987م، ص12.

أحد العناصر التي تؤثر على قوة الدولة فتتيح لها فرصة لإرساء وإقامة مراكز حيوية للصناعة وبناء منشآت اقتصادية.[1]

ازدادت أهمية الصين من الناحية الجغرافية السياسية، بحيث لديها حدود مع 14 دولة والتي كان البعض منها دول تشكل أطراف صراع سابقا،إذ شهدت تحسن في علاقاتها مما ضاعف في قوتها الإقليمية، الاقتصادية والتجارية،فمن ضمن الجغرافيا الصينية المسيرة للهيمنة تمتلك موارد طبيعية وثروات هائلة ضاعف من أهميتها الإقليمية الدولية،كل هذه الأرقام ساعدتها في رسم إستراتيجياتها بأن تلعب دورا سياسيا على المسرح الدولي.[2]

سمحت الجغرافيا الصينية لها بأن تتمتع بالاستقلال الإستراتيجي،بالإضافة إلى تمتعها بخطوط اتصال داخلية كبيرة التي توفر العمق الإستراتيجي الضروري لقاعدة وطنية منتجة وآمنة، فعكس اليابان التي تعتبر جغرافيتها عرضة للهجوم على مواردها وصناعاتها،فإن للصين أبعاد قارية تمكنها من تطوير صناعاتها بعيدا عن الشريط الساحلي وبعيدا عن أي هجمات بحرية أو برية،ففي خلال الحرب الصينية الأمريكية والصينية السوفيتية أمر الرئيس ماوتسي تونغ بنقل وسائل الصين الصناعية إلى الداخل لتأمينها فلقد أدرك مدىالأهمية الإستراتيجية للمنطقة الخلفية للصين،فهي الوحيدة التي يمكن أن تتحدى القوة البحرية الأمريكية.[3]

كما ذكرنا سابقا عن موقعها أنها تقع ضمن الخريطة الجيوستراتيجيةفي شرق آسيا، حيث تنتشر حولها مجموعة من الدول القوية اقتصاديا، عسكريا، وسياسيا، والتي تجمع بينهما علاقات اقتصادية للحاجة إلى تلك العلاقات، إلا أنهم يتنافسون على الموقع،ولكن موقع الصين الجغرافي له دور في تحديد إستراتيجياتها الجديدة،فموقعها جلب لها استثمارات خارجية كبيرة وأيضا هو أحد الأسباب للأداء الاقتصادي الممتاز،والبحيرات المحيطة بها جعلتها ترسم طريق بحري لفرض سيطرتها وضمان إمداداتها النفطية،وبهذا استخدمت الصين الموقع الجغرافي كأداة لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية بالجمع بين مفاهيم المكان والقوة.[4]

---

[1]- عماد منصور،***مرجع سابق*** ،ص281،299

[2]- شيوى قوانغ،***مرجع سابق*** ،ص15

[33]- روبرت روس،"جغرافية السلام في شرق آسيا في القرن الحادي و العشرين"،في**صعود الصين**،محررون.مايكل إي براون وأخرون(ترجمة مصطفي قاسم). القاهرة:المركز القومي للترجمة،ط1 ،2010،ص326

[4]- صباح نعاس شنافه،"القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية و الموقع في مدار القوى العالمية"،***مجلة العلوم السياسية***،ع46،ص7

ثانيا:تحولات الصين قبل وبعد الحرب الباردة

إن هزيمة الصين في حروب الأفيون الأولى والثانية و قيام سلسلة من الحركات الثورية التي جعلت أجهزة الحكومة تسير إلى الهاوية،أسفرتعن بداية تحول جعلت العديد من حكام الأقاليم والمقاطعات يدركون أهمية التحول في تعزيز قوة الدولة، وهذا من خلال تبني التقنيات الغربية، وضرورة التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث وكانت تلك المرحلة بداية للسير في طريق التحول.

بعد قيام الحروب بين الصين وفرنسا حول فيتنام، أثبتت قصورا في سياسة نظام الحكم الصيني،أدت إلى ظهور تيارات فكرية وسياسية للنهوض والتحول وللحد من التدخلات الأجنبية،فأدت إلى سقوط حكومة المنشو وإقامة حكم جمهوري بقيادة "**صن يات صن**"،وأيقنت أن التحول يتطلب القيام بحركات إصلاحية شاملة لا يقتصر فقط على الاستعارة بالتقنيات الغربية، فظهور الطبقة البرجوازية أحد أهم العوامل للتوجه نحو الإصلاح منها الإصلاح الدستوري، بحيث تم تحويل نظام الحكم من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية يشترك فيها البرجوازية والإقطاعية في السلطة.[1]

ظهرت الحركات الإصلاحية من طرف مجموعة من المفكرين منهم "**كانغ يووي**" على شكل كتب ومقالات تعبر عن أفكارهم وعن كيفية السير في الإصلاح، بحيث أعطوا أهمية للتطورات الحديثة بتأثرهم بالأنظمة والدولة البرلمانية الغربية، نصت أفكارهم أن يكون الحاكم مثقف بالعلوم الحديثة وربطها بالكونفوشيوسية، وعلى أهمية إقامة علاقات جيدة مع الدول الغربية، وهذه الأفكار هي الحجر الأساسي للحركات الإصلاحية لعام 1898م، فبعد هزيمة الصين مع اليابان أدى هؤلاء المفكرين إلى المطالبة بالإصلاحات التي قادت إلى ما يعرف في تاريخ الصين بإصلاحات المئة يوم.[2]

مرت سياسة التحول الاقتصادي في الصين بفترات مختلفة منها:[3]

---

[1]- صباح صاحب العريض،"ظهور الاتجاه الإصلاحي في مدة(1885م-1895م)"**كلية العلوم الإسلامية قسم العلوم السياسية**.

[2] - أحمد، جاسم محمد،وفاء،المهداوي،"الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.....سياسات و مؤشرات" ،**المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية**،ع33،2012م،ص178

[3]- **المرجع نفسه**،ص178

المرحلة الأولى من 1840م-1911م: هي مرحلة الاقتصاد الشبه الإقطاعي،فبعد أن عاشت ألف سنة تحت ظل النظام الإقطاعي، شكلت حرب الأفيون نقطة تحول من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع شبه إقطاعي،ولكن هذا التحول اقتصر على المدن دون الأرياف.

المرحلة الثانية:1911م-1949م:انتهزت فيها سياسة القطاع الخاص بحيث أخذت هذه السياسة امتداد زمني،فكان لنشوب الحرب العالمية الأولى فرصة الصين لتوسيع نشاطاتها.

المرحلةالثالثة:1949م-1951م:أدت هذه السياسات التي انتهجت في المرحلة الثانية إلى عجز في المالية العامة وتصاعد في مستويات التضخم،وصارت أجور العمال تدفع في شكل بضائع من المصانع التي يعملون فيها، ونتيجة لهذه الأوضاع أدى إلى صراع بين السلطة ومعارضيها، وانتهت بتأسيس جمهورية الصين الشعبية بقيادة "**ماوتسي تونغ**"، وبدأت مراحل التحول الاقتصادي ببناء مجتمع اشتراكي، والأخذ بسياسة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

I- الإصلاحات الاقتصادية:

بعد وفاة الزعيم التاريخي الصيني"**ماو تسي تونغ**" وتسلم القيادة الزعيم الجديد "**دينغ هسياو بنغ**" الذي أسس الصين الحديثة وإقامته لسياسة الإصلاح لجميع مؤسسات الحزب والدولة والتغيير مس جميع الأصعدة السياسية،الاقتصادية،الثقافية والتعليمية، ففي بداية عام 1979 عندما كان الإتحاد السوفيتي يتراجع عالميا، قام القادة الصينيين بسلسلة جديدة من الإصلاحات التي ستؤدى لاحقا إلى نمو سريع.

كان تيار"**دينغ هسياو بنغ**" يدعو إلى الليبرالية في الجانب الاقتصادي فهذا التيار توقف في المضي قدما وهذا بسببالثورة الثقافية التي جاء بها "**ماو تسي تونغ**"، ومع السلبيات التي أتت بها الثورة الثقافية أدت إلى عودة توجهات هسياو بنغ، وبعد انضمامه إلى التيار الإصلاح الذي كان رئيس قسم الداعية في الحزب فأدخلت مجموعة من النظريات الإصلاحية وهما:[1]

1- نظرية عصفور القفص:دمج الليبرالية، والسياسة الاقتصادية ضمن الاشتراكية

2- نظرية القط:وهي استخدام و إدخال أي سياسة تؤدي إلى النمو الاقتصادي واستخدام السياسة الإيديولوجية بطريقة نسبية.

[1]- فوزي، حسن حسين،***الصين و اليابان و مقومات القطبية*** العالمية، بيروت:دار المنهل اللبناني،ط1 ،2009م، ص120

فمرت فترة الاستقلال بوجود تيارين في التخطيط الاقتصادي وهما:[1]

1- **النمط الستاليني:**وهو سيطرة هذا الحزب على أدوات الإنتاج و إقامة هذا الحزب لتحالفات مع المعسكر وإنشاء مزارع الشعب.

2- **اللينيني:**الذي هو إتباع النمط البطيء بدلا من النمو السريع الذي يصاحب توقف في النمو،فمسار التحول بدأ بالنقد للمنظور السوفيتي ودراسة نماذج الإصلاح للنظام الاشتراكي،ثم جاءت مرحلة دراسة مايمكن أن يستفيد منه من النموذج الرأسمالي،فتميزت مرحلة الإصلاح بجهود الأكاديميين الصينيين والتي أثمرت عن إنشاء مجاميع إعادة هيكلة النظام الاقتصادي خاصة.

وفي سياق البحث عن سبل النهضة الصينية، تم عقد مجموعة من الدراسات والندوات للتوصل إلى النموذج الصينيللتنمية،فالانفتاح الصيني على الأكاديميين الغربيين أدى إلى تعزيز التيار الليبرالي،وتأثر القادة الصينيون بهذا الفكر اللبيرالى وإقامتها بمشاريع تنموية، وتأثرت الصين بالمؤسسات المالية الغربية أدى بها إلى المضي قدما في الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ بإنشاء مناطق اقتصادية،فتغيير الصين في سياستها جاء بتفاعلها بعدة عوامل ألا وهي النجاحات التي حققتها الدول الأسيوية كاليابان وكوريا الجنوبية،ونجاحات النظام الرأسمالي في الدول الغربية، وزيادة الإخفاق السوفييتي في حل المشاكل والعراقيل التي تواجهها.[2]

أدى وصول القادة الذين لديهم ميولات للفكر الرأسمالي إلى رأس السلطة على غرار"**شوئن لاي**"،"**دينج هسياوبينغ**"، وتداعيات الثورة الثقافية التي أعلنها ماو،إلى إحداثأثار سلبية وزيادة وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت الصين تدخل في إصلاحات وتغيرات للدفع الصين إلى التنمية،فالنزاع الحدودي المسلح السوفيتي–الصيني الذي نشب في 1969م له دور بارز و كبير في التحالف الذي حدث بين الصين والولايات المتحدة ما أدى إلى دفع هيئة الأمم المتحدة بضغط أمريكي إلى إعادة الصين إلى هيئة الأمم المتحدة بدلا من تايوان وإعادة مقعدها في المجلس الأمن الدولى وإنهاء عزلتها.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه**،ص121

[2]- حميد، عدنان خلف ،"السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماوتسي تونغ،دينج تشاوبينغ"، **مجلة تكريت للعلومالسياسية**،مج2،ع4،2015م، ص52-75

[3]- **المرجع نفسه** ،ص.52-75

– مرت الإصلاحات الاقتصادية الصينية بثلاث مراحل أساسية وهي: [1]

ا–**المرحلة الأولى للإصلاح و التي بدأت من1979إلى1984**:فيها تحولت الصين من المركزية إلى اللامركزية في صنع القرار الاقتصادي بين العواصم والمقطعات، وركزت على الإصلاح في هياكل الإنتاج وأساليبه،وظهور نظام مسؤولية الإنتاج و إلغاء الكوميونات*.

ب–المرحلة الثانية من 1984م–1991: فكانت هذه المرحلة منصبة على الصناعة ووضع الأسس التكنولوجية في المشروعات الصينية،والتحول من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي والتجاري.

ج–المرحلة الثالثة من 1992م إلى اليوم:تغلب الصين على معدلات الفقر وتصاعد في معدل النمو الاقتصادي، وحاولت في هذه المرحلة تغيير العلاقات بينها وبين المؤسسات الاقتصادية فسجلت نجاح خاصة بعد دخولها إلى منضمة التجارة العالمية في 2001م،لتصبح في عام2006متستحوذة على 20بالمئة من التجارة العالمية، والدولة الأولى عالميا من حيث الصادرات، ولقد تحصنت من أي آثار مدمرة أثناء قيام الأزمة المالية الآسيوية،زادت بنوك الاستثمار الأجنبي وبهذا أصبحت الصين ضمن الدول الكبرى التي لها تراكم في رؤوس الأموال.

2)– برنامج التحديثات الأربعة:

أثناء قيام المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في 1978م قام بطرح برنامج التحديثات الأربعة وهي جعل الاقتصاد الصيني يتكيف مع الاقتصاد العالمي فقسم خبراء الصين إلى أربعة مجاميع للتعامل مع متغيرات المجتمع الدولي وهي:[2]

– **حكومة جامدة واقتصاد جامد**:أن السلطة والاقتصاد لا يمكنهما التكيف مع المتغيرات كالاتحاد السوفييتي.

– **حكومة جامدة واقتصاد مرن**:آليات التكيف الاقتصادي أوفر منها في المجال السياسي كالنمور الأسيوية

---

[1]- إبراهيم، الأخرس، **أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة و أسباب صعود**.القاهرة:إتراك للنشر و التوزيع،ط2008،1،ص ص.40-46

***الكوميونات:**نظام أنشأ في الخمسينيات القرن العشرين و يعني مزارع الشعب.

[2]- **المرجع نفسه**، ص125.

- **حكومة مرنة واقتصاد جامد:**فالحكومة أكثر تكييف من القطاع الاقتصادي كدولة الهند.

- **حكومة مرنة واقتصاد مرن:**الاقتصاد والحكومة يتعاملان مع المتغيرات الدولية بكل مرونة كالدول المتقدمة.

فبرنامج التحديثات الأربعة الذي فصل الملكية عن الإنتاج تميز بمزايا متمثلة في انخفاض كلفة الإنتاج وارتفاع القدرة الشرائية للمواطن الصيني،تنامي الاستهلاك الداخلي ورخص الأيادي العاملة ووفرتها ومساهمة الصينيين المغتربين في ربط الاقتصاد الصيني باقتصاديات الدول التي يعيشون فيها،فحركة الإصلاح هذه جعلت من الصين تفتح عدة مناطق ومدن اقتصادية لتحول هذه الأقاليم والمناطق إلى بؤرة اقتصادية وصناعية و مما يجعل بالتنمية تنتشر في كل أنحاء الصين.[1]

الشكل رقم (1):منحني بياني يمثل النمو الاقتصادي الصيني من بداية الإصلاح إلى 2019م

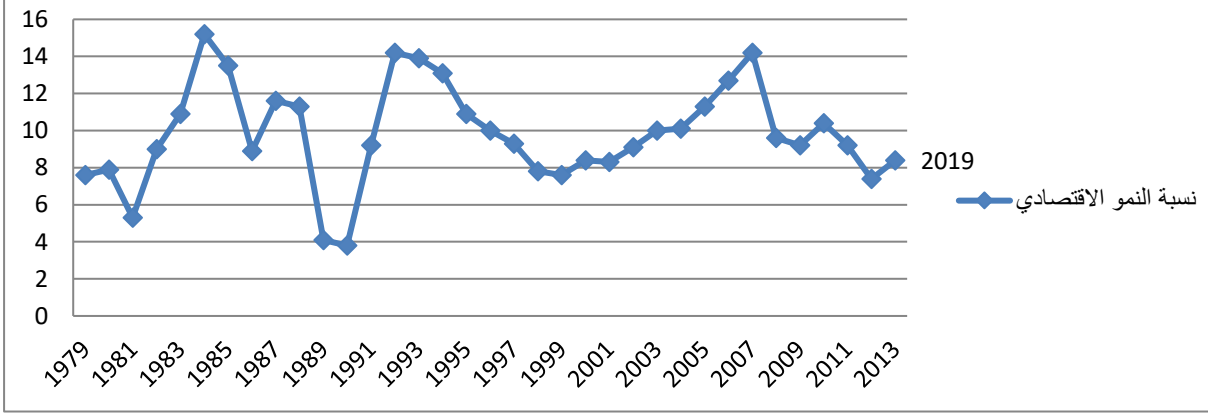

المصدر:توفيق حكيمي،"موقع الصين الدولي"،**مجلة المفكر**،ع12،2016م.

من خلال الشكل (1):نستنتج أن المنحنى البياني يعبر عن النمو الاقتصادي الصيني الذي نمي بشكل سريع وأكثر استقرارا،ولكن هذا النمو تعرقل حتى نهاية التسعينات وهذا لصعوبة التنظيم في الاقتصاد بحيث يكتسب القطاع الخاص أهمية بالغة. حيث تم نقل نفوذ السلطة السياسية إلى الاقتصاد والسلطات المحلية تسعى كل منها أن تتفوق على بعضها البعض للحصول على درجات،فكانت البنوك خاضعة لهذه السلطات المحلية وبقيت السيطرة الشاملة على القيود الإدارية،إضافة إلى عائق آخر وهو الأزمة المالية الآسيوية التي أصيبت دول الاقتصادية الأسيوية، لكن صحيح أنها أبطأت الاقتصاد الصيني بحيث جعلت معدله السنوي 6بالمئة بعد أن كان 9

[1]- **المرجع نفسه**، ص128.

بالمئة إلا أنها لم تصبها مثلما أصابت النمور الأسيوية، ورغم أن الصين مستها هذه الأزمة إلا أنهاساهمت في إخراج الدول الأسيوية منها، لتعاود نسبة النمو في تراجع خلال الأزمة المالية العالمية في2008م التي مست الدول الاقتصادية، إلا أنها استخدمت خطة بديلة لتعاود الصعود مرة أخرى تجاوز كل العقبات لتستمر في الإصلاحات وتحقق نسب عالية من النمو لتحتل في 2010م المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية،فتعتبر اليوم الإمبراطورية التجارية للقرن الواحد و العشرون.

3- إصلاحات شورونجي*: قام بإتباع نهج **دنج** بحيث قام بنقل الاقتصاد الصيني من حالة الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الحر ومن أهم الإصلاحات التي أجراها:[1]

ا-إصلاح الجهاز الحكومي والإداري

من خلال تقليص عدد موظفي الحكومة المركزية والحكومة المحلية وتقليص المناصب الحكومية والإدارية إلى النصف،تقليص عدد الوزارات ليصبح دور الدولة هو التملك ومطالبة الشركات العامة بتحقيق الأرباح دون أي تدخل من الدولة، وذلك للقضاء على الفساد الإداري والبيروقراطية.

ب-إصلاحات مالية وضريبية:العمل بالنظام المركزي في فرض تحصيل الضرائب والشؤون المالية، إعادة تنظيم المصرف المركزي للدولة وفروعه المحلية وإنشاء فِرق لمراقبتها خاصة في مسائل الفساد والرشوة ودعم البنوك الحكومية من خلال تخلصها من الديون،إضافة إلى دعمها للاستثمارات في البلد.

ج-إصلاحات شركات الدولة:قام بالتركيز على الشركات الكبرى ودمجها لتكون مهيأة للمنافسة مع الشركات الاقتصادية العالمية.

د- برنامج لدعم الاقتصاد الصيني:إعادة بناء البنى التحتية بمستوى عالي من التكنولوجيا.

2- التحديث في مجالات التكنولوجيا والصناعة:

لقد أنشأت الصين أربع مناطق اقتصادية خاصة لتكون نوافذ العالم على العلم والتكنولوجيا وهي (شنجن قرب هونغ كونغ،شانتو،شوهاى،وكسيامن)، وخفضت من الرسوم الجمركية بين هذه

[1]- **المرجع نفسه**،ص130

***شورونجي**:الذي هو رئيس وزراء الصين(1999م-2003م).

المناطق لتنجح بذلك في جذب الاستثمارات والتكنولوجيا خاصة من هونغ كونغ، وما شجعت الحكومة الصينية على إقامة مدن ساحلية أخرى في عام 1984 في 14 مدينة ساحلية وحولتها إلى مناطق شبه منفتحة على العالم ومن أهمها (شنغهاي،تيانجين جزيرة هانيان).فقدمت الصين العديد من الخطط والبرامج طويلة المدي كبرنامج التنمية التكنولوجيا، وبرنامج تنمية المختبرات البحثية على المدى القصير.[1]

بدأت الدولة بتنفيذ الخطة من أهم الخطط الصناعية والتكنولوجيا التي أطلقت عليها أسم "خطة 863*"بحيث تم تحديد مجالات البحث الرئيسية والتكنولوجيا الحيوية، علوم الفضاء، تكنولوجيا المعلومات والمواد الجديدة والليزر،تكنولوجيا المحركات والطاقة،ففي الوقت الذي يدرس الإتحاد الأوروبي الأخطار والآثار الصحية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الحيوية قامت الصين في البدء بتطبيقها.قامت الصين بتطوير و إنتاج الأغذية المعدلة وراثيا،وأصبحت لديها شركات ومؤسسات ومراكز بحث وتطوير خدمات في الصين وبهدف تطوير الصناعات في مجالات عديدة.[2]أدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية إلى ظهور بعض من الأصوات التي تطالب بالإصلاحات السياسية ما أدى إلى حدوث حادثة "تيانانمين" في 1989م التي مهدت الطريق نحو الإصلاحات السياسية.

II-الإصلاحات السياسية

إن العلاقة الطردية بين الاقتصاد والسياسة جعل من الصين تدرك أن أي تحول اقتصادي يتطلب إحداث تحول في النظام السياسي من أجل تحقيق الاستقرار، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، وفي هذا السياق تم تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية من أجل تسيير وتيسير الإصلاحات الاقتصادية.

رافقت الإصلاحات الاقتصادية سلسلة من الإصلاحات السياسية للنهوض بالصين فكانت أقل تسارعا وعدم إخضاعها للتجريب*كالممارسات الديمقراطية. فبدأ الإصلاح السياسي بإصلاح سياسة الصين الخارجية من إعلان "دينغ هسياو بينغ" التخلي عن أفكار الصراع الطبقي العالمي والصدام العسكري مع الإمبريالية، وإتباع نهج التعاون مع الغرب والانفتاح عليه، وفي إصلاح الهياكل الداخلية بالتخلي عن سياسة التخطيط المركزي بمنح المقاطعات حرية اتخاذ القرارت التي تمس سكانها وإصلاح الحزب الشيوعي الحاكم و تطوير دوره وآلياته.[3]

---

[1]- هيرن، فولفجانج، **التحدي الصيني**. الرياض:دار الكتاب العربية،ط1 ،2011، ص ص119،118.

***خطة 836:**أطلق عليها هذا الاسم نسبة للتاريخ الذي صدرت فيه و هو مارس 1986.

[2]**- المرجع نفسه**، ص120

[3]- سامر خير أحمد،***العرب و مستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية***. الإمارات:دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1 ،2009م، ص93

أدخلت الصين إصلاحات ديمقراطية بداية من الأرياف، ففي 1987م صدر قانون يختص بتنظيم اللجان القروية بانتخاب لجنة القرية من قبل سكانها بعد أن كان يعين في المركز، وتم تعميم هذا القانون في 1998م،فأظهر الحزب قدرته على التجديد لتلبية حاجات الدولة رغم أنه سجل تراجعا في دور الحزب خاصة في التسعينيات لما كان التركيز على النجاحات الاقتصادية. وأصبحت كل القيادات تعمل على التدخل في إصلاح أوضاع الحزب فتقرر إحداث تغيير جزئي بين المؤسسات الاقتصادية والحزب بهدف إعطاء تلك المؤسسات مجالا لحرية العمل.[1]

تم الاكتفاء بدور استشرافي غير مباشر واتبع هذه السياسة "جيانغزيمين" ووسعها باتجاه إحداث فصل بين الحزب ومؤسسات الدولة.لكن الرئيس "هوجين تاو" وقيادته وجدوه سببا حدوث الفساد في الدولة، ما أدي إلى إعادة الاعتبار لدور الحزب في هذه مؤسسات وتكليفه مسؤولية وضع سياسات للنمو الاقتصادي والعمل على مكافحة الفساد وتقيم كفاءات أعضائه، والسماح للجان على مستوى المدن والقرى بإبداء آرائهم، بالإضافة إلى السماح بتعدد الأحزاب السياسية في ممارسة الحكم وأن تتمتع بالحرية السياسية والاستقلالية في التنظيم، والمساواة القانونية مع الحزب الشيوعي .[2]

أقر الحزب الشيوعي عام 1980م نظام المسؤولية العائلية بحيث تم تحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية وتقوم الدولة بالسيطرة على الصناعات التقليدية وقطاع الطاقة. وفي عام 1984م أقرت على لا مركزية تسيير المشروعات، وأن تكون للمؤسسات الإدارية الاستقلال عن البيروقراطية. ففي ظل تركزالسلطة في أيدي محدودة من الأفراد فتجد الفرد الواحد يتولى مناصب حزبية وحكومية متعددة والفساد الإداري جعل الإصلاح يصل النظام السياسي،ففي بيان الحزب في 1978م ورد فيه الإصلاح على أساس "مؤسسة العمل السياسي".[3]

فقد عرف النظام السياسي الصيني تغيرات جذرية ومنها التحول من نخبة التحرير إلى نخبة التحديث، وهي إعادة الاعتبار للقيادات الحزبية التي طردتها الثورة الثقافية،وزيادة في نسبة التكنوقراط في السلطة وإقامة مجموعة من عمليات الفصل لمجموعة من المتغيرات بفصل الدولة

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص92،93

*عدم إخضاع القرارت السياسية للتجريب:أي عدم تطبيقها في مناطق جغرافيا معينة قبل اتخاذ قرار بتعميمها.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 94-96

[3]- على حسين باكير،**التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة،ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد و الانعكاسات**. بيروت:دار المنهل اللبناني،ط1،2010م،ص38

عن المجتمع ذلك عبر نظام مسؤولية العائلة،فصل الحزب عن الحكومة وذلك في تعيين الوظائف والانخراط في الحزب مع الأخذ والتركيز على مجموعة المتغيرات(مستوي التعليم، الإمكانيات)و فصل الاقتصاد عن السياسة بوجود بيئة اقتصادية تعتمد على آليات السوق ونظام سياسي يستند إلى حزب سياسي.[1]

رغم أن الصين كانت قبل دخول الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على النموذج البيروقراطي المركزي ولكن في بداية التسعينات اعتمدت على نموذج التخطيط المركزي المعتدل، وفي نهاية التسعينات اعتمدت على نمط التخطيط التأشيرى، وفي مطلع الألفية الثالثة اعتمدت على نموذج اشتراكية السوق،بالإضافة إلى إقامة سياسة التحرير التجاري،وعدم تدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية فيعد دورالدولة الرقابة والإشراف على السوق والحفاظ على الاستقرار للاقتصاد الكلي وحماية الصناعات الناشئة، فدور الدولة لا يتحدد نتيجة فكر إيديولوجي متعصب لكي لا تتعثر مقومات التنمية.[2]

III-التحديث في مجال الزراعة

بإلغاء لنظام الكومونات الزراعية واللجوء إلى نظام العائلات الفلاحية،فيتم تأجير الأرض للفلاحين ما يتيح له حرية العمل وتحقيق الأرباح لنفسه،ثم تم إقرار حق توريث الأراضي المؤجرة في عام 1988م،وسعت الدولة إلى إدخال التكنولوجيا في العمل الزراعي والتي شهدت نجاحا في مضاعفة الإنتاج الزراعي وعملت الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الزراعي. لجأ المزارعون إلى حمل بضائعهم بأنفسهم إلى المدن ما أدى إلى ظهور سماسرة بينهم أدى إلى النمو الاقتصادي وإنشاء أسواق كبيرة للفلاحين وتأسيس شركات صناعية في الريف تعمل في تصنيع المنتجات الزراعية.[3]

IV-التحول في سلك التعليم

اتجهت الصين على تطوير سلك التعليم بكل مستوياته لأنه على ارتباط وثيق بعملية التنمية

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص.41،40

[2]- إبراهيم، لأخرس،***دور الشركات عابرة القارات في الصين***.القاهرة:إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع،ط1 ،2012م،ص399

[3]- تيان ينغ، كوي، ***طريق الصين،النظرة العلمية إلى التنمية***(ترجمة عباس جواد كديمي).لبنان:مؤسسة الفكر العربي،ط1 ،2011م، ص ص 103-109

التي تخطط في مختلف المجالات.ولهذا اعتمدت على التعليم لإعادة كوادر القوى العاملة لتكون على مستوى معرفي متطور وتوجهت الصين إلى توصية كل المدارس بتدريس الكفاءات وتأهيلها لتحقيق النتائج المطلوبة في البناء الوطني،صدر في هذا الصدد قانون التعليم الإلزامي،بأن يختار كل إقليم الأوضاع الداخلية والإمكانيات الاقتصادية الحالات الاجتماعية التي تتلاءم لتنفيذ إلزامية التعليم.[1]

كما أقيمت ورشات ومصانع صغيرة يعمل فيها عمال حقيقيون،والتي يعتبر فيها التدرب جزء من متطلبات المدارس،كي يتمكن الطلبة مناكتساب وتطوير مهارات العمل والإنتاج[2]،إضافة إلى إنشاء مئات من الجامعات والمعاهد في مختلف مناطق الصين، مع وجوب التركيز على التخصصات التي تخدم التحديثات الأربعة(الصناعة،الزراعة،الدفاع والتكنولوجيا).[3]

V-التحديثات العسكرية

استعادت نشاطها بعد انقضاء فترة احتقار **ماوتسي تونغ** لها،بحيث كان الكثير من الجند سابقا مجرد قوات إسناد تستخدم لإقامة السكك الحديدية وتأدية الواجبات المدنية،فيري **دنغ** أن الدفاع ينبغي أن يأتي في المرتبة الرابعة في التحديثات الأربعة، أي بعد الزراعة والصناعة والعلم،فلقد تراجعت حصة إجمالي الإنتاج القومي المخصصة للدفاع وهذا ما أثاراستياء في صفوف القيادة العسكرية،وأثر على النمو الاقتصادي،فدخلت الصين فترة التحديثات واسعة النطاق في ميدان الأسلحة وزودت بسلسلة جديدة من القطع، علاوة على التطوير السريع في تكنولوجيتها النووية، إضافة إلى إعادة بناء قوتها البحرية.[4]

مادام الاقتصاد الصيني يتنامى فمن المرجح أن يزداد كذلك الإنفاق العسكري. إن الدفاع أحد الجوانب التي استهدفت عملية الإصلاح والتنمية،فالقوة العسكرية إحدى ركائز للسير في التنمية

---

[1]- تدسي، فشمن،**الصين شركة عملاقة،كيف يتحدي ظهور القوة العظمى القدمة كلا من أمريكا و العالم**(ترجمة هالة النابلسي).المملكة العربية السعودية:العبيكان،ط1 ،2009،ص103

[2]- عبد الرحمان، بن سانية،"الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012م-2013م،ص166

[3]- أحمد، سامر خير، ***مرجع سابق***،ص100

[4]- بول، كيندي،**نشوء و سقوط القوى العظمى**(ترجمة مالك البُدَيري).عمان:الأهلية للنشر و التوزيع،ط3،2007م،ص ص 691-684

باعتبار أن الأمن الدفاعي حاميا للأمن الاقتصادي وردع أي تدخل أجنبي. وفي سياق تطوير القوة العسكرية، باشر "دينغ هسياو بينغ" إجراء إصلاحات في القوات المسلحة بعد الحرب مع الفيتنام دامت شهر والتي أرادت فيها الصين دعم حلفائها في كمبوديا.استندت عملية الإصلاح منذ عهد دينغ على مبدأ الاهتمام بالنوع لا بالكم وعلى هذا تم العمل على تخفيض عددأفراد الجيش على عدة مراحل،ورغم التخفيضات إلا أنه يعتبر أكبر جيش في العالم.[1]

أصبح تركيز الاهتمام على الارتقاء بكفاءات الجيش العلمية والتكنولوجية والثقافية وسعت الصين إلى تحديث الترسانة العسكرية والاستثمار في الصواريخ النووية عابرة للقارات وتدمير الأقمار الصناعية والحرب الإلكترونية. شارك الجيش في عمليات الانفتاح على العالم بإقامته علاقات مع100دولة شملت زيارات الضباط وتبادل التدريب وقد شاركت الصين من1990م إلى2007م في نحو 17 عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،وإقامتها علاقات عسكرية أوثق مع روسيا بالإضافة إلى تطوير الجيش وبرنامج الفضاء وتطوير مركبات الفضاء والتركيز على الاحترافية.[2]

المبحث الثاني:تطور الإستراتيجية التجارية الصينية وأهم أهدافها

في السابق كان تقدير حجم قوة الدولة بطريقة وصفية، إلاّ أنه مع قيام الثورة السلوكية التي حملت آليات مناهج من العلوم والرياضيات إلى حقل العلوم السياسية والاجتماعية،فكان تقدير حجم الدولة في أواخر القرن الماضي يعتمد على عدد الجنود وعدد المصانع واليد العاملة،ولكن قياس قوة الدولة لا يمكن حصرها في مجال واحد دون الآخر فتحتاج الدولة إلى قوة عسكرية، اقتصادية، بشرية إضافة إلى القوة التكنولوجية،فتم تقسيم القوة إلى نوعيين قوة صلبة، وقوة ناعمة والتي تدرج الصين ضمن القوة الناعمة،بحيث عزمت الصين على عدم الاتكال على الأسواق الأجنبية واكتساب تكنولوجيا جد متطورة فقامت بناء قوتها بناءا على مجموعة من الإستراتيجيات ورسم أهداف طويلة وبعيدة المدى لتكوين قوة دولية.

<u>أولا</u>:تعددالإستراتيجيات الصينية

[1]- شي جين، بينغ،**حول الحكم و الإدارة**. الصين:دار النشر بالغات الأجنبية،ط1 ،2014م، ص231
[2]- **المرجع نفسه**، ص233

من أهم الإستراتيجيات التي تتبعها الصين سياستهاالخارجية السلمية والمستقلة النابعة من إرادتها، أخذ الحزب الشيوعي يستفيد من دروس فشل الإتحاد السوفيتي واليابان في تحقيق استراتيجياتها لمواجهة أمريكا،و أخذت منذ عام 1994 تبني إستراتيجية الحرب دون الدخول في أي معركة والتي أعادت بها بناء الدولة، فمنذ 1994م إلى 2010م كانت الصين في تكتم وإستطاعات أن تبقى على العالم في حالة سبات في الوقت الذي تحرز فيه صعودا قويا،واتبعت خطوات لقيامها بالحرب الاقتصادية ومنها:[1]

I- في المجال التجاري والاقتصادي والنقدي:

سعت الصين إلى إحداث حالة من الاختناق الاقتصادي البطيء للولايات المتحدة وحلفائها،بحيث ظل اليوان عند مستويات منخفضة وهذالتستطيع الصين تحقيق فوائض تجارية كبيرة، ما أدى إلى إحداث عجز تجارى، مما يسبب حالة خنق للأنشطة داخل هذه البلدان التي تتعامل معها الصين.ومن خلال الاختناق الاقتصادي تبدأ الصين بعملية أخرى هي عملية الهجوم المالي والنقدي بحرمان الولايات المتحدة ودول أوروبا من مزايا عملتهما**(الدولار واليورو)** وتجريد الدول الغربية من تفعيل مشكلة الدين، وذلك في حالة أزمة العجز في ميزانيتها وفي هذه المرحلة تتجه هذه الدول إلى حالة الفشل للمواجهة الديون الغربية وتقوم الصين بحرمانها من استخدام سلاح الميزانية.[2]

II- على المستوى الدبلوماسي و الإيديولوجي

فتقوم الصين بتحويل بعض الدول الشريكة إلى عملاء سياسيين وهذا راجع للفرص التي تتيحها الصين لها للنمو الاقتصادي والتجاري والقروض التي تقدمها،وهؤلاء العملاء سيساندون الصين في تأييد وجهة نظرها في كل المنتديات الدولية.تحاول الصين كباقي الدول الشمولية استقطاب رجال السياسة والمفكرين للتعاون معها، إضافة إلىإقامتها لبرامج دعائية حول إنجازاتها في مختلف المجالات وذلك لإقناع الدول بترك الديمقراطية وتبني الرأسمالية الشمولية التي حققت بها الصين تقدمها.[3]

---

[1]- أنطوان، برونيه،جون بول، جيشار،**التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية و الامبريالية الاقتصادية**(ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد). القاهرة:المركزالقومي للترجمة،ط1 ،2016م، ص199

[2]- **المرجع نفسه**،ص202

[3]- **لمرجع نفسه**، ص206،204

في الأزمة المالية العالمية في 2008م وتدهور في الاقتصاديات العالمية أدى إلى توجيه قرارات إلى المستهلكين الصينيين للزيادة استهلاكهم وتخفيض معدلات ادخارهم،حيث حث الرئيس الأمريكي آنذاك "جورج ديبليوبوش" الحكومة الصينية على زيادة تحفيز الاستهلاك المحلى وأن تتغير الصين من مجتمع مدخر إلى مجتمع مستهلك،وستتحول من الطلب الخارجي إلى الطلب الداخلي وهذا للتقليل من الإختلالات في ميزانها التجاري، وهذا على أمل أن يصبح المستهلكون الصينيون المحرك الجديد للطلب النمو الاقتصادي العالميين.[1]

فالطلب الصيني على السلع عالية التقنية والمنتجات الأخرى الأمريكية والأوروبية والاستهلاك الصيني لها ينقذ الاقتصاد العالمي،فالصين وضعت هذه الإستراتيجية في تشجيع الاستهلاك المحلي وتحويل الصين من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك، فتعزيز الطلب المحلي ضروري لدعم النمو لتوفير عملاء لكل تلك المنتجات الصينية الموجهة إلي الأسواق الدول الكبرى،فقامت الصين بتفكيك الحواجز أمام زيادة الاستهلاك الصيني وذلك لضمان تسيير إقراض البنوك للأموال،وبتخفيض قيود الائتمان وتشجيع الإنفاق على العطلات وهذا لمواجهة العراقيل والعقبات التي تنتجها سياسة الاستهلاك.[2]

III- إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي

التي أحدثت فيها قفزة كبيرة،ففي 2005م أعلن المكتب الوطني للإحصاء عن مراجعة تعداد الاقتصادي الوطني ويشمل هذا التعداد الخدمات والمباني، في حين أن التعدادات السابقة تتعلق فقط بالصناعة،فهذه المراجعة شملت جميع القطاعات كقطاع الموصلات والإعلام والاتصال والمستشفيات إضافة إلى قطاعات التجارية بحيث تم تعديل تصور الاقتصاد الصيني وتعديل في وزن الخدمات،فبسبب سياسات الانفتاح الاقتصاديتحولت الصين إلى ورش عمل ومصانع لشركات هونغ كونغ، تايوان أمريكا،واستقطابها للمستثمرين.[3]

---

[1]- كارل، غيرث،**على خطى الصين يسير العالم،كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كل شيئ،ترجمة طارق عليان**. أبو ظبي:هيئة أبوظبي للثقافة و التراث،ط1 ،2012م، ص15

[2]- **المرجع نفسه**، ص18،16

[3]-. Michel,aglietta, yeves,landry,**la chine vers lasuperpuissance.**France :economica,2007,p 13.

أصبحت الصين –التي كان اقتصادها مخططا مركزيا– تدريجيا اقتصادا سوقيا اشتراكيا قادرا على إدارة التخطيط المركزي،وقد استغلت السلطات الصينية بشكل متزايد الحوافز الناشئة عن منطق السوق لتحفيز إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات.تبنت الصين لنموذج الرأسمالية الدولة منذ 40عاما واستطاعت تحقيق فوائض هائلة، فمكنت الدولة من الاستثمار في المشروعات ذات الطابع الاستراتيجي كالتصنيع الأسلحة، وتطوير تكنولوجيا الفضاء وصناعة الإلكترونيات المتقدمة. إن مؤشرات الصين الضخمة أدت إلى تحولات كبرى داخل المجتمع الصيني،بنمو الطبقة الوسطى الصينية.[1]

عادت سياسة الانفتاح الصيني بمكاسب اقتصادية،وأدى إلى مضاعفة أرقام نمو معدلات الناتج المحلى الإجمالي المتوسط، فمارست الصين رقابة محكمة على قيمة عملتها التي أبقتها غير قابلة لتحويل عمدا،فلقد أتاحت قيمتها المنخفضةإغراق الأسواق الأجنبية وخصوصا السوق الأمريكية بالمنتجات الاستهلاكية الصينية، وشجعت الاستهلاك المفرط الذي أدى إلى إحداث تضخم العجز التجاري الأمريكي مقابل الصين، واستخدمت حينها الاحتياط النقدي الأجنبي في الصين لتمويل الدين الحكومي الأمريكي من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية.[2]

إن سياسات الانفتاح الاقتصادي جلبت استثمارات خارجية كبيرة للصين واستفادت من اليد العاملة الكثيفة والرخيصة،كما استفادت الصين من استثمارات الصينيين المقيمين فيما وراء البحار بحيث ربطوا بين الصين والدول العديدة.إن الاستثمارات التي تجرى داخل الصين كانت تتمركز في المناطق الساحلية وكان معدل النمو الفردي في المناطق الساحلية ضعف المعدل في الجنوب الغربي،وهذا التفاوت أحدث هجرات داخلية من الأرياف إلى المدن للبحث عن فرص عمل.[3]

---

[1]-**Idid**,p14

[2]- فيديا،ناكارني،**الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات**.أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1 ،2014، ص281

[3]- عبد القادر، دندن،***الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية***،عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،ط1 ،2015م، ص72.

فهذا الانفتاح الاقتصادي أدى بالصين إلى أزمة مالية خانقة في قطاع المشاريع المملوكة للدولة التي عجزت عن المنافسة في ظل تفوق شركات الاستثمار الأجنبية. بالإضافة إلى تخوفاتها من الأزمة المالية العالمية في 2008م،وأزمة منطقة دول الأورو على معدلات النمو الاقتصادي الصيني،بحيث خلال هذه الأزمة تراجع من11.2إلى9.6في2008إلى9.2في 2009م،ورغم تباطؤ وتراجع في الاقتصاد الصيني إلا أنها تلعب دورا محوريا في مساعدة الاقتصاد العالمي من التعافي.[1]

IV- الإستراتيجية الداخلية و الخارجية الصينية

اعتمدت الصين لتطوير اقتصادها على سياسات داخلة وأخرى خارجية:

1-على الصعيد الداخلي:

اعتمدت على سياسة مالية متوازنة وسياسة نقدية مرنة، بتخفيض سعر اليوان لإنعاش الصادرات وتشجيع الاستثمارات.ليسجل اليوان صعودا ضل الاحتياطاتالتي تمتلكها من العملات الأجنبية،فعملت الصين تحسين ظروف والمناخ أمام القطاع الخاص الأجنبي لإنشاء مشروعات جديدة وتطوير الأسواق المالية خاصة البورصات كآلية لتمويل و جذب الاستثمارات.[2]

2-على الصعيد الخارجي:

ترويج سوقها الاستهلاكي كحافز للمستثمرين لتقوم بضخ استثمارات الأجانب في اقتصادها وتستخدم ضخامة سوقها المحلية كورقة مهمة في مفاوضاتها التجارية مع شركائها الرئيسيينومحاولةاعترافها للحواجز الجمركية بتطوير مهارات التسويق الخارجي.إن الاستقرار السياسي في الصين وانتقال السلطة في هدوء أدى إلى زرع الثقة في المستثمرين وجلب الاستثمار الأجنبي.[3]

V- إستراتيجية الصين البحرية

---

[1]- **المرجع نفسه** ،ص73

[2]- ابراهيم، نافع،**الصين معجزة القرن العشرين**. القاهرة:مركز الأهرام للترجمة و النشر،ط1999،1، ص29

[3]- **المرجع نفسه**،ص30

اتجهت الصين إلى التركيز على القوة البحرية منذ عام 1990م،بدأت المناقشات حول أهمية القوة البحرية من نظريات ألفريد مهان صاحب نظرية القوة البحرية بحيث حدد الشروط التي تقرر مدى القوة البحرية(الموقع،وشخصية الأفراد الذين يتولون الحملات البحرية) والذي ينطبق على الصين، فيجب على الصين أن تطبق منطق "ماهان" في الفكر الاستراتيجي الصيني،الذي يرى أنه يجب الاعتماد على إستراتيجية بحرية باعتبارها القوة المسيطرة لصد أي هجوم،لأن أي نظام سياسي سيعتمد على القوة في نهاية المطاف،فالصين بمساحتها الشاسعة تحتاج إلى سلاح بحري لضمان انتقالها إلى نظام دولي سلمي.[1]

تعود إستراتيجية الصين البحرية إلى القدم أي إلى عصر المماليك،بحيث كانت تمتلك سفن عملاقة ذات مزايا متعددة، فكانت قبل التوسع البحري الأوروبي الأقوى في البحر وكانت تتجاوز بها إلى بحار بعيدة وإلى محطات عديدة، وبسبب سياسة الاحتكار والضرائب الباهظة وزيادة نفقات الإشراف على التجارة البحرية تراجعت تجارتها في نفس الوقت الذي كان فيه الغرب في تطور وتوسع مستمر ،ففي

معظم تاريخ الصين وبرغم من تبدل سلالاتها كان التفتح على الخارج لا يعني لها الكثير،فكانت متفوقة على العالم في الزراعة والعلوم والتكنولوجيا، وظلت الفكرة لديهم أن البحر يرسم الحدود وفقط.[2]

بقيت التجارة البحرية متقطعة إلى غاية 1840م باتجاه بريطانيا إلى الصين وبداية حروب الأفيون أبقت الصين على أن البحر الأكثر أشد تعقيدا،فما عانته من الاحتلال واضطرارها إلى التنازل عن بعض المناطق وعدم قدرتها على حماية مواطنيها المنتشرين حول العالم،فالنشاطات البحرية تكبح من طرف القوى العظمى وحادثة يينهي*مثال على ذالك،فكانت تعاني من وضع حرج في شؤونها البحرية،وبعد زيارة "ريشارد نيكسون"* و"كاكوى تاناكا"*تحسنت العلاقاتالديبلوماسية مع أمريكا واليابان،عملت الصين جاهدة على أن تحظى بفهم أفضل للبحر وللقوة البحرية وسعت إلى توجيه نظرتها إلى البحر.[3]

---

[1]- جيمس، هولمز، **طريقة الصين في الحرب البحرية،منطق ماهن و قواعد ماو**.أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1 ،2011، ص21،22

[2]- يونس مصطفى، يونسى مؤيد،"إستراتيجية الصين البحرية و أثرها على الأمن الإقليمي"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**،03 مارس 2010م،ص59-114

[3]- كونغ، زهيغيو،**إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات و إدارة الاستجابات**،ترجمة حليم نصر. بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1 ،2017م،30-27

في الألفينيات من القرن العشرين حصل تطور نوعي في علاقات الصين مع البحر وأصبحت تقوم بوضع إستراتيجيات بحرية ليس فقط لحماية استقلالها أو للمحافظة على تأمين سيادتها بل الهدف أمن التجارة والاستثمار،أمن مصادر الطاقة وأمن المواطنين الصينيين في ما وراء البحار. اتخذت إستراتيجية ذهاب المشاريع نحو العولمة وهذا بتوصية من المؤتمر القومي الشعبي ونما الاقتصاد المرتكز على البحر بحيث أصبحت المناطق الساحلية نقطة استقطاب للتطور الاقتصادي وهذا راجع للتحسين بنية الصناعة البحريةفاستطاعت تطوير علاقات بالغة التعقيد مع البحر.[1]

عملت الصين على توجيه جهودها الدفاعية نحو البحر ضمن اتفاقية الدفاع النشط في المياه الخضراء. ويطلق على تلك الإستراتيجية البحرية اسم إستراتيجية الانتشار البعيد المدى،إذتقوم بنشر قواتها البحرية عبر جزر متعددة للدفع بالوجود الأمريكي،ومنها جزر اليابان إلى مال بورنيو تايوان والفلبين وقوام التي تتواجد فيها القوات الأمريكية،فالصين تقوم بتحديث الأسطول البحري بحيث قامت ببناء ممرات مائية واصلة بين بحر الصين الجنوبي والشرق الأوسط ضمن إستراتيجية عقد اللؤلؤ وهي إستراتيجية تقوم على حماية الناقلات النفطية.[2]

التواجد العسكري ونفوذها الجيوسياسي على طول ساحل المحيط الهندي إلى خليج العربي والبحر المتوسط،فتقوم على تعزيز العلاقات مع تلك المدن الممتلكة لتلك القواعد واستخدام مطاراتها وموانئها فوضعيتها المعقدة في بحر الصيني والشرقي زاد من مكانتها وبنيتها الأمنية الأسيوية والدولية،وجعلها تفرض وجودها في المنطقة للسيطرة وفرض رقابة على خطوط المواصلات البحرية،وفي عام 2004م انطلقت إستراتيجية الصين من إستراتيجية الدفاع النشط عند البحار

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص36-48

[2]- يونس مصطفى، يونسى مؤيد، **مرجع سابق**،ص59-114

***حادثة بينهي:**في عام 11993م إتهمت امريكا سفينة صينية بينهي أنها سفينة خطيرة تحمل بضائع و مواد من أجل صناعة الأسلحة الكيماوية،فأمرت أمريكا من تلك السفينة بالعودة من أيناً و السماح للمفتشين الأمريكين بتفتيشها ،فرغم إحتجاجات الحكومة الصينية و طاقم السيفنة ،أجبرت على الخضوع لأوامر التفتيش بعد الوقوف 25 يوما في المياه الدولية ليبرهن التفتيش براءة السفينة.

***رشارد نيكسون:**رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع و ثلاثون(37) حكم خلال فترة(1969م_1972م)و كان نائب الرئيس الأمريكي السادس و ثلاثون (ليندون بينيس جونسون)بحيث قام بزيارة تاريخية لجمهورية الصين الشعبية التي فحت أفاق علاقات جديدة بين البلدين.

***كاكوى تاناكا:**رئيس وزراء اليابان(1972م-1974م).

القريبة إلى إستراتيجية الدفاع عن البحار البعيدة،إضافةإلى اتخاذ الصين إستراتيجية الحزام والطريق التي تقوم بالربط الجغرافي للعالم.[1]

فشهدت الصين في المجال البحري عملية تحديث واسعة تجاوز جيرانها من حيث عدد و نوعية الغواصات والمدمرات وقوارب الدوريات، وأول نشر لأسطول الصين كان بناء قاعدة بحرية في سانيا بجزيرة هاينان في 2007م. وتوسيع القاعدة وبعد عقدين من التحديث أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في آسيا بحيث تتوفر على ثلاث أساطيل،أساطيل البحر الشمالي،البحر الجنوبي، والبحر الشرقي.[2]

VI- إستراتيجية أمن الطاقة

إن ضخامة العامل البشري الصيني ونموها الاقتصادي جعل الطلب على الطاقة في تزايد مستمر فالحاجة للنفط باعتباره مكون واحد لا يوجد له بديل كافي وفعال لقطاع النقل،إضافة إلى الحاجة القوة العسكرية له لزيادة قوتها ومواجهة أي حصار من طرف القوى الكبرى،فيجب أن تكون الصين قادرة على حماية امتداداتها خاصة النفط لتقليل الضغط من أي تهديد خاصة بنشوب حرب بين الصين وأمريكا،وتقوم الصين بإقامة إجراءات إستراتيجية ووضعها للمخططات لمخزونات النفط لتكون في مواجهة أي انقطاع له، أي إنشاء احتياطي استراتيجي.[3]

تقوم إستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على خطط عديدة ومنها الخطط الخمسية(العاشرة،الحادي عشر، الثانيعشر)، وهي خطط وضعهامجلس الدولة الصيني للتنمية الاقتصادية وأمن الطاقة،بالإضافة إلى تشجيع النشاطات والاستثمارات النفطية في الخارج في الدول النامية خاصة بالمساعدات التي تقدمها لها الصين،وضمان إمدادات النفط والتنقيب في البلدان المنتجة للطاقة،بحيث تمثل ثلث احتياجاتها لهذه المادة عن طريق الواردات،فتقوم بإستراتيجية تعزيز

[1]-يونس مصطفى، يونسى مؤيد، **مرجع سابق** ،ص59-114
[2]- عبد القادر، دندن، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مرجع سابق**، ص 77-78
[3]- عبد القادر، دندن،**الصعود الصيني و التحدي الطاقوى الأبعاد و الانعكاسات الإقليمية**.عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،ط1 ،2016م، ص40-50

الاستثمارات والتبادلات التجارية مع الدول المنتجة للطاقة، وأيضا تعظيم قدراتها العسكرية سواء الهجومية أو الدفاعية لضمان إمدادات الطاقة.[1]

VII-إستراتيجية الصين العسكرية

تحاول الصين تحسين قوتها بكل الوسائل العلمية فهي تحاول إيجاد عملية توازن بين سرعة التحول وكم الموارد التي يجب استعمالها والتنسيق بين متطلبات البلاد داخليا وخارجيا. ومنالاستراتيجيات التي استعملتها الصين في تحقيق التنمية هي التخفيض من تعداد الجيش التحرير الشعبي من 4.2مليون إلى 3مليون فرد في الستينات،وإقامة برنامج تحديث العسكري والدفاع الوطني وعصرنة الجيش خاصة في فترة 1988م-1995م،وإقامة إستراتيجية أمنية عسكرية عالمية مستقلة،فالصين تمتلك حصيلة مالية ناتجة من الفوائض التجارية التي تمكنها من زيادة نفقاتها العسكرية.[2]

VIII-إستراتيجية إدارة الدولة

تتضمن أنظمة إدارة أي دولة ثلاث إستراتيجيات رئيسية تتمثل في الصناعة من أجل إثراء الدولة،والأنظمة اللازمة لازدهارها،ثم الوعي الذي يحدد مستقبل الدولة. اختارت الصين إستراتيجية للتحقيق التنمية الاقتصادية في كيفية المواجهة الايجابية للعولمة باختيارها للعناصر ناجحة وإعدادها وإدخالها بشكل إيجابي تؤهل الصين في المشاركة في السوق العالمية،تبنى دينغ هسياو بينغ إبان انهيار الاتحاد السوفيتي إستراتيجيات عديدة منها كسب الأصدقاء والتعامل مع الأحداث بهدوء وحكمة،والاحتفاظ بالقدرات الخاصة وإبرازها في الوقت المناسب، وتوسيع وتطوير علاقاتها الخارجية.[3]

IX-الإستراتيجية الدبلوماسية

تغيرت السياسة الأمنية الدولية والإقليمية للصين وذلك نظرا لإرادتها في اكتساب موقع هام في قضايا أمنية إقليمية دولية فلقد سلكت أسلوب الديناميكية والعملية وتعود جذور الدبلوماسية

---

[1]- عدنان خلف، البدراني،"أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية"، **مجلةدراسات دولية**،ع66،ب س ن، ص271-291

[2]- بول كيندي،**القوى العظمى التغيرات الاقتصادية و الصراع العسكري من 1500إلى 2000**(ترجمة: عبد الوهاب علوب).القاهرة:دار سعاد الصباح،ط1993،1م، ص628-629

[3]لوه تشونغ، مين، **ولد للإصلاح مقومات التجربة الصينية**(ترجمة :حسانين فهمي حسين).القاهرة:دار النشر للجامعات، ط1، 2014 م،ص ص.19-21

الأمنية للصين إلى أوائل الثمانينات حيث كانت العلاقات الدولية تتجه نحو الأمن والسلام، وتنامي العولمة والتعددية القطبية. أما جذور الحكم الاستراتيجي الصيني تعود إلى القائد الصيني دينغ هيسيا وينغ حيث توصل سنة 1982 إلى أن العالم يسير نحو السلام وأن اندلاع حرب عالمية أمر بعيد،فيمكن للصين أن تنتظر قيام بيئة عالمية مستقرة تسمح لها بالنمو الداخلي.[1]

في أواخر الثمانينات اكتسبت الرؤية الإستراتيجية زخما أعمق حيث اضطرت للتعامل مع العزلة الدبلوماسية التي فرضها الغرب عليها عقب القمع الدموي لتظاهرات سنة 1989، وفي نفس السنة ازدادت العزلة وطأة على الصين كدولة شيوعية مع انفصال الدول الشيوعية في أوربا الشرقية، وبعد نهاية الحرب الباردة ازداد القلق الصيني لعدم تحول الوضع الأمني العالمي إلى قوى متعدد الأقطاب كذلك في التسعينات ازدادت قلقا لقدرة الولايات المتحدة على تجسيد حلفائها لتحقيق أهدافها الأمنية وأيضا خوفها من استخدام حلفائها كقوة ضدها.[2]

تبنت الصين المعاصرة الإستراتيجية الدبلوماسية المتمثلة في إيجاد مناخ للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف،فقد أدارت علاقاتها مع القوى العظمى بغرض تعظيم تخصيص الموارد للنمو المحلي،توصلت إلى اتفاقيات حدودية،وطورت بناء الثقة مع روسيا،و حسنت صورتها لدي جيرانه بتبني مبدأ حسن الجوار،وتوقيعها لاتفاقيات تسوية النزاعات الحدودية كاتفاقية قازاقستان،فهي خطوة مهمة في إعادة بناء" طريق الحرير" القديم،فهذه السياسات تضمن وصول الصين إلى الموارد الاقتصادية وتقلل من إمكانية وقوع صراع دولي من شأنه أن يعيد سياسات الصين المحلية من توازن بعيد المدى إلى الإنفاق الدفاعي قصير المدى.[3]

X-القوة الناعمة كإستراتيجية صينية

تركزت القوة الناعمة لأي بلد على الثقافة والسياسة عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج،وسياسة خارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية.فالقوة الناعمة آخذة في اكتساب أهمية أكثر في عصر المعلومات، فيعرفها جوزيف ناي:"على أنها قدرة الدولة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة:وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي

[1]- بايتس، غيل ،**النجم الصاعد**(ترجمة: دلال ابو حيدر).بيروت:دار الكتاب العربي، ط1 ،2009م، ص15،12
[2]- **المرجع نفسه**، ص.17،16
[3]- إبراهيم، نافع، **مرجع سابق**،ص158

والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد"، فالصين تعتمد على القوة الناعمة لتنفيذ سياستها للتوسع وفقا للوسائل الدبلوماسية والقوة الاقتصادية،والمقومات الثقافية.[1]

1-على مستوى الثقافي

أدت سياسة الانفتاح التي تبنتها الصين إلى زيادة اهتمام العالم بالثقافة الصينية،ما جعل القادة الصينيين يسعون إلى استغلال هذا الأمرعبر إقامة إستراتيجيات ومخططات لنشر الثقافة الصينية عبر العالم، وهذا ما أدى إلى إقامة معاهد كونفوشيوسية لتعلم اللغة والقيم الصينية.[2]

2-على المستوى التربية والتعليم

شددت الحكومة الصينية على دور التربية والتعليم والبحث العلمي في بناء المجتمع، وتحسين المستوي المعيشي والرفاهية للشعب الصيني،مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي،ففي 1993م كانت بداية جديدة لتطويرالسلك التربوي وإنعاش الصين تقنيا وثقافيا والتي أقرها الحزب الشيوعي فبدأت بتنفيذ الخطة التاسعة للتربة والتعليم في عام 2002م بوضع إستراتيجيات وبرامج وطنية للارتقاء العلمي،وتوسيع النظام التربوي بحيث يكون التعليم للجميع،وتحديد القواعد التي ينبغي المحافظة عليها،مما شهدت ارتفاع في عدد المدارس والمؤسسات والمعاهد بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأساتذة ذووا كفاءات ومؤهلات عالية،فالتربية هي أولوية ذات أهمية إستراتيجية ترتبط بعلاقات مع الاقتصاد والمجتمع.[3]

3-على المستوي التكنولوجي

نمت صادرات الصين لمنتجات المعلومات والاتصالات في العالم منذ عام 2000م بسرعة ليزيد عددها ثلاث أضعاف منذ ذالك العام. فتقوم الصين بعملية التجميع المكونات المستوردة من الشركات الأجنبية،وتقوم بعد ذالك بتصدير المنتجات النهائية،فالصين لا تمتلك تكنولوجيا ولكن تستخدمها بوضعها لسياسة الابتكار الأصلي،وتم وضع إستراتيجية الابتكار المستقل للتنمية

---

[1]- جوزيف،ناي،**القوة الناعمة**(ترجمة: محمد توفيق البجيرمي).المملكة العربية السعودية،دار الكبيعان،ط1،2016، ص 24

[2]- تحكيمي، **مرجع سابق**، ص397

[3]- عبد الحسن، الحسيني،**التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة قرائة في تجارب الدول العربية و إسرائيل و الصين و ماليزيا**. بيروت:دار العربية للعلوم ناشرون،ط1،2008م، ص ص328-337-345

البلاد،بحيث استثمرت كثيرا وبكثافة في العلوم والتكنولوجيا الناشئة،وحاولت تطوير معايير جديدة للتطوير تكنولوجياتها وإقامة سياسة استضافة مراكز البحث والتطوير للشركات متعددة الجنسيات.[1]

XI-إستراتيجية الصين على المستوى الإقليمي و العالمي

1- إستراتيجية الصعود السلمي: بدت ملامحها في رفضها للأحادية القطبية والدعوة إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب لتشجيع التعايش الدولي، والحفاظ على الاستقرار في المجتمع الدولي.

2-إستراتيجية حسن الجوار: وتحسين علاقاتها مع جيرانها وخلق توازن في وسط آسيا وصيانة استقلالها،بالإضافة إلى طمأنة الصين دول الجوار من صعودها السلمي من تطورها المتزايد و دورها في المنطقة،فالصين لديها خبرة تاريخية ناتجة عن تخوفها من صعود القوى الكبرى،فترى الصين أنه لابد من منظمة إقليمية تضم في عضويتها الصين إضافة إلى دول الآسيان وهذا لخدمة سياسة حسن الجوار.[2]

تبنت الصين في سياستها الخارجية سلوك متواضع بحيث حددت ما هو مقبول وماهو مرفوض على المسرح العلمي،فيعتمد القادة الصينيون الإستراتيجيون على التجارة أكثر من الحرب لتأليف تحالفات فقد كان القادة الصينيون حريصون على نظرة دول العالم من نهوض الصين، إذ هناك بعض دول تراه تهديد لها ويمكن أن تتحالف عليها. فتسعى للاحتفاظ بعلاقات جد ممتازة مع أمريكا بحيث صادرات الصينية إليها تمثل نسبة كبيرة من إجمالي صادرات الصين للعالم الخارجي،وتجنب كل ما يسيء إلى مصالح بلادها الاقتصادية باعتبارها قطبا اقتصاديا جديدا.[3]

XII- الإستراتيجية التجارية الصينية

بدأت الصين في التقدم نحو طريق التصنيع الحديث ذوالهياكل الشاملة،بحيث بلغ عدد المشروعات الصناعية الكبرى التي تأسست بالاستثمارات التي قامت بها أكثر من ثلاث آلاف

---

[1]-Frédérqique, sasachwanld,"la chine,puissance technologique emergente",**étude ifri**,p26

[2]- خديجة عرفة محمد،الصعود الصيني و سياسة حسن الجوار.http://www.chinatoday.com.cn/arabic/2006n/0610/6.htm

[3]- مارك، ليونارد،**فيما تفكر الصين**(ترجمة: هبة عكام).المملكة العربية السعودية:مكتبة العبيكان،ط1،2010م ،ص128

مشروع، فالتصنيع الصيني ليس فقط التحول في الاقتصاد الوطني إلى التحديث بل هو تغيير طرق الإنتاج وثورة تحرير القوة الإنتاجية،الاجتماعية،التي يمكن من خلالها التمييز بين عصر مجتمع الزراعي التقليدي وعصر مجتمع الصناعي الحديث، وساهم في تغير القوى العاملة،وإدخال التكنولوجيا في الإنتاج بعدما كان يدوي تقليدي،فالتصنيع جعل أسلوب الإنتاج وإدارته يتغير بعدما كان مغلقاوقائما على الاكتفاء الذاتي ليصبح إنتاجا مفتوحا قوامه السلع التجارية.[1]

منذ عام 1978م توسعت تجارة الصين بشكل أسطوري،إذ تعد الصين مستوردا ومصدرا مهما للصناعات،إذ تتضمن المستوردات المصنعة من مكونات لنشاطات التجميع والمعدات الرأسمالية،في حين تتكون الصادرات من السلع الجاهزة،فالدول ذات نماذج مماثلة للنماذج تصدير الصين يحتمل أن تعاني بسبب نمو الصين في حين يحتمل أن تتحسن الدول التي تنسجم صادراتها مع مستوردات الصين.

أسهم نهوض الصين بوصفها دولة تجارية في التصنيع والخدمات في تغيير حجم التجارة العالمية،إذ كانت حصة الصين من صادرات التصنيع العالمية والخدمات التجارية في تزايد كبير.[2]

وتقوم الإستراتيجية التجارية على تشجيع الصادرات التي تعتمد على السوق الخارجية لتحقيق معدلات تنموية في قطاعات معينة،وهذا ما يتطلب سياسة تجارية مفتوحة،فحققت الصين الإغراق التجاري في مختلف دول العالم، عن طريق بيع سلع بأسعار رخيصة أقل من تكلفتها.[3]

جرى تحرير التبادل التجاري بشكل تدريجي،فخلال الثمانينات تم تفكيك تنظيم التبادل التجاري الموجه وتخطي احتكار التجارة الخارجية أمام تعدد شركات التجارة الخارجية،فحتى التسعينات عرف نظام الواردات على تعريفات جمركية مرتفعة،حصص تراخيص استيراد،لتخفض الصين من تعريفاتهاالجمركية في عام 1995م،وشجعت الصين الصناعات التصديرية

---

[1]- ووين، "الصينيون المعاصرون،التوجه نحو المستقبل انطلاقا من الماضي"، ترجمة عبد العزيز حمدي،**مجلة عالم المعرفة**،ج 1،ع 1996،210،ص101

[2]- يوسف، شهيد،كورو، نيبيشيمان،داويت، أتش بيركنس،"الصين و الهند تعيدان تشكيل الجغرافيا الصناعية العالمية"،في ***الرقص مع العمالقة، الصين و الهند و الاقتصاد العالمي***، محررون.آلن ونترز،شهيد يوسف(ترجمة: أحمد رمو).دمشق:الهيئة العامة للكتاب،ط1،2012،ص ص40

[3]- **المرجع نفسه**،ص63

والاستثمارات الأجنبية التي عانت من الرسوم الجمركية بنظام جمركي تفضيلي،وأصبحت هذه الرسوم تطبق فقط على المنتجات المستوردة للبيع في السوق المحلية فتبقى بذلك محمية.[1]

اعتمدت أيضا فيسياساتها التجارية على نظام نسبة الصرف الواحد الخاضع للسيطرة الشديدة، بتخفيض مصرف الصين لسعر الصرف اليوان، فالأزمة المالية الأسيوية وما أدت إليه من خفض قيمة معظم العملات الأسيوية قاومت الصين الضغوطات التي مورست عليها من أجل تخفيض قيمة اليوانوأدت هذه الالتزامات لدخولها إلى منظمة التجارة العلمية. لتصبح الصين واحدة من النماذج التجارية الرئيسة للبلدان المصنعة حديثا.[2]

1-منظمة التجارة العالمية وانضمام الصين إليها

تعتبر منظمة التجارة من اكبر المنظمات متعددة الأطراف في العالم، وأصبحت شروط الانضمام إليها يتطلب التغيير والالتزام بمجموعة الإصلاحات من طرف الدولة التي تريد الانضمام،تشمل هذه الإصلاحات جوانب اقتصادية، سياسيةوقانونية، وأصبحت التجارة العالمية تزداد اتساعا فلها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي.

جاءت منظمة التجارة العالمية امتدادا لاتفاقية الجات بحيث أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية في 1947م وهي معاهدة دولية تقوم علي إقامة قواعد وإجراءات تعاقدية للتنظيم المبادلات التجارية التي تتم بين الدول الأعضاء.[3]

من خلال إستراتيجية المنافسة واكتشاف الخبرات العلمية والثقافية العالية والتلاحم مع العولمة،سعت الصين إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروطها ومقاومة الضغط الأمريكي عليها، فبهدف انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية قامت الصين بإنجازات نوعية،و تنويع السوق،تشجيع الصادرات. ومن أهم شروطها للانضمام إلى المنظمة أن تمنح المكانة التفضيلية للدول النامية،فانضمام الصين إلى منظمة التي تضم 134 بلدا يحدث تنامي في الاقتصاد وستنفتح البلدان الأعضاء على أسواق الصين وتتوقف المعاملات التمييزية من جانب الدول الكبرى اتجاه الصين.[4]

XIII- الإستراتيجية الصينية الجديدة

---

[1]- فرانسواز، لوموان،**الاقتصاد الصيني**(ترجمة: صباح ممدوح كعدان).دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،العدد2010،82م،ص ص42

[2]- ***المرجع نفسه***،ص 44

[3]- مصطفي، خيري كتانة ،**التجارة الإلكترونية**.عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع،ط2009،1م،ص105

[4]- جلال، شوقي ،**الصين التجربة و التحدي**،ص ص143

1-إستراتيجية طريق الحرير

تعتبر إستراتيجية "طريق الحرير" من الإستراتيجيات التي تبنتها بها الصين لتفعيل التبادل التجاري، وباعتبارها حلقة وصل في التواصل التجاري والتفاعل بين الحضارات،فأنشأت الصين مسارات برية وبحرية وذلك لرفع معدلات نموها. أطلقها الرئيس "شي جين بينغ" اتفاقية في 2013م لتأمين طريقهم التجاري تحت اسم الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري والبري للقرن الواحد والعشرين،فقدمت الحكومة خطوات عملية للدول الواقعة على خريطة الحزام،وتم إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وتقديم الصين لخدمات تمويل مشروع الحزام.[1]

يمثل هذا الطريق مشروعا قوميا أولا،وعالميا ثانيا لوجود عدد من الدول على الحزام تتمثل في 70بالمئة من إجمالي سكان العالم و75بالمئة من موارد الطاقة،و تسعى الصين إلى استكمال هذا المشروع خلال35 عاما عندما يكون مجرى و مضمون التجارة العالمية غير مجراه وسيكون جسر جديد للانفتاح الصيني على كافة النواحي.[2]

ثانيا:أهداف الإستراتيجية التجارية الصينية الجديدة:

يقول "ثوسايديديس" أن مصطلح نهوض الصين مصطلح مغلوط بل إعادة الصعود باعتبار الصين كانت قوة كبرى امتدادا زمنا طويلا في شرق آسيا،إذ تراجعت بعد الحروب التي شنتها عليها الدول الغربية وعزلتها دبلوماسيا، ولكن سرعان ما عادت على الساحة الدولية بعد إصلاحات"دينغ هيساو بينغ" التي أفضت إلى النمو المرتفع للناتج القومي الإجمالي،وفي الألفية الثانية انتقلت الصين من كونها تاسع أكبر مصدر إلى أكبر مصدر بتبنيها للنموذج الموجه في التصدير، في ظلالأهداف التي رسمتها الصين منذ بدايتها بسياسة الإصلاح والانفتاح.[3]

إن النمو السريع في الاقتصاد الصيني هو مفتاح للاستقرار السياسي الداخلي،فقامت بخطوات ضئيلة للقيام بدور عالمي سواء منافسا أو شريكا،فدور صعود الصين هدفه حل محل

---

[1]- محمد، شاهين،***التجربة الصينية بإيجاز***.مصر:دار أخبار اليوم،ط1،2016،ص107

[2]- **المرجع نفسه**،ص108

[3]- جوزيف، إس ناى، ***مستقبل القوة***(ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع).القاهرة:المركز القومي للترجمة،ط1،2015،ص ص210-212.

الولايات المتحدة الأمريكية في المدى القريب باعتبارها قوة مهيمنة في شرق آسيا، و في المدى البعيد لتحدي مركز أمريكا باعتبارها القوة المهيمنة في العالم.[1]

سعت الصين إلى تحقيق الكفاح من أجل البقاء وبسط سيادتها على بحارها في نفس الوقت الذي تحقق فيه التنمية، وتحقيق هدفها في منافسة القوى الكبرى بواسطة التفاعل والدخول في شراكة مع كافة أطر العولمة دون التخلي عن ردائها،والحرص عل أي اجتياح ثقافي غربي،كذلك خلق بيئة أمنية آمنة من خلال تقوية الصداقة وحسن الجوار واستقرار العلاقات الدولية بوضع نظام عالمي سياسي واقتصادي جديد.[2]

تستعمل الصين قوتها الاقتصادية لغايات سياسية ثقافية عسكرية واسعة، فهي تطور قدراتها الدفاعية للمجابهة القوى العالمية، ومع تنامي طلبها على النفط العالمي ازدادت معها عملية تطوير البحرية الصينية بهدف ضمان سلاسة المرور في البحار، ولمنافسة البحرية الأمريكية في المنطقة فاستعمال الصين مصطلح تعافي هدفه طمأنة الدول المتخوفة من الصعود الصين السلمي،وتحقيق القدرة على الدفاع عن مصالح الأمة على نطاق عالمي وتعميق الروابط التجارية بين الصين وبين بقية دول العالم.[3]

كما أوجدت الصين فضاءات ريفية صناعية مدمجة بقوة في المراكز الحضارية الكبرى وفي الأسواق العالمية والمحلية، وتطوير الصناعة والبني التحتية التي كانت مطلبا ملحا(مطارات،طرقات سريعة،وموانئ)، وعلى وجه الخصوص محطات توليد الطاقة،وإحداث وظائف، وتحرير النشاطات في النقل والتجارة و البناء، وأيضا جعل الأسواق متاحة للجميع وفي متناولهم هذا تحت إطار تحسين مستوى معيشة السكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والنماء العسكري من أجل الحفاظ على السيادة والاستقلال حيث جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث القوة العسكرية.[4]

تعمل الصين على إقامة عالم تستطيع فيه التحكم في أقدارها بعيدة عن الخضوع لأهواء رأس المال العالمي والسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بانضمامها إلى العالم وفق شروطها الخاصة كذلك منعها من أن تصبح مسطحة بواسطة العولمة وتحرير نفسها من تدخل الوكالات الغربية والمؤسسات المالية في سياستها الاقتصادية، وامتلاك سوق نشطة للأوراق المالية من خلال

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص216

[2]- جيم، روجرز، ***مارد في الصين***(ترجمة: أيمن طباع).الرياض:العبيكان للنشر،ط1،2011م، ص40-41

[3]- جوزيف ناي،***هل انتهي القرن الأمريكي؟*** (ترجمة محمد إبراهيم العبد الله).المملكة العربية السعودية:دار العبيكان ،ط1 ،2016م ،ص57

[4]- جيم، روجرز، ***مرجع سابق***، ص.139-152.

امتلاكها للبورصات العالمية ورؤوسأموال ضخمة،فقامت الصين بالتحول إلى القارة الإفريقية، وذلك من خلال سلسلة من المراكز الصناعية التي يتم ربطها بالسكك الحديدية والطرق البرية و البحرية.[1]

عملت الصين على تحسين علاقاتها الخارجية من خلال تدعيم الوضع القومي على إحداث تقارب مع مختلف الدول وتجسيد ذلك في علاقاتها مع الدول العربية والشرق أوسطية، فقامت بانتهاج سياسة الباب المفتوح لتبرز على أنها لاعب هام في الأسواق العالمية، وهذا ما تجلى في زيادة المبادلات وتدفق الاستثمارات الأجنبية، أيضا حماية الصين الشعبية من الاتحاد السوفيتي وخطره على النظام السياسي الصيني، وذلك مع توغل نفوذه في مناطق العالم الثالث. ولتحقيق هذه الأهداف سعت الحكومة الصينية للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية،فكانت السياسة الخارجية للصين نحو منطقة الخليج العربي سياسة جديدة هدفها منع الاتحاد السوفيتي من التوغل في المنطقة.[2]

المبحث الثالث:إستراتيجية طريق الحرير التحول نحو القوة الناعمة

اتجهت الصين لتصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم بإطلاق مبادرة إعادة إحياء طريق الحرير القديم،فهذا الطريق الذي سيربط بين دول وقارات العالم،وسيوفر للعالم خيارات بديلة للعولمة أكثر شمولية،كما يهدف إلى دعم تجارة عالمية حرة واقتصاد عالمي منفتح، وتوظيف الموارد بكفاءة للوصول إلى تحقيق الاندماج في الأسواق العالمية. فقد جاء مشروع طريق الحرير في سباق إستراتيجية الصين للصعود السلمي وتجنب أيةمواجهة للغرب.

<u>أولا</u>:طريق الحرير بين الماضي و الحاضر

توجهت الصين بقوتها الناعمة نحو العالم،في اتخاذها للخيار السلمي لتفاعلها في النظام الدولي،في إطار إستراتيجية طريق الحرير إذ تحاول من خلال هذه الإستراتيجية أن تتموضع في الخريطة العالمية.

I –طريق الحرير SILK ROAD :

[1]-Jacque, Mistral,Patrick Artus,Valérie Plangnol ,**L'émergence de la Chine :impact économique et implications de politique économiqu** .paris :direction de l'information légale et administrativ,2011,p56

[2]-David, Shambaugh,***china goes global,the partial power***.New York:University oxford press,2013,p250

قام العالم الجغرافي الألماني"فرديناند فون ريشتهوفن" بتسمية طريق الصيني بطريق الحرير[1]،الذي هو عبارة عن اسم أطلق على مجموعة من الممرات والطرق البرية والبحرية التي كانت تسلكها سفن وقوافل صينية لتجارة البضائع والحرير الصيني بشكل أساسي،يبلغ طوله حوالي 12ألف كيلومتر،حيث يمتد من المراكز التجارية شمال الصين،إذ ينقسم إلى قسمين الفرع الشمالي الذي يمر عبر شرق أوروبا،وجزيرة القرم وصولا إلى البندقية،والفرع الجنوبي يمر عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط،أطلق عليه هذا الاسمباعتبار الصين وقتها المصدر الوحيد لمنتوج الحرير، فكان له تأثير كبير على ازدهار الكثير من الحضارات القديمة،وتقديمه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية.[2]

انتقلت عبره الثقافات وتطورتحضاراتمختلفة،إضافة إلى انتقال الديانات والفلسفات بحيث لعبت دورا هاما في التبادل التجاري والثقافي حتى القرن السادس عشر،إضافة إلى الطريق البحري المكون من طرق تجارية بحرية،فهي شبكة من الطرق الفرعية تصب في طريقين كبيرين أحدهما شمالي صيفي والآخر شتوي.[3]

1-طريق الحرير القديم

يعود تاريخ الحزام الأمان الصيني إلى القرن الثاني قبل الميلاد،في عهد سلالة الهان،قام ملك الهان بإرسال أحد جنرالاته "تشانغ جيان" لعام 137 قبل الميلاد ببعثة ديبلوماسية إلى شعوب "تشونج نو" لإقامة تحالف والتعاون للقضاء على الفساد الداخلي، ولكن ألقوا القبض عليه ليتمكن من الهرب بعدها ويعود بدون أن يحقق تلك الغاية التي ذهب من أجله،ولكن استمر في رحلته مدة 13 عام بزيارته الشعوب المجاورة للصين ليحقق انفتاحا اقتصاديا ويكتشف ممرات وطرق تواصل تجارية،وأتى بتقارير مهمة حول المدن التي مر بها ليوصي الإمبراطور بإقامة علاقات مع هذه الدول لتسهيل مرور القوافل التجارية.[4]

هذه الرحلة التاريخية مهدت لأهم الطرق التجارية التي عرفها التاريخ ألا وهي طريق الحرير،لتبدأ القبائل من جانبي الطريق للتبادل وشراء وبيع البضائع إلى مدينة"كشغر"الصينية،

---

[1]- طريق الحرير في القديم http://arabic.chinatoday.com.cn/se/2013-12/24/content_586593.htm

[2]- نسيمة أشرف،"طريق الحرير الجديد"،جمعية رجال الأعمال المصريين،يوليو2015م،ص 22

[3]- نهلة، محمد أحمد جبر،"طريق الحرير.....استراتيجية القوة الناعمة"،القاهرة:**الأمانة الجامعية العامة لجامعات الدول العربية**، ع177 ،ص161

[4]- نادية، كاظم العبودي،"مبادرة الحزام و الطريق الصينية دراسة تأريخية"**في مبادرة الحزام و الطريق الصينية:مشروع القرن الاقتصادي في العالم** ،محررون.حارث قحطان و أخرون.ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية،ط1،2019،ص31

انطلقت التجار عبر آسيا إلى مختلف أنحاء العالم،وفي القرن التاسع عشر تردد نوع جديد من المسافرين على الطريق الحرير وهم المستكشفون الراغبون في خوض مغامرات،وعلماء الآثار والجغرافيا، والوافدون من بعض دول أوروبا من روسيا،مما أدى إلى اكتشاف العديد من المواقع الأثرية القديمة وإعداد الكثير من الدراسات الأكاديمية وإحياء الاهتمام بتاريخ هذا الطريق.[1]

فيعتبر هذا الطريق مسار لكل من الحجاج، التجار المغامرون واللاجئون، حيث صار الصينيون حتى منتصف الطريق عبر آسيا ليربطوه بطريق البحر الأبيض متوسط إلى وسط آسيا، وكانت الصين المصدر الوحيد للأقمشة الرقيقة الفاخرة التي تصل إلى الغرب. وفي الوقت نفسه كان الصينيون يسعون إلى الحصول على سلع نادرة من الغرب ما أدى إلى إتباع هذا الطريق للتبادل السلع النادرة.فيبدأ طريقالحرير القديم من الصين مروراً بالاتحاد السوفيتي وإيران والعراق التجاري والحصول على ،سوريا أفغانستان، تركيا، باكستان، الهند لبنان،الأردن ومصر.[2]

فقد كان عبارة عن مضيقان ضفة تسير فيها القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بحيث شهد أنواع شتى من التجارة،وساهم في نقل المعارف والثقافات بين الحضارات المختلفة وتبادل الأفكار ،وانتقلت عبره أهم الديانات، وقد واكب الطريق البري طريق بحري عبارة عن مجموعة من الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت مع طريق الحرير البري،فقد عرف هذا الطريق سنوات عز وازدهار وأخرى من الكساد والانقطاع وأكثر أيامه ازدهارا كانت عندما خضعت البلاد للإمبراطوريات القوية،و مرت في حالة انقطاع أثناء قيام الحروب والصراعات والضعف الشديد.[3]

وفي سنة 1996اجتمع رؤساء دول آسيا الوسطى (تركمنستان أوزباكستان وقازاكستان وتركيا أفغانستان أرمينيا جورجيا وإيران) وذلك للإعلان عن قيام طريق الحرير الجديد، وذلك من خلال خط السكك الحديدية الإيرانية التركمانية الذي يحي طريق الحرير الذي يربط بين بكين شرقا والبحر المتوسط غربا، وقد وصف الطريق الذي يربط بكين واسطنبول عبر إيران وآسيا الوسطى بطريق الحرير للقرن الحادي والعشرين الذي يبلغ طوله 165كلم. وهي شبكة تربط أسيا وتشكل

---

[1]- **المرجع نفسه**،ص31

[2]- فرانك، أيرين، ديفيد، براونستون،**طريق الحرير** (ترجمة أحمد محمود).النيل:مركز المشروع القومي للترجمة،ط1986،1،ص15

[3]- **المرجع نفسه**،ص 18

ورقة رابحة على الصعيد السياسي لإيران فهي تأمل أن تستعيد مكانتها كمفترق طرق بين آسيا وأوربا والشرق الأوسط.[1]

2-طريق الحرير الجديد

طرح الرئيس الصيني"شي جين بينغ"سنة 2013م مبادرة أثناء جولته في آسيا الوسطى،وجنوب شرقها وهي مبادرة"حزام واحد طريق واحد "للقرن الواحد والعشرين، حيث تعتبر هذه المبادرة المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخلياً،والدبلوماسية خارجيا،وهي إستراتيجية لتطوير الاقتصاد، وتهدف إلى إنشاء بنية تحتية للدول وتعزيز الاقتصاد العالمي،ونصت المعاهدة على إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وإقامة بناء مناطق للتجارة الحرة،هذه المبادرة تهدف إلى الدعم التنموي في المناطق التي تمر فيها.وفي 2014أدرجت ضمن خطة أعمال الحكومة، وانعقد من أجلها مؤتمرات فقد استضافت الصين قمة خاصة لهذه المبادرة حضرها نحو 28رئيسا للدول ومنظمات إقليمية ودولية.[2]

لم يكن الرئيس الصيني أول من قام بإطلاق المبادرة بل كان قبله الاتحاد الأوروبي عام 2009باقتراح برنامج طريق الحرير الجديد لمد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى أوربا لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي،وفي عام 2008قام رئيس الهيئة الوطنية العامة للضرائب في الصين باقتراح خطة كرد فعل على الأزمة المالية والركود الاقتصادي، وتقوم فكرته على استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الصيني من العملة لمنح قروض إلى الدول النامية.فسرعان ما طورت الفكرة بعد سلسلة من النقاشات وجلسات تشاورية في مراكز البحث لتصبح بعد ذلك مبادرة الحزام و الطريق.[3]

تسعى المبادرة إلى ربط دول آسيا وأفريقيا وأوربا عبر شبكة مواصلات متكونة من جسور طرقات سكك حديدية، كذلك موانئ ومطارات، وإنشاء مناطق تجارية حرة،إضافة إلى أنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية وشبكات الإنترنيت والبنية التحتية،وقد استجابت نحو 70دولة بما

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص19

[2]- نهلة، محمد أحمد جبر،**مرجع سابق**،ص ص163،162

[3]- **مرجع نفسه**،ص163

فيها دول عربية وشرق أوسطية، فبعد إنظمام الجزائر إلى المبادرة بهدف تحقيق التنمية للبلاد،تؤكد الصين إلى إنضمام 90 دولة حتي الآن[1]، الذي يعتبر نجاحا بالنسبة للصين.

ينقسم طريق الحرير الجديد إلى فرعين الفرع البري والبحري، ليصبح اسمه حزام واحد طريق واحد فبالنسبة للفرع البري فيشكل ستة ممرات:[2]

الجسر البري الأوراسي يمتد من غربي الصين إلى روسيا الغربية،ممر الصين منغوليا روسيا يمتد من شمالي الصين إلى الشرق الروسي،ممر الصين آسيا الوسطى آسيا الغربية يمتد من غربي الصين إلى تركيا،ممر الصين شبه جزيرة الهند الصينية يمتد من جنوبي الصين إلى سنغافورة،ممر الصين باكستان

يمتد من جنوب غربي الصين إلى باكستان،و ممر الصين بنغلاديش الهند ميانمار يمتد من جنوبي الصين إلى الهند.[3]

أما الفرع البحري:فيمتد من فوجو الصينية يمر عبر فيتنام وإندونيسيا وبنغلاديش والهند سيريلانكا وجزر المالديف متجها إلى البحر الأحمر عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط نحو أوروبا. فهذه الممرات تهدف إلى إنشاء طرقو ممراتتربط بين أكثر من 60 دولة. [4]

---

[1]- هيثم،الزبيدي،"الجزائر تضع أزماتها الاقتصادية على طريق الحرير الصينية"،**صحيفة العرب**، ع 08،1440جوان 2019،ص11

[2]- إن جاناردان،جين ليانجشيانح،"مبادرة الحزام و الطريق،الفرص و المعوقات أمام منطقة الخليج"***أكاديمية الإمارات الدبلوماسية***،يونيو 2018م،ص1

[3]- ***المرجع نفسه***،ص2

[4]- **المرجع نفسه**،ص1

خريطة **طريق الحرير البري و البحري**

المصدر: Stephen,Nimis,silk road progect,the havighurst centre for russian and post-sovviet studies at miami university,2006.

http://www.orgs.miamioh.edu/silkroad/maps/maps .html

- طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية:

تعتبر العلاقات العربية الصينية جد متطورة نظرا لمساندة الصين للقضية الفلسطينية،والموقف المرن الذي اتخذته إزاء أزمة سوريا،واعتماد الصعود الاقتصادي الصيني على النفط العربي، إذ تستورد أكثر من 50%من النفط في الدول العربية. وقد لقيت مبادرة الصين طريق الحرير البري والبحري قبولا من الدول العربية خاصة أن معظم الاتفاقيات الاقتصادية تربط بين الصين والدول العربية،فبلغ التبادل التجاري بينهما سنه 2015حوالي202مليار دولار. وقد اتخذت الصين عدة إجراءات لإنجاح المشروع متمثلة في اتفاقات ونشاطات دبلوماسية وثقافية استثنائية.[1]

هناك ما يوضح التوجه السياسي الصيني نحو المنطقة العربية، ويظهر ذلك من خلال تعيينها سنة 2002مبعوثا إلى الشرق الأوسط للتعامل مع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي 2016عينت مبعوثا خاصا للأزمة السورية، وهذا ما يوضح رغبة الصين في أداء ادوار

[1]- شفيق شقير،"طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية"،***مركز الجزيرة للدراسة***،11ماي2017،ص ص4،5.

دبلوماسية،فبعد مبادرة طريق الحرير الجديد أخذت العلاقة الاقتصادية تتطور وتتوسع لتشمل كل الدول العربية خاصة الخليجية باعتبارها مصدر هام للطاقة أما بقية الدول فهي أسواق للمنتجات.[1]

***ثانيا: مجالات* رئيسية للتعاون الدولي في بناء حزام الأمان :**

شملت مبادرة الحزام والطريق معظم دول وقارات العالم، إضافة إلى المنظمات الدولية الحكومية التي تدعم المشروع،فنجحت الصين في جلب الاهتمام والتفاعل الإيجابي لمبادرتها.

وقعت 52دولة على اتفاقية البنك الآسيوي للاستثمار في المبادرة،وأبدت 33دولة ذات الاقتصاديات متوسطة اهتمامها بالمبادرة، وحددت تسعة دول مجال للتعاون التي تستهدف مشاركتها في المبادرة،إضافة إلى المنظمات الدولية التي تدعم هذا المشروع والتعاون في إطاره منها منظمة الأمم المتحدة،والبنك العالمي الذي دعم ب 7.86دولار لتشجيع التنمية والتواصل بين الأطراف المشاركة،وصندوق النقد الدولي،أما الإتحاد الأوروبي فالأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها استثمرت فيه الصين بإطلاق مبادرتها العالمية وكسب قوة أكبر في علاقتها مع الدول الأخرى دبلوماسيا واقتصاديا.[2]

I- نظرة الدول المشاركة إلى مبادرة طريق الحرير:

1-منطقة الخليج العربي:

تعتبر حلقة وصل لا غنى عنها لنجاح مشروع الحزام والطريق الذي أعلنه الرئيس"شي جين بينغ"في 2013م، وإشراك دول الخليج في هذا المشروع بهدف تطوير العلاقات بين الطرق ومواجهة أمريكا، ويتضمن المشروع ربط الصين بأوربا من خلال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري الذي يمر عبر ثلاث خطوط رئيسة،يمر أولها بآسيا الوسطى وروسيا، والثاني من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مرورا بآسيا الوسطى وغربي آسيا والمحيط الهندي.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه**،ص6

[2]- أميرة، أحمد حرزلي،"مبادرة الحزام و الطريق الصينية،الخلفية-الأهداف-المكاسب"،**في مبادرة الحزام و الطريق الصينية:مشروع القرن الاقتصادي في العالم**،محررون..حارث قحطان و آخرون. ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية،ط1،2019 ص73

[3]- عبد الحفيظ عبد الرحيم، محبوب ،"مستقبل العلاقات السعودية-الصينية،المصالح تفرض الشراكة و مواجهة التحديات"**مجلة آراء**،ع106،أبريل 2016،ص79

فخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني إلى السعودية تم توقيع 15 اتفاقية بين البلدين منها الخاصة بانضمام المملكة إلى مشروع الحزام والطريق،فهذه المبادرة ستشكل فرصة لدول المنطقة الخليج لركوب موجة جديدة من العولمة،وهيكلها الاقتصادي،ودخولها في استثمارات مشتركة مع الصين في مشاريع البنية التحتية،وهذا يعزز من الحضور الدولي لدول منطقة الخليج العربي.[1]

فتعود جذور العلاقات الصينية السعودية منذ القدم، ويشكل بنية تحتية لتلاقي الطموحات بين البلدين حول تحقيق حلم ومشروع" مبادرة الحزام والطريق" الذي يشمل دول في آسيا وأوروبا وأفريقيا يبلغ عدد سكانها 4.4 مليارات نسمة من سكان العالم،فترى الصين في السعودية شريكا أساسيا في تفعيل هذا الحزام والطريق. وبالنسبة للسعودية تتجه نحو تأسيس شراكة سياسية واقتصادية مع الصين عبر طريق الحرير.[2]

2- تركيا في المبادرة الصينية

بعد زيارة"رجب طيبأردوغان" إلى الصين بناءا على دعوة من الرئيس الصيني سنة 2015م وذلك للمشاركة في القمة التي تطلق مبادرة طريق الحرير البري والبحري،عملت السلطات التركية على التمهيد للانخراط في المبادرة حيث قامت بالتوقيع على مذكرة تفاهم في 14نوفمبر2015وذلك للتوافق بين طريق الحرير البري والبحري وبين مشروع الممر الأوسط التركي الذي هو عبارة عن شبكة خطوط نقل إقليمية تربط بين تركيا والصين عبر القوقاز وآسيا الوسطى.[3]

وفي عام 2016انضمت تركيا إلى المبادرة لتأسيس البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية حيث ساهمت بمبلغ يقدر ب2.6مليار دولار، وسيوفر هذا المشروع فرصا اقتصادية هائلة على المستوى الداخلي والخارجي، كما أنه سيعيد لتركيا أهميتها الجغرافية والتاريخية،بما أن جوهر هذه المبادرة اقتصادي وتجاري بالدرجة الأولى فمن المنتظر أن تساعدها على تحرير طاقتها الاقتصادية خاصة بعد حالة عدم الاستقرار التي شهدتها دول جوار تركيا خلال السنوات

---

[1]- **المرجع نفسه**،ص80

[2]-Palgrave macmillan,***The New Silk Road,how a rising arab world turning away from the west and rediscoverin china***(New York:ben simpfendorfer,2009)p36

[3]- على حسين، باكير،"إحياء طريق الحرير:كيف تنظر تركيا إلى المبادرة الصينية؟"***مركز الجزيرة للدراسة***،11ماي 2017،ص ص4،3

الأخيرة،وكذلك مرحلة التشبع التي وصلت إليها التجارة مع أوربا ولم يعد هناك فرص استثنائية لتحقيق قفزات في مجال التصدير.[1]

فمن هذا المنطلق ترى تركيا أن عليها الاتجاه إلى آسيا الوسطى، ومن خلالها إلى شرق أسيا باعتبارها مناطق تسمح بتحقيق القفزة الاقتصادية. إن إعادة إحياء الطريق سوف يرد الاعتبار إلى الخط البري في التجارة بين الصين و أوربا وهذا سوف يكون في مصلحة أنقرة خاصة أن التجارة بينهما تتم عبر البحر رغم أنها مساحة طويلة مقارنة بالبرية، وهذا راجع إلى عدم توفر البني التحتية لنقل البضائع برا من الصين عبر أسيا الوسطى ومن ثم عبر تركيا إلى أوربا.[2]

3-إيران و مبادرة الحزام الصيني:

يعتبر مشروع طريق الحرير حلماً كبيراً بالنسبة لإيران حيث يقوم بربط بلدان شمالها بالمياه الدافئة للخليج وبحر عمان،فمداخلها من تجارة العبور سترجع بأرباح كبيرة، ولكن الشيء المهم هو جعل إيران مركز تجاري عالمي وتحولها إلى موقع استراتيجي وسياسي عالمي. بعد أن أعدت الصين طرحها لمشروع طريق الحرير لقت ترحيبا كبيرا من قبل إيران،فهي تريد استعادة حلمها الكبير والقديم، و ذلك بأن تكون قلب هذا المشروع الذي يهدف إلى مد مواصلات حديدية ومائية إضافة إلى مد أنابيب الغاز والنفط والطاقة، فاغلبها يعبر عبر إيران ليصل بحر الصين في الشرق، أوربا وأفريقيا في الغرب.[3]

أثناء زيارة الرئيس الصيني لإيران قامت بتقديم تسهيلات وعروض مغرية خاصة في ميناء شابها وميناء بدر عباس، وذلك لجعل إيران مركزا لمرور البضائع الصينية،فترى إيران أنه من الممكن أن يتم ربط شبكات مواصلاتها بأفغانستان وباكستان من جهة. ومن جهة أخرى بالعراق،سوريا ولبنان، وهذا يجعلها شريان حيوي لنقل البضائع في هذه الدول،إضافة إلى الرسوم التي تجنيها من نقل هذه البضائع،ويستطيع هذا المشروع أن يوفر ما يزيد عن مليوني فرصة عمل في إيران، إذا تم ربط إيران بقنواتها من خلالها سوف تصبح المناطق الفقيرة مناطق سياحية وتجارية، ويصبح موقعها الجيوسياسي مهم جداً[4].

---

[1]- **مرجع سابق**، ص6

[2]- **مرجع سابق**، ص7

[3]عماد، آبشناس،"مبادرة طريق الحرير البري و البحري الصيني من منظور إيراني"،***مركز الجزيرة للدراسة***،11مايو2017،ص3

[4]- **المرجع نفسه**،ص5

ثالثا:المصالح الإستراتيجية لمبادرة حزام الأمان

تمثل المشاركة في هذه المبادرة فرصة كبيرة لهذه الدول لتعزز مكانتها كشريك تجاري للصين،والحث عل سياسة الربط والتبادل الثقافي بين الدول،كما أنها تمكنها من الحصول على المنتجات النهائية الصينية لتلبية احتياجاتها المحلية، فهذه المبادرة تساهم في منح فرصة جديدة لدمج اقتصاد كل دولة مشاركة فيها في الموجة الجديدة من العولمة،فهذه الدول يتيح لها الاستفادة من الفرص الاستثمارية،وتسهيل التجارة وتبادل الخبراتوتنفيذ المشروعات،والتواصل بين الشعوب، كما تساهم مبادرة الحزام والطريق على توليد المزيد من فرص العمل للدول المشاركة وهذا ما يساعدها في مواجهة البطالة.[1]

كما يتيح للصين الاستفادة من نمو التجارة العالمية لتصل إلى تصريف منتجاتها في العالم،وتوسيع نطاق تداول عملتها الوطنية اليوان،وأن تكون العملة الرئيسة في التبادل التجاري العالمي،وتهدفالصين إلى تطوير اقتصاد المناطق التي تعاني من ضعف اقتصادي،وتحويل الصين إلى اقتصاد متقدم،بالإضافة إلى تأمين إمدادات الطاقة لتتجنب الصين أي عائق يعيق إمداداتها النفطية،الذي يعتبر العنصر الأساسي في النموالاستقرار الاقتصادي و السياسي.[2]

1- أهمية المبادرة طريق الحريربالنسبة للاقتصاد العالمي

العوائد الاقتصادية للمبادرة تظهر جليا على أرض الواقع من خلال اقتصاديات الدول المشاركة في المبادرة،التي بدأت في جني ثمارها حيث أن الحجم الإجمالي لاقتصاديات هذه الدول يبلغ 28.2ترليون دولار أو ما يساوي 35.3%من الحجم الإجمالي للاقتصاد العالمي،ومن المتوقع أيضا أن الدول المشاركة سوف تضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي قيمة جديدة تتراوح من 422مليار دولار. أما التجارة العالمية فهي أيضا لها نصيب من الدعم وذلك خلال تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين الدول المشاركة فقد ساهمت في نمو التجارة العالمية.[3]حيث بلغت

[1]- علي، صلاح ،" مشروع الحزام و الطريق" **مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة**،ع 2018،26 ص ص11،10

[2]- **المرجع نفسه**،ص12

[3]- الهام النجار،"طريق الحرير الصيني و إنعكاساته على أنماط التجارة الدولية و حركة النقل العالمية"،**المركز الديمقراطي العربي**، 22نوفومبر2018م

قيمة التبادل التجاري بين الصين وباقي دول المبادرة 1.02ترليون دولار في 2016، وفي عام 2017ارتفعت إلى1.2ترليون دولار بنمو بلغ 17.8%.[1]

2- أهدافطريق الحرير الجديد:

تهدف هذه المبادرة إلى إحياء طريق الحرير البحري "الحزام "والبري "الطريق "وهو رابط بين الصين والعالم، ومن خلاله ستحقق الصين أهم أهدافها منها الأهداف الجيوسياسية بتركيز على التواصل لا على السيطرة،وتقوية علاقاتها مع الجوار للاعتبارات أمنية،زيادة نفوذها على المستوى الإقليمي العالمي وستأكد قوتها الناعمة.وهي زيادة الصادرات الصينية،وفتح مؤسسات البناء الصيني للاستثمار في الخارج، وإيجاد أسواق جديدة ،فهي إحدى محركات النمو الاقتصادي والتشغيل في الصين،فمن خلال هذا الطريق سيتم تقليص مدة نقل البضائع الصينية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.[2]

بالإضافة إلى تأمين إمداداتها الطاقوية والتقليل من مخاطر القرصنة ومن تواجد البحرية الأمريكية،وتنمية الأقاليم الفقيرة الصينية للتقليل من تخوف الحكومة الصينية من حدوث تداعيات سياسية.هذه المبادرة تقوم على مبادئ تتمثل في التعايش السلمي كالاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة. ولتطبيق هذه المبادرة لا بد من التنسيق السياسي بين الدول وتعزيز التواصل والحوار،وإتمام التبادلات التجارة دون عراقيل لضمان ظروف التنمية الاقتصادية.[3]

بالنسبة للدول المشاركة ستوفر لها بنية تحتية وتطويرها،وسيحقق التوازن بين مختلف الأقاليم ويخفف من مخاطر الاضطرابات وحالات عدم الاستقرار في المنطقة. فهذه المبادرة تهدف إلى ربط العالم بالصين للتبادل التجاري والسياسي،لتكون هجوم اقتصادي ناعم، فالصين تقوم بإقناع المجتمع الدولي وجوارها الإقليمي بأن مبادرتها للكسب المشترك وحل خلافاتها مع المنافسين، وتعزيز علاقتها مع الأصدقاء.[4]

---

[1]- سليم،زين،"طريق الحرير الجديد.....استثمار أم استعمار؟،**قناة الحرة تتحرى**،27أفريل2019م

[2]- وانغ، جيان،"العلاقات الصينية-الشرق أوسطية من منظور الحزام و الطريق"، مركز الجزيرة للدراسات،11ماي2017م ،ص4

[3]- عزت، شحرور،"مبادرة الحزام و الطريق رؤية نقدية"مركز الجزيرة للدراسات،11ماي2017م ،ص5

[4]- شحرور،***المرجع نفسه***،ص6

من خلال المنتدي الثاني لمبادرة الحزام و الطريق الذي عقد في العاصمة الصينية بيكين 27أفريل 2019م،و الذي حظره مجموعة من رؤساء الدول المشاركة و المنظمة حديثا إلى المبادرة إضافة إلى الشركات و المنظمات الدولية،و التي بين فيها الرئيس الصيني "شي جي بينغ" مجموعة من الأهداف كخلق نطاق من التعاون الدولي في إطار ترابطي،يعزز سبل الاستقرار و التنمية بين الأطراف المتعددة، و يرتكز على مبدأ التشاور و المشاركة في عملية صنع و اتخاذ القرار،لتبادل المنافع و تحقيق المصالح الوطنية، و توسيع المصالح المشتركة بين الدول و الشركات والذي ينعكس على تقدم الشعوب.[1]

ثالثا:الآفاق المستقبلية للمبادرة الإستراتيجية الصينية

تعتبر المبادرة من المشروعات المستقبلية الصعبة التنفيذ نظرا لضخامة حجمها وتضمنها العديد من الطموحات التي تحتاج سنوات لتنفيذها، لذلك تتضمن مجموعة من الشروط على الصين والدول المشاركة الاقتداء بها :

ستواجه المبادرة الصينية عقبات عديدة في مسيرتيها،منهاالعقباتالسياسية التي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عائق سيواجه المشروع الصيني،فأمريكا لا تريد للصين ولن تسمح لها بانجاح هذا المشروع باعتباره سيؤدي إلى زيادة الهيمنة الصينية على المناطق التي سيمر عليها الطريق،ومن جهة أخرى تعتبر إيران الشريك في المشروع والعقبات والحصار المفروض عليها من طرف أمريكا لن تسمح للمشروع بالمضي قدما.[2]

ومن العوائق الأمنية التي ستهدد المبادرة ما تعلقبتفشي ظاهرة الإرهاب الدولي،والنزاعات وانتشار بؤر التوتر، وانعدام الاستقرار في العديد من الدول المشاركة في المبادرة،فتعتبر خطرا على البنىالتحتية المنجزة. علاوة على ضعف موارد المالية التي تسببت في تأجيل تنفيذ بعض المشاريع،إضافة إلى وجود مشاريع منافسة للمبادرة الحزام،وهناك عوائق جيوسياسية،فتنفيذ المشاريع سيتوقف يرتبط بنوع العلاقات الصينية مع الدول المشاركة،فهناك ممرات سببت في خلافات بين الدول المشاركة،كالخلاف بين الصين والهند على الممر الباكستاني الصيني الذي يمر من منطقة كشمير،إذ تعتبره الهند مساسا بسيادتها.[3]

---

[1]-المنتدي الثاني لطريق الحرير ينعقد في أفريل.
https://www.hespress.com/international/412588.html

[2]- شناز بن قانه،"الرهانات الإستراتيجية لمبادرة الحزام و الطريق الصينية"،في **مبادرة الحزام و الطريق الصينية:مشروع القرن الاقتصادي في العالم"**،محررون.حارث قحطان و أخرون(ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية،ط1،2019)،ص112

[3]- **المرجع نفسه**، ص113

ففي حال عدم قدرة الصين على تنفيذ المبادرة فليس من السهل عليها إيجاد بدائل وذلك نظراً لضخامة المشروع وتضمنه علاقات الشراكة مع العديد من دول العالم، وكونها أيضا مرحلة ثانية من مراحل التطور الاقتصادي الصيني التي تنطلق من خلاله إلى العالم الخارجي،وكذلك تزايد حاجتها اليومية إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي. وكذلك الصعود الصيني يستلزم الذهاب إلى الأسواق الخارجية. ففي هذه الحالة لا وجود لبديل أمام الصين فقط يمكن إعادة التفكير في منهجية تنفيذها والآليات المستخدمة، وفي حالة تعثر هذه المبادرة يمكنها أن تقسمها إلى عدة مبادرات فرعية.[1]

روجت الصين لمبادرة الحزام و الطريق باعتبارها تتيح القدرة على حل المشاكل التنموية للدول المشاركة،إذ تقوم على مبادئ التعاون والانفتاح والمنفعة المشتركة،ومن جهة تعتبر إستراتيجية اقتصادية تسعي من خلالها الصين إلى احتلال المرتبة الأولى عالميا، وتعمل على زيادة النفوذ وفرض النهضةالصينية على المستوى العالمي.

خلاصات واستنتاجات:

– عرفت الصين بعد نهاية الحرب الباردة تفاعلات وتغيرات جذرية في العلاقات الدولية،وغيرت تحالفاتها واستطاعت الصين في عهد "جيانغ زيمين" أن تعيد خطوط الحوار والاتصال مع القوى الدولية بعد أن قاطعت تلك القوى الصين إثر أحداث تيانانمن عام 1989م،وأقامت علاقات إستراتيجية.

– قامتالصين باحتواء القوى الاجتماعية والاقتصادية، من رجال الأعمال والرأسماليين والمثقفين، وبدأت باستيعاب أعضاء جدد كانوا في الماضي ينظر إليهم كأعداء،ودخولها في علاقات تعاونية وتخليها تدريجيا عن سياسة الحذر خاصة على المستوى الإقليمي.

– على المستوى العالمي اندمجت الصين في الاقتصاد العالمي وتفاعلت بشكل أعمق وأكثر تأثيرا،فاستعرضت قدراتها بمجموعة من الإستراتيجيات داخليا وخارجيا، تهدف من خلالها إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية بالسيطرة على النطاق الجغرافي الخاص بها،وتجنبها للصدام والحروب.

– نتج عن رحالات التي كانت قبل 500ألاف عام و التي طاف بيها الرحالى الصينيين بـ37 بلاداً، التي كانت ملهمة لرئيس "شي جين بينغ"، سنة 2013م، ليعيد إحياء طريق الحرير الذي هو مشروع إستراتيجي يتطلع الصينيةن إليه لربط العالم.

[1]- على صلاح، ***مرجع سابق***،ص15

– يتمثل طريق الحرير مجموعة شبكة الحزام الواحد طرق تجارية تربط الأراضي الصينية بدول جنوب شرق آسيا و شرق الاوسط، و طريق واحد فهي طرق بحرية التي تسعي الصين لتطويرها عبر العالم الخارجي لتعزيز التزاصل بين دول القارات الثلات.

الفصل الثالث:إفريقيا كمجال للإستراتيجية التجارية الصينية الجديدة:

شهدت الساحة الدولية تغيرات جذرية من جميع النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ومن أهم هذه التحولات الاتجاه نحو العولمة الشاملة التي مست مختلف الوحدات السياسية،وانتقل فيها الصراع من الإيديولوجي والعسكري في فترة الحرب الباردة إلى الصراع والتنافس التكنولوجي الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين. فتسعي الدول إلى إيجاد تكتلات وأقطاب اقتصادية وسياسية للتعاون والتكامل. والصين باعتبارهاالدولة التي تريد أن تكون قوة عالمية واقتصادية كبرى، وأن تعزز من عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يحد من قوة و نفوذ القوى المهيمنة، إذ ساعدتها الإصلاحات التي تبنتها في إعادة ترتيب الأولويات في سياستها الخارجية، فاتجهت الصين إلى تكوين حلفاء لها من أجل مجابهة أية قوة مضادة لها.

وقد عرفت العلاقات الصينيةمع الدول النامية بصفة عامة وإفريقيابصفة خاصة تطورا ملحوظا على جميع الأصعدة،فاتبعت الصين مجموعة من الاستراتيجيات من أجل التأكيد على أنها قوة لا يستهان بها وقد كانت بداية هذه الاستراتيجيات من القارة الأفريقية.

و تعد القارة الأفريقية مستودعا للموارد الأولية التي يحتاجها الغرب أو بالأحرى القوى الكبرى في بناء اقتصادها، و نظرا لما تمتلكه من مقومات طبيعية جعلتها تكون مسرحا للصراع والتنافس الدولي. ارتبطت هذه الصراعات بالتنافس الأمريكي الفرنسي بشكل أساسي،غير أن السنوات الأخيرة شهدت دخول الصين كلاعب جديد وقوي، باعتبارها شريكا للقارة ومنافسا قويا لهما،و ذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة .

فاستياء الأفارقة من سياسات القوى الغربية ساعد الوجود الصيني في القارة،وأصبحت الصين الحليف المقبول لإفريقيا، خاصة عندما وجدوا ما يلبي طموحاتهم الذاتية،فمثلت أفريقيا على مدار عقود طويلة لاسيما خلال الفترة الاستعمارية،مصدرا للمواد الأولية ولخدمة البلاد الغربية في الوقت الذي مثلت فيه الشعوب الإفريقية مصادر استهلاك مهمة للمنتجات الغربية.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا

حظيت القارة الأفريقية باهتمام صناع القرار الصيني خاصة بعد صعود الصين كقوة اقتصادية كبري،إذ تقوم الصين على استراتيجيات رامية لرسم طريق خاص بها في علاقاتها الخارجية و خاصة الأفريقية. فبعد أن عرفت العلاقات الصينية الأفريقية انقطاعا و تراجعا ،و لكن مع بداية سياسة الانفتاح الكامل للصين على العالم الخارجي ،و أحداث تيان آن مين و سقوط الاتحاد السوفياتي أثرا في التقارب الصيني الأفريقي و بداية علاقات جديدة بين الطرفين.

أولا:تاريخ العلاقات الصينية– الإفريقية

إن العلاقات الصينية الإفريقية ليست بالجديدة أو مجرد إفرازات للحرب الباردة، بل لها امتداد تاريخي، فتعود العلاقات بينهما إلى حوالي مئات السنين،بوجود تبادلات تجارية مفتوحة بينهما،إذ كانت السفن الصينية تحمل بضائع من أقمشة وأواني وحرير،وتعود محملة ببضائع أخرى من إفريقيا.

يعود تاريخ العلاقات التجارية الصينية الإفريقية،إلى عهد الأباطرة،أي إلى القرن الثاني قبل الميلاد بوصول الملاك القدماء إلى شواطئ إفريقيا،كانت الصين تربطها علاقات مع عدد من مناطق القارة الإفريقية، إذ كانت التجارة مفتوحة ومتبادلة بينهما وكانت السفن الصينية تحمل البضائع من أقمشة وأواني وحرير إلى القارة وتعود محملة ببضائع أخري من أفريقيا، فالعلاقات بينهما لا تتمحور في الدبلوماسية والسياسة بل تجمعهما أيضا علاقات صداقة وتعاون،إذ يعود أقدم السجلات التاريخية عن التبادل الدبلوماسي بينهما إلى القرن 11و14حيث وصل الرحال الصيني "***وانغ دايوان***"إلى أفريقيا الشرقية وفي المقابل وصول الرحالة المغربي ***ابن بطوطة*** إلي مدن جنوب الصين العريقة.[1]

في 1971لم تم التصويت لمصلحة انضمام الصين الشعبية إلى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدلا من تايوان،وذلك لاستمرار الصين بمحاولات الانضمام منذ1949م، فلقد كان لأفريقيا دور رئيسي في هذا الحدث التاريخي حيث صوتت 26 دولة إفريقية إلى جانب الصين الشعبية،أي ما يقارب من ثلث الدول المؤيدة منها المعترفة بالصين الجديدة جمهورية مستقلة،ونتيجة للتغيرات

[1]- Léonce Ndikumana,Peter Walkenhorst,Richard Schiere,***Lachine et l'Afrique:un nouveau partenariat pour le développemen.*** Tunisia:banque africaine de développement,2011,p.25.

الدولية مع بداية التسعينات القرن الماضي فالعلاقات الإفريقية الصينية تحولت من الارتكاز على العوامل الإيديولوجية ومساندة النظم الشيوعية إلى إقامة علاقة أكثر براغماتية تستند إلى مصالح ومنافع متبادلة.[1]

إن خضوع الجانبين إلى الاستعمار وكونهما من الدول الفقيرة جعل بينهما تقاربا نفسياوتسانداسياسيا وتشاركا إيديولوجيا ممكنا،انتقلت هذه المرحلة بعد خروج الصين من مستنقعات الفقر والفساد وإعادة بناء نفسها إلى مرحلة التبادل التجاري وإمداد العون غير المشروط،وإقامة شراكات اقتصادية والتنمية الاستثمارية،فبعد أن استولى الشيوعيون بقيادة "ماوتسى تونغ" على السلطة وانتصاره في الحرب الأهلية، وقيام الجمهورية الصين الشعبية عام 1949م،وفي نفس الوقت تحررت بعض الدول الإفريقية من الاستعمار مما أديى إلي تطور العلاقات ودخولها مرحلة جديدة.[2]

ازدادت العلاقات الصينية الأفريقية أثناء الحرب الباردة،ففي أثناء توجهها إلى أفريقيا، حاول صناع القرار الصينيون دعم هذه الدول وخاصة التي وجدت فيها حركات قومية مناهضة للقوى الاستعمارية، فاقتصر التعاون مع مؤسسات جهاز الدولة،فلقد أعطت لسياستها الخارجية قدرا من المرونة والفاعلية في تحقيق مصالحها وفقا لمبادئ تحقيق السلام والتنمية،فرغم بعد المسافة بينها إلا أنه تم تجاوز الحواجز بينهما لخدمةأهداف الطرفين،لاسيما أن الصين كانت لا تحظى بعلاقات جيدة مع دول العالم الغربي خاصة أمريكا، إذ كانت بحاجة إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي ونشر اتجاهها الإيديولوجي.[3]

وأبرز مثال على التوجه الصينيلإفريقيا،عندما ساندت الصين العدوان الثلاثي على مصر لعام 1956م،وكذالك اعترافها المبكر باستقلال الجزائر،وخلال حقبة السبعينات والثمانينات استمر التعاون بين الطرفين فتجسد في عام 1970م عندما وجهت الصين دعوات لعدد من الدول الأفريقية لزيارة الصين،وزيارة رئيس الوزراء الصيني "زهاو زيانج" لعدد من الدول الإفريقية،استمرت الزيارة عاما من1982م إلى 1983م،ومن خلال تلك الزيارة طرح رئيس الوزراء الصيني حينها المبادئ

---

[1]- حسين، قوادرة،"الدور الصيني في منطقة شمال أفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة:الواقع و التحديات"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،ع6،جويلية2018م،ص15

[2]- سمير، قط،"الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقي:فترة ما بعد الحرب الباردة،قطاع النفط نموذج"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر،2008م، ص31

[3]- انغ وانغ شينغ،"الصين و أفريقيا،نموذج ايجابي في العلاقات الدولية"، **سفارة جمهورية الصين الشعبية**،ليبيا،(06-01-2011).

التي تحكم السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول الأفريقية، كالمساواة والمصالح المتبادلة من أجل تحقيق للتنمية الاقتصادية.[1]

ساندت الصين الشعوب الأفريقية في حركاتها التحررية وصيانة السيادة القومية، حيث كانت الركيزةالأساسية التي انطلقت منها هذه العلاقات، وزادت مساعدات الصين لإفريقيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها،رغم أن الصين حينها كانت تعاني من كوارث طبيعية وصعوبات اقتصادية،غير أنها لم تتردد في إكمال مشروعها وبنائها لسكة حديدية "تنزام"بين تنزانيا وزامبياالتي كانت منحة اقتصادية فجمعت بين طرق وأهداف مشتركة والتي انطلقت منها هذه العلاقات.[2]

تنامت العلاقات بإصدارات الصين تقارير بشأن تدعيم دراسة الدول الأجنبية،منها إنشاء معاهد للدراسات الآفرو– آسيوية إضافة إلى تدريس اللغات الأفريقية، تركزت الدراسات الأفريقية بالصين في الميادين المتعلقةبقضايا الاثنيات والعلاقات الدولية والاشتراكية،وقضايا الديمقراطية. ومع بروز نهضة الصين العظيمة بدأت مرحلة تم من خلالها تسجيل تقدم في تجربتها في البناء الحزبي. برزت العلاقات الصينية السودانية بحيث قدمت الصين العديد من يد العون سواء ماديا ومعنويا للسودان ومساندة الصين لحركات التحررية في تانزانيا وذلك لتحسين صورة الصين عند الأفارقة.[3]

هذه المنح والفرص التي قدمتها الصين لكلتا الدولتين في إفريقيا هي عربون صداقة،فنجد أن هذه النماذج في مرحلة التودد في أفريقيا شملت كثيرا من الدول على غرار أنغولا وجنوب أفريقيا واتسعت إلى عقد التسعينات بعد هذه المرحلة، ووصلت الصين إلى مرحلة التجديد والتبادل التجاري بإقامتها لمراكز صناعية واستثمارات ضخمة في القارة. وواصلت الصين دعم أفريقيا في معالجه قضاياها وزيادة معوناتها المقدمة لها، ففي2006 تم الاتفاق بين الجانبين بإقامة علاقات شراكة إستراتيجية وعلاقات دبلوماسية بين الصين ودول إفريقية لتكثيف التواصل السياسي وتعميق الثقة السياسية المتبادلة بين الطرفين.[4]

---

[1]- لحسن الحسناوي،"إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا،الديناميات و الانعكاسات"،**جامعة الحسن الثاني بدار البيضاء**،المغرب،ص103.

[2]- خلود محمد، خميس،"السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الأفريقيا"،***مجلة كلية التربية للبنات***،م24،ع4،2013م، ص ص.1049،1050

[3]- عبد الرحمن أحمد عثمان،"العلاقات الصينية الإفريقية رؤية مستقبلية"، **مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام و الطريق**،الخرطوم،(21،22نوفمبر 2017)، ص115

[4]- **المرجع نفسه**،ص116

وبعد سنوات من العلاقات الثنائية الصينية الأفريقية والنضال من أجل التحرر ومقاومه الاستعمار دخلت هذه العلاقات التاريخية مرحلة جديدة بعد نهاية الحرب الباردة وعرفت استمرارية هذه العلاقات بالطابع الاقتصادي والتجاري،بعد ما كان ذو طابع سياسي أيديولوجي، وفي2000م تم تأسيس منتدى التعاون الصيني–الأفريقي وذلك لتفعيل التعاون المشترك، وتعزيز علاقات الصداقة التقليدية ودفع العلاقةبالمضي قدما،وإقامة مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري،وزيادة حجم المساعدات الاقتصادية والعمل على إعفاء البضائع الإفريقية من الرسوم الجمركية الصينية وإقامة مراكز لتطوير التقنيات الزراعية في القارة الأفريقية.[1]

وخلال عقد المؤتمر الوزاري الرابع للمنتدى في 2009م، قام الرئيس الصيني بإعلان مجموعة من الإجراءات الجديدة لمضاعفة الجهود الصينية للمساعدة لتطوير ظروف دول القارة وتعزيز قدراتها في مجالات عديدة، باعتبار أن المساعدة والدعم بين الصين وأفريقيا مساعدة متبادلة ودعم متبادل.ففي سياقحرصها على قضية السلم والأمن في أفريقيا فإن الصين تدعم وتشارك في هذه العملية عن طريق إرسالها لجنود صينيين لحفظ السلام تحت مظله الأمم المتحدة،وتقوم إفريقيا بمساعدة الصين في القضايا التي تخص سيادة الصين ووحدة أراضيها، منها النزاع على منطقة التبت وقضية تايوان.كما أن الصين لا تدعم التدخل في إفريقيا، إلا أنها تقوم بالوساطة في الصراعات الأفريقية.[2]

وفي 2010وبعد الأزمة الاقتصادية الدولية، زاد حضور الصين في حل الأزمات السياسية الأفريقية، زيادة على ووقوفها في المحافل الدولية للدفاع عن أفريقيا. وفي قمة جوها نسيورغ في 2015 تمت الشراكة الدائمة بينهما بحيث نظمت خطط للعمل لمدة 3 سنوات،فهذه المبادرة جاءت لتنمية العلاقات وفق مبدأ التعاون،والفوز المشترك والمساعدة في مجالات عدة، إذ تم التوقيع على 63 اتفاقية متنوعة للتعاون الاقتصادي بينهما منذ عقد القمة، وأهم ما أتت به هو الانطلاق في مبادرة "الحزام والطريق" التي تبنتها الصين وشاركت فيها الدول الإفريقية.[3]

---

[1]-Ilana Botha",China in Africa:Friend or Foe?China's contemporary politique and economic relation with Africa",**university of Stellenbosch**,December 2006 ,P24

[2]-**Idid**,p25

[3]- حسين قوادرة،***مرجع سابق***،ص22

ثانيا:أسباب تحول السياسة الخارجية الصينية اتجاه أفريقيا:

هناك العديد من الأسباب وراء تحول العلاقات الصينية الأفريقية والتي يمكن حصرها في تحويل البنى الفاعلة داخل دوائر صنع القرار في الصين. ويرتبط التحول في السياسة الصينيةالإفريقية ارتباطا وثيقا باستراتيجيات التنمية المحلية الدولية.

تراجعت العلاقات الصينية الأفريقية في ثمانينات القرن الماضي،وهذا راجع إلى الصراع بين الحزب الشيوعي الصيني وشيوعية الاتحاد السوفيتي،وبعد أن أهملت الصين تلك العلاقات، وأدارت وجهها نحو الغرب في عملية انفتاحها على العالم الخارجي،بهدف الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني الذي حققته الدول الغربية الرأسمالية.[1]

فمرت السياسة الصينية الإفريقية في تاريخ الحديث بثلاث مراحل تقريبا:المرحلة الأولى كانت منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949م،بحيث تركزت على دعم الشعوب الأفريقية للنضال من أجل الاستقلال وتوحيد البلدان الأفريقية،وبدأت المرحلة الثانية بالتركيز على التعاون الاقتصادي والتخلي عن الالتزامات الإيديولوجية،بعد نهاية الثورة الثقافية ومع سياسات الانفتاح الصيني، وكان هذا التحول من المثالية إلى الواقعية البراجماتية،لتبدأ مرحلة ثالثة بعد أحداث تيان آن مين فكثفت الصين مرة أخرى تعاونها مع الدول الإفريقية خلال فترة من العلاقات الفاترة مع الغرب.[2]

منذ تسعينات القرن الماضي ركزت سياسة الصين في أفريقيا على الجانب السياسي والاقتصادي،بحيث توصف اليوم الإستراتيجية بأنهاأكثر شمولية وتتجلى تتجلي في إنشاء منتدى "فوكاك"، فيمكن وصف تطور السياسة الصينية الأفريقية بثلاث نوبات رئيسية:التركيز على الإيديولوجية إلى الحياد،ومن الوحدوية إلى القنوات المتعددة، ومن العون الفردي إلى إستراتيجية الفوز المشترك،وبالتركيز على المساعدات دون وجود مقابل،وقروض دون فوائد.[3]

بعد وفاة"ماوتسي تونغ" وبعد ما عانته من حصار دبلوماسي جراء العداء الإيديولوجي للإمبريالية الدولية، وما خلفته الثورة الثقافية، عملت النخبة السياسية الجديدة التخفيف من حدة

---

[1]- العبد الرحمن، حكمات،"الصعود السلمي للصين"،**سياسات عربية**،ع14،مايو2015م ،ص65

[2]-Penny Davies,"china and the end of poverty in africa-towards mutual benefit?",***the swidish development aid organization diakonia collaboration with European network on debt and development(Eurodad)***,august 2007,p p 36,37

[3]- Ibid,p38

العداء الدولي لها والتركيز على الإصلاح والانفتاح،واتخذتمن تطوير الاقتصادضمن الأولويات،فصارت السياسة الخارجية الصينية تنطوي على توجهات جديدة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي وسياسات "دينغ سياو بينغ"،ومعارضتها الشديدة للنظام الدولي الذي يحكمه الغرب، وهذا التوجه الجديد نبع عنه إعادة بعثالعلاقات الصينية الإفريقية.[1]

قدم الرئيس الصيني السابق"جيانغ زيمين" رؤية جديدة تجاه أفريقيا تتمحور حول الاقتصاد، التجارة والتكنولوجيا والمعدات، والتعاون في استغلال الموارد الطبيعية.فترجع أحد أسباب التوجه الإستراتيجي الصيني في إفريقيا إلى رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني خيار التعاون مع الجنوب من ناحية، وسعي الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال من ناحية أخرى،إضافة إلى مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية من خلال تطوير قدراتها التنافسية الدولية والإنتاجية.[2]

إن بروز إفريقيا كمنطقة واعدة وسوق استهلاكية واسعة، جعل الصين تسعى إلى اقتحام هذا السوق واستغلال النفط الإفريقي، باعتبار أن جزءا من واردات الصين يأتي من مصادر متوفرة في إفريقيا، فتقوم الصين بتقديم مساعدات واستثمارات بهدف المشاركة في التنمية،وتوفير أدوات القوة الناعمة في التعاون مع الدول المنتجة للنفط،فتزايد نمو الاقتصاد الصيني القائم على الطاقة اضطرت إلى زيادة في وارداتها النفطية وتبني سياسة تنويع مصادر التزويد بالنفط من مناطق أخرى.[3]

بالإضافة إلى المنافسة ومزاحمة القوى الكبر خاصة الولايات المتحدة الأمريكية،والتغيرات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتراجع المتغير الإيديولوجيوالعسكري،وحل محله المتغير الاقتصادي ما جعل الصين تتكيف مع هذا الوضع من خلال اعتمادها على القوة الناعمة في سياستها الخارجية،وهو ما انعكس على سياساتها اتجاه إفريقيا. فامتلاك إفريقيا لـ40نوع من النفط في القارة وجودتها العالية،جعل الدول الكبرى تتنافس عليها،فدخلت الصين في علاقات تنافسية في القارة وتفوقت في دبلوماسيتها الاقتصادية بإقامة عقود واستثمارات، وزيادة وارداته من النفط الأفريقي.[4]

---

[1]- وليد ،عبد الحي،**المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي(1978م-2010م)**.أبوظي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث، 2000 م،ص79

[2]- جميلة، طيب،"العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة:العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا،" **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**،مج5 ع1،13، جوان 2018م،ص15.

[3]- **المرجع نفسه.**

[4]- شريفة،كلاع، "البعد الطاقوى في الإستراتيجية الصينية اتجاه أفريقيا"،جامعة الجزائر3،ص.233.

إنإستراتيجية الصين في أفريقيا هي أكثر من مجرد تأمين مصادر الطاقة،فرجال الأعمال الصينيين يتطلعون إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم بالوصول إلى أسواق جديدة للسلع الصينية،فتمثل أفريقيا التي يبلغ عدد سكانها نحو مليار مستهلك،ووجود معايير الجودة المنخفضة،هدفا جذابا للملكة الوسطى[1].

I- مميزات القارة الإفريقية

برز اهتمام الصين بهذه القارة لما تحتويه من إمكانياتعديدة،حيث أن معظم الموارد الطبيعية داخل القارة لم تستخدم بعد، لذلك سنقوم بإبراز أهم مقومات القارة الإفريقية،والتي كانت سببا في اتجاه الصين نحوها:[2]

1- الموقع الجغرافي:

تعتبر القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة، وكذلك ثاني أكبر قارة على مستوى العالم من عدد السكان،وتمثل فئة الشباب الفئة المسيطرة في القارة، وكذلك تطل القارة الإفريقية شمالاً على البحر المتوسط وغربًا على المحيط الأطلنطي، وتطل القارة في الجزء الجنوبي الشرقي على المحيط الهندي، وتضم قناة السويس والبحر الأحمر؛ كما أنها تضم جزيرة مدغشقر، بالإضافة إلى أنها تحتوي على مضيق جبل طارق، ومضيق باب المندب، وبذلك تتوسط القارة الإفريقية قارات العالم أجمع، وتمتلك ما يؤهِّلها لتكون مركزًا عالميًّا للتجارة؛ لما لها من قدرة عالية على التواصل مع العالم الخارجي.

حيث تتميز إفريقيا بوجود مناطق إستراتيجية مهمة وممرات تتحكم في حركة النقل البحري الدولي، منها ممر قناة السويس وممر باب المندب، فضلاً عن قرب مناطق النفط في إفريقيا من الصين أيضاً،

وهذه الممرات تضمن للصين النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية.

2- البترول والغاز الطبيعي:

[1] -Goshua Eisenman,Goshua Kurlantzick,"China's Africa strategy" ***current History***,may2006,p220.

[2]- محمد رضا،هلال،"الوجود الصيني في أفريقيا:الفرص و التحديات"**مجلة السياسة الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام،ع163،يناير2006م،ص25.

تحتوي القارة الإفريقية على نسبة كبيرة من احتياطي النفط العالمي، كما أنها تحتوي على جزء مهم من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي،إذ تم اكتشاف كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في أنحاء متعددة من القارة، وتتنافس الآن أهم الشركات على استخراجها بأحدث الطرق التكنولوجية الحديثة. ويتميز النفط الإفريقي بالعديد من المميزات، منها أنه من أجود أنواع النفط على مستوى العالم، بالإضافة إلى قرب النفط الإفريقي من أسواق التجارة العالمية، وأن الدول الإفريقية المنتجة للبترول باستثناء ليبيا والجزائر ونيجيريا ليست أعضاء في منظمة الأوبك العالمية لإنتاج البترول؛ مما يتيح لها القدرة على الإنتاج بحُرِّية للأسواق العالمية، بالإضافة إلى قلة استهلاك الدول الإفريقية للنفط، مما يؤدِّي إلى وجود فائض لديها للتصدير، وكذلك وجود النفط الخاص بها بمنأى عن الصراعات السياسية.

3- معادن أخرى:

تتميز القارة الإفريقية باحتوائها على كميات كبيرة من عنصر اليورانيوم، ويُعَدُّ هذا العنصر من أهم العناصر لإنتاج الطاقة النووية، ومن أبرز الدول الإفريقية إنتاجا لليورانيوم هي: النيجر، نامبيا، جنوب إفريقيا، وتحتوي القارة السمراء على ثلث إنتاج العالم من هذا العنصر.إضافة إلى توفر معادن أخربكالبلاتنين،الألماس،الذهب،الحديد والفوسفات.

4- الزراعة:

تُعتبر الزراعة من أهم مصادر الدخل في القارة السمراء، وتتميز القارة السمراء باتساع الرقعة الجغرافية الخاصة بها، بالإضافة إلى تنوُّع الأقاليم المناخية، وارتفاع معدلات سقوط الأمطار، وكثرة الأنهار، ولذلك تلائم القارة السمراء لزراعة كافة المحاصيل، وتُعتبر أكبر مُصَدِّر للبن والقطن والكاكاو، كما تتميز بوجود الكثير من الغابات التي ينتج من خلالها كمية كبيرة من الأخشاب.

ثالثا:وسائل إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا

اتبعت الصين وسائل عدة لتحقيق أهداف إستراتيجيتها في المنطقة منها الاقتصادية، السياسية والدبلوماسية،والثقافية[1]ومن أهم الوسائل نجد:

[1]- عبد الرحمن،حمدي،"سياسات التنافس الدولي في أفريقيا"،**مجلة السياسة الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام،ع 168،ب س ن، ص26.

I- التبادلات التجارية:

بعد أن أصبحت الصين شريكا رئيسيا لإفريقيا،سجلت ارتفاعا ملحوظا في قيمة المبادلات التجارية بينهما بدءا من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي الصيني،فمن أهم ملامح السياسات التجارية للصين نحو أفريقيا؛ مواصلة تحسين الهيكلة التجارية وتعزيز التواصل والتشاور بين الطرفين،بالإضافة إلى دعم دخول المنتجاتالإفريقية غير النفطية إلى الصين،والعمل على إزالة الحواجز التجارية غيرحكومية،فتقوم الصين بتقديم مزايا لشركائها التجاريين الأفارقة كالإعفاء من رسوم الاستيراد، بالإضافة إلى العمل سويا على مكافحة استيراد وتصدير البضائع المغشوشة والمقلدة.[1]

الشكل رقم(1):حجم التبادل التجاري بين الصين و أفريقية بالمليار الدولار

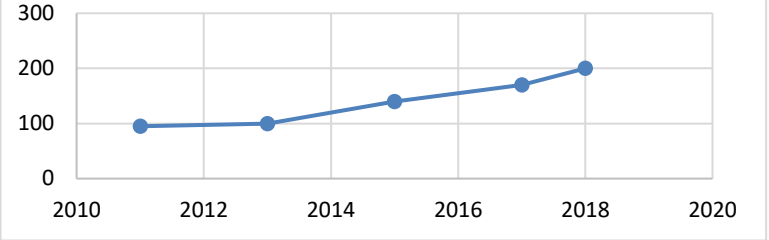

Source :http://www.radioalgerie.dz/new/ar/article/20180825/148865.htmc

من خلال الشكل رقم (1)سجل التبادل التجاري بين الصين و افريقيا ارتفاع تدريجي من 2011م إلى 2018م، و هذا لتزايد حجم الإستثمارات الصينية في القارة وتمتين العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية بينهما، و إقامة الصين للشركات و مشاريع عديدة و من ّأهمها إنشاء و إعادة بناء البني التحتية في القارة، فهذه العناصر ساعدت على تطوير و إرتفاع التبادل التجاري بينهما، مما جعلها اليوم ضمن أكبر الشركاء التجاريين لأفريقيا.

جدول رقم(1):القطاعات التي تشملها المبادلات التجارية بين الصين و أفريقيا في فترة 2017م-2018م

اهم القطاعات و السلع التي تشملها المبادلات التجارية بين الصين و أفريقيا	واردات الصين من أفريقيا	صادرات الصين إلى أفريقيا
الموارد الطبيعية	%84	/
المواد النفطية	% 70	/
المعادن	% 10	/
السلع الفلاحية و الغذائية	% 10	/
مواد التجهيز	/	% 36
السلع الوسيطة	/	% 35
السلع الإستهلاكية	/	% 20

Source :https://www.noonpost.com/contente/19934.

[1]- حسين،قوادرة،" الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية،الفرص و المحاذر بالنسبة لدول المنطقة"، **مجلة اقتصاديات المال و الأعمال**، المركز الجامعي ميلة، ع1،مارس2017م،ص70.

من خلال الجدول رقم(1):الذي يهيمن على الواردات الصينية من أفريقيا هي الموارد الطبيعية تليها المواد النفطية التي تحتاج إليها الصين لتأكيد وجودها على الساحة الدولية و تعظيم قوتها،و تأتي في المرتبة الأخيرة السلع الفلاحية و الغذائة التي تستوردها بنسب ضئيلة.و فيما يخص معدل الواردات الصينية من أفريقيا أعلى من صادراتها إلى القارة.

II- سياسات الاستثمار:

شجعت الحكومة الصينية سياسة الاستثمار في إفريقيا، وحددت الصين أهم أطر التعاون في هذا مجال،فبعد أن كانت سياسة المساعدات الاقتصادية تحرم الصين من أي منافع لها،أصبحت تحقق منافع متبادلة للطرفين بتوسيع مجالات التعاون، بفتح أفاق جديدة في القارة،وإيجاد بيئة استثمارية مهمة من أجل تأمين مصادر الطاقة والسلع الأساسية،وقد استعملت الصين مكانتها كأكبر قوة تجارية لممارسة الدبلوماسية التجارية،فالصين تشجع شركاتها للاستثمارفي إفريقيا، وتقدم لها قروض تفضيلية للاستثمار،كما ترحب بالشركات الإفريقيةللاستثمار في الصين[1].ودعم دخول المنتجات غير النقطية الإفريقية إلى سوق الصين.

فتوجد العديد من المشاريع التي أجرتها الصين في القارة الإفريقية منها السكك الحديدية،فقد وقعت الصين العديد من العقود لإنشاء السكك مع العديد من الدول الأفريقية،ككينيا ونيجيريا،إذ تمكنت الصين من تمويل خط السكك الحديدية والذي تبلغ تكلفته 3.4 مليار دولار، الذي يربط بين أديس آبابا،وميناء جيبوتي على البحر الأحمر[2]، وكذلك وقَّعت الصين مع دولالإفريقية عددًا من الوثائق لإمداد الدول الإفريقيةبقروض ترتكز معظمها في إنشاء البنى التحتية الخاصة بهذه الدولة الإفريقية،وبذلك تمكنت الصين من تنفيذ عدد من مشاريع السكك الحديدية في القارة السمراء[3]، والتي تربط الدول الإفريقية وبعضها البعض لكي تتمكن من تقوية العلاقات التجارية فيما بينهم، وشاركت كذلك في تطوير البنى التحتية لهذه الدول لكي تتمكن من زيادة الروابط بين الدولة الصينية والقارة الإفريقية.

إضافة إلى وسائل أخرى منها المساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا إلى القارة،وساعدتهم من خلال تسخير التقنية والتكنولوجيا لمساعدتهم من خلال توظيفها في المشاريع التي تتعلق بالبنى التحتية والزراعة والنقل والتدريب التقني.إضافة إلى الجانب الثقافي بحيث تستعمله الصين لتسهيل

---

[1]- وليد ،عبد الحي،**مرجع سابق**،ص90.

[2]- David,Dollar,**china's egagement with africa,from natural resiures**.washington:chaina center at brokings,2016, p80.

[3] -لحسن،الحسناوي،**مرجع سابق**، ص120.

تواجدها وتقريب الناس إليها،بتطوير الثقافة الصينية من خلال رفع المنح التعليمية للطلاب الأفريقيين،والتبادل الثقافي والتعليمي بين الصين ودول إفريقيا.[1]

ترتكز إستراتيجية الصين في أفريقيا على المساعدات والدعم الاقتصادي، حيث استخدمت الصين هذه المساعدات من أجل إعادة بناء دول أفريقيا، كإنشاء البنية التحتية، المباني....الخ،بالإضافة إلى تخفيف عبئ الديون أو إلغائها،وتحويل القروض الصينية على شكل منح،والعمل على إنشاء معاهد كونفوشيوسية في القارة،والتدريب على اللغة الصينية، أيضا تقوم الصين بتشجيع الأفارقة على السياحة التي تعتبر محاولة لتطوير العلاقات الثقافية.[2]

يعتبر البعد الاقتصادي والتجاري الميكانيزم الرئيسي للنشاط الصيني في إفريقيا،ويمكن تحديد وسائل أخري التي تحكم العلاقات بين الطرفين من خلال الأبعاد التالية:

3)-البعد العسكري:

من خلال تقديمها للمساعدات العسكرية في سنوات الستينات والسبعينات من القرن المضي،ولكنها لا تعتمد كثيرا في نشاطاتها وسياستها بهذا البعد،إذ تبنت منهجا ناعما في تعاملاها مع الدول، إلا أن لا يمكن نفي وجود نوع من العلاقات العسكرية بين الطرفين،فالصين قامت بإنشاء معامل لإنتاج الأسلحة في السودان،وتوقيعها لاتفاقيات عسكرية مع زامبيا اريتريا،أنغولا،و تمنح الصين بتكوين ضباط أفرقة الذين استفادوامن تربصات في الصين، كما أنها شاركت في عمليات حفظ السلام في أفريقيا التابعة للأمم المتحدة للإعادة البناء والرقابة كعملياتها في الكونغو.[3]

4)-البعد الديبلوماسي:

يتمحور من خلال الزيارات الصينية العالية المستوى للرؤساء الصينيين ووزراء الخارجية للحفاظ على الصداقة التقليديةوتعزيز العلاقات بينهما،فأنشأت جمعيات صداقة عديدة من الدول الأفريقية، وأصبحت الصين من أكبر مراكز التمثيل الدبلوماسي الأفريقي بدعواتها لزعماء ورؤساء

---

[1] - Xabier Perez Urizarbarrena",eastern wind blowing south the effects of china's involovement in the African economies and the role of the different political systems", ***European Institute***,june 2012,p p 21,22.

[2] -**Ibid**, p23.

[3] - سمير، قط ،"الإستراتيجية الجديدة في أفريقيا"،**مجلة الأفريقيا للعلوم السياسية**،27أذار2014م ،ص20.

الأفارقة لزيارة الصين،بالإضافة إلى تدعيم الصين للقضايا الأفريقية، ومناداتها بضرورة التمثيل العادل للقارة في مجلس الأمن.[1]

5)-البعد الثقافي:

يتجلى من خلال تنفيذ الصين لبرامج واتفاقيات التعاون الثقافي،وتنظيم فعاليات التبادل الثقافي بأشكال مختلفة،فقد أنشأت الصين عددا من مراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة بالشؤون الأفريقية، ومنها معهد غرب آسيا، والدراسات الأفريقية التابعة للأكاديمية الصينية،ومعهد بحوث التنمية الأفريقية والآسيوية،وإرسال الصين لبعثات علمية إلى إفريقيا وتأكيدها على تبادل الخبرات العلمية الثقافية.[2]

الشكل رقم (2):نشاط التمويل و البناء الصيني في أفريقيا حسب القطاعات لسنة 2018م

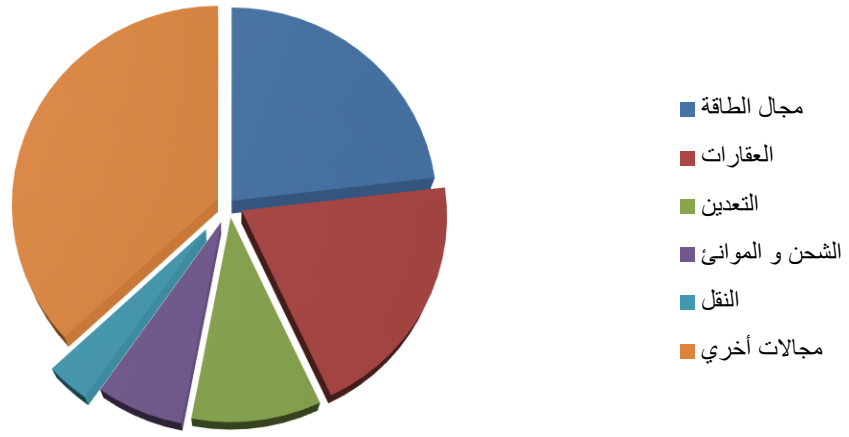

Source :HannahKEdinger,Jean-pierre ,Labuschangne,"China's role in African infrastructure and capital projects",**Deloitte Insights**,march 2019.

من خلال الشكل رقم(2):نلاحظ أن المشاريع التي تمولها الصين شملت قطاعات عديدة غير بناء البنى التحتية،فإن البنوك الصينية تقوم بتمويل هذه المشاريع بحيث تقدم الصين تلك القروض بأسعار فائدة مدعومة،وذات معدل منخفض نسبيا،ساهمت هذه المشاريع في تطوير التجارة بين الطرفين،إذ تشهد ارتفاعا سنويا، فتهدف الصين من خلال هذه المشاريع إلى دعم

[1]- **المرجع نفسه**،ص24.
- **المرجع نفسه**،ص25.[2]

الأفارقة ومنحهم فرص عمل لتخفيف من نسب الفقر،بالإضافة إلى زيادة في تقوية العلاقات بين الطرفين.

II)-الإطار المؤسساتي للتعاون الصيني الإفريقي:

تعتبر الشركات الصينية الأفريقية من عوامل وجود الصين في القارة، فيبلغ عدد الشركات الصينية المملوكة للدولة التي تنشط في الاقتصاد الأفريقي أكثر من ثمانمائة شركة. حيث تأسست هذه الشركات،كشركة " كنوك"للحقول النفط البحرية والمؤسسة "البتروكيماوية" الصينية "سينوبيك " المعنية بتكرير النفط والمؤسسة الصينية لاستيراد وتصدير الكيماويات "سينوشم"، وأدرجت أسمائها في البورصات الأجنبية،التي مهدت الطريق لنشوء أول شركات صينية متعددة الجنسيات إضافة إلى شركات لتطوير البنية التحتية، إذ أصبحت هذه الشركات سمة هامة في المشهد الإفريقي للتنمية والاستثمار.[1]

في الوقت الذي تقوم به الشركات الصينية متعددة الجنسيات العاملة في أفريقيا باجتذاب اهتمام وسائل الإعلام الدولية،شهد توغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القارة،هدفها إنشاء صناعات خارجية ذات كثافة عمالية عالية،وافتتاح أسواق ومحالات تجارية في إفريقيا تساهم في تقديم منتجات استهلاكية منخفضة الكلفة تخلصها من المزودين التقليديين،وأدت هذه الشركات الصغيرة إلى انتشارها بشكل سريع في مناطق مختلفة.[2]

يعتبرFOCACبمثابة الجهاز الرئيسي للتشاوربالإضافة إلى المنتدى التعاون الصيني الأفريقي الصيني الأفريقي، إذ أقيم أول مؤتمر وزاري له في بكين عام 2000م، ويضم في عضويته 49 دولة أفريقية،بحيث تم التوقيع على اتفاقيات عدة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين،وأثناء انعقاد دورة المنتدى الأعمال الصيني-الإفريقي تم التوقيع على 14 اتفاقية التعاون بين الطرفين غطت مجالات البنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة،والتنمية البشرية،وإنشاء الغرفة الأفريقية-الصينية المشتركة للتجارة والصناعة،واتفق الجانبان على وضع آلية للحوار السياسي المنتظم بينهم.[3]

---

[1]- رافع علي المدني، **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا،العلاقات الصينية السودانية نموذجا**.لأردن:دار الجنان للنشر والتوزيع،ط1،2016،ص ص181-183.

[2]- **المرجع نفسه**،ص184.

[3]- قروش محمد،"السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية2001-2010"،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر3،2017م ،ص 169.

الجدول رقم(1):استثمارات الصين في 20دولة أفريقية من 2016م-2018م:

الدول	عدد المشاريع	عدد الشركات الصينية	الدول	عدد المشاريع	عدد الشركات الصينية	الدول	عدد المشاريع	عدد الشركات الصينية
الكاميرون	60	28	كينيا	137	71	مصر	197	99
موريشيوس	65	40	السودان	148	78	إيثيوبيا	255	114
نامبيا	66	30	تنزانيا	149	85	زامبيا	273	125
مالي	68	33	زيمبابوي	167	68	جنوب أفريقيا	280	125
الجابون	71	23	أنجولا	189	80	نيجيريا	404	240
أغندا	89	45	غانا	192	90			
الجزائر	123	75	الكونغو الديمقراطية	193	80			

المصدر:هناء السيد حسن عبد اللطيف غنيم "تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين و أفريقيا"، **قراءات أفريقية**،26-12-2018.

يتضح من خلال الجدول رقم (1):أن الصين تواصل توسيع نطاق التعاون في مجال والتمويل والاستثمار مع أفريقيا،فأخذت في تطوير العديد من المشاريع خاصة المتعلقة بالبنية

التحتية في جميع أنحاء القارة الأفريقية،وتنافس فرنسا من خلال استثماراتها في مشاريع ضخمة في الدول الناطقة بالفرنسية،وتسجل الصين ارتفاعا كبيرا في عدد الاستثمارات،وما تزال هناك مشاريع ضخمة في القارة بناءا على تنفيذ مبادرة الحزام والطريق.ومن الجدول يتضح أن الدول المصدرة أو الأكثر تصديرا للنفط حظيت أكثر بالاستثمارات الصينية كنيجيريا، أما الكميرون فتعتبر من أقل الدول حصولا على الاستثمارات الصينية،ولكنها تعتبر الشريك التجاري لها، كما يتم توقيع اتفاقيات بموجبها الإعفاء من تأشيرات الدخول.

المبحث الثاني: التجديد في سياسات الصينية إتجاه أفريقيا:

عرفت العلاقات الصينية الأفريقيةانقطاعا ملحوظا، وبعد نهاية الحرب الباردة شهدت تطورات بتبنيها لسياسات إفريقيا جديدة ، فالدافع إلى هذه السياسات ليس فقط لتلبية حاجتها الاقتصادية بل لمواكبة صعودها المتسارع، فالاهتمام الصيني المتجدد بالقارة السمراء جاء بعد أن أصبحت هذه القارة محل اهتمام في إستراتيجيات الدول الكبرى[1]، من هنا أعلنت الصين عن خطط لتفعيل علاقاتها مع الدول الأفريقية عبر زيادة التعاون بين الطرفين خاصة الجانبي الاقتصادي والتجاري، فتركزت سياسة الصين في أفريقيا على تأمين الطاقة والموارد الأولية.[2]

وضع صانع القرار السياسي الصيني العديد من الركائز لتجديد السياسة الصينية في إفريقيا،والتي من أهمها تفهم احتياجات إفريقيا التنموية باعتبارها هي أيضا دولة نامية، وإتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة،وإقامة دبلوماسية جماهيرية بإشراك المواطنين العاديين في الدبلوماسية ولا تقتصر فقط على النخبة السياسية،وتحويل العلاقات من ثنائية الأطراف إلى متعددة الأطراف، وذلك لتعميق في العلاقات وزيادة في الأنشطة التجارية بتعزيز التعاون بين الشركات.[3]

اتبعت الصين سياسة خارجية واقعية وشاملة تستند على المساواة بين الدول، إذ يعتبر المبدأ الأساسي في العلاقات الدولية، وتصب الصين تركيزها على الدول المنبوذة والمعزولة عالميا كزيمبابوي وأنغولا. فوسعت معرفتهم بتاريخ البعض وثقافتهم وعادتهم الذي قلل من خطر الوقوع في

---

[1]- جميلة، طيب، **مرجع سابق**،ص20

[2]- عبد الرزاق، بشير هادي،سياسة الصين الاقتصادية في أفريقيا الواقع و افاق المستقبل،**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،كلية القانون و العلوم السياسية،جامعة الانبار،ع52،ب س ن، ص 251

[3]- Dorothy-grace guerrero,firoze manji,***China's New Role in Africa and the South a search for a new perspective***.Oxford:Networks for social justice,2008,p73

سوء تفاهم وقلل الفجوة بين الجانبين. كما نصت المبادئ على زيادة التبادلات بين الجانبين لتأكيد على توطيد العلاقات بينهما لتحقيق الربح والمنفعة للطرفين.[1]

حاولت الصين بلورة نمط جديد من الشراكة الإستراتيجية مع المحافظة على صداقتها التقليديةفالزيارات التي قام بيها "جيانغ زيمين" لعدد من الدول الأفريقية عام 1992م، التي قام من خلالها بطرح الخطة الخمسية لإقامة علاقات صداقة صينية–أفريقيا،هي بداية للانطلاق التعاون الصيني الإفريقي[2]،ففي خلال تلك الفترة كانت التجارة قد ازدهرت بشكل كبير،وكان ارتفاع إجمالي قيمة التجارة بينهما في تزايد مستمر،فالمسألة المهمة التي دعمت التوجيه الصيني الجديد إلى إفريقيا هو التأييد الإفريقي الذي أفاد القضايا الصينية وكذلك الزيارات المتبادلة للأفارقة الذي يؤكد حسن نواياهم تجاه الصين.[3]

على الرغم أن العلاقات الصينية الأفريقية تعود إلى عام 1956، عندما أقامت الصين للأول مرة علاقات دبلوماسية مع مصر،إلا أن العلاقات الجديدة بينهما تعود إلى عام 2000 باستضافة المؤتمر الوزاري الأول لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي في بكين،والذي حظي باهتمام كبير للأفارقة[4]. استند مبدأ المنتدى إلى إجراء مشاورات على قدم المساواة، وتعزيز التفاهم، وزيادة التوافق، وتشجيع الصداقة وتعزيز التعاون[5].

عملت الصين على تعزيز العلاقة، لكن طموحات القوى العظمى المتنامية،أدت ببذل المزيد من الجهود لتعزيز هذا التعاون، وخاصة حول الموارد الإستراتيجية في إفريقيا.[6]

هذه الجهود بلغت ذروتها أثناء انعقاد قمة المنتدى الصيني الإفريقي الثالث في يناير 2006م، حيث كشفت الصين من خلالها عن سياستهاووضحت فيها أهداف واستراتيجيات الصين الجديدة بشأن إفريقيا في مجالات تتراوح من زيارات التبادلات، وآليات التشاور إلى التجارة والاستثمار والتمويل والزراعة والتعاون في بناء البنية التحتية،والتعاون في تنمية الموارد

---

[1]-**Ibid**,p74

[2]- عبد الله،المدني،"أسباب الهث الصيني وراء أفريقيا"،**جريدة الأيام**،ع10381،سبتمبر2017م،ص11

[3]-David shinn,"china's growing role in Africa:implications for u.s.policy",**hearing held by senate committee on foreign relation subcommittee on African affairs**,1novembre2011,pp3,4.

[4]- رافع علي، المدني،**مرجع سابق**،ص184

[5]- أيان تايلر،**دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا**.أبوظبي:مركز الإمارت للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط2007،1م،ص15

[6]- Firoze MangiK,Stephen Marks,***African perspectives on China in Africa***.Oxford:British Library cataliguin in publication data,2007,p.107

البشرية،والعلوم والتكنولوجيا وغير ذلك.هذه السياسة هي صياغة مدروسة بعناية للمصالح الإستراتيجية للصين في القارة وآليات تحقيقها بإتباع نهج "القوة الناعمة".وتؤكد الصين دائما على مواضيع مثل المنفعة المتبادلة.[1]

تشير خطة عمل بكين بشكل خاص إلى التعاون في قطاعي البناء والبنية التحتية، حيث أن العديد من الشركات الصينية وخاصة المملوكة للدولة استثمرت بكثافة في إصلاح الطرق والسكك الحديدية في القارة،فعمليات إعادة بناء البنية التحتية ترتكز أكثر على الدول الغنية بالموارد مثل أنجولا وزامبيا،فموقف الصين التجاري الجديد تجاه أفريقيا هو من أجل تأمين الطاقة والمواد الخام،إذ أن هذه الدول الغنية بالمواردتحتاج إلى تلقي الدعم والمساعدات في إعادة بنائها.وتؤكد الأحداث الأخيرة على الدور المتنامي للصين في إعادة إعمار إفريقيا،وإن كان ذلك وفقا لشروطها الخاصة.[2]

تنتج إفريقيا حوالي 10بالمئة من مادة النفط الخام من الناتج العالمي،إضافة إلى وجود احتياطي عالمي معتبر، وبعد فشل آسيا الباسفيك و بعض من الدول العربية في توفير مصادر الطاقة بشكل وفير وهذا بسبب الحروب المتتالية في المنطقة، والأوضاع غير الآمنة إضافة إلى أسباب تتعلق بالتكلفة ونقل البترول،إذ تمر ناقلات الصين عبر مضائق(ملكا وهرمز) التي تشهد توترات،اندفعت مشاريع الطاقة الصينية إلى إفريقيا، ومن هذا المنطلق عززت شراكات تجارية مع الدولية الأفريقية خاصة النفطية منها.[3]

تعد سياسات الإصلاح والانفتاح التي شجعها الرئيس "دينغ هسياو بينغ"، وتبنيه للدبلوماسية في خدمة الاقتصاد،فإذ يعد اهتمام الصين بعلاقاتها مع الدول النامية منهاالأفريقية من تقاليد سياستها الخارجية، وبعد أن كان الاهتمام منصبا على الجانبالاقتصادي بالدرجة الأولى،سعيا للاستفادة من موارد القارة سواء الطاقة منها أو فرص الاستثمار لتزداد أهمية أفريقيا كشريك تجاري، فركزت اتفاقية الصين مع إفريقيا في القرن الحادي والعشرين على تطوير التجارة الصينية الإفريقية

[1]**-Ibid**,p108.

[2] Christoopher Burke,Lucy Corkingmartyn davies, « china's role in the developmente of africa's infrastructure »,**African studies program**,Washington,2008,pp3,8.

[3] Ibid,p8.

والقروض المميزة والتعاون المالي،والاستثمار في البنى التحتية ودعم إنشاء المجلس الأعمال الصيني–الإفريقي.[1]

برزت كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا كشريكين تجاريين رئيسين للصين،فيذكر أن الصين تم استبعادها من نيجيريا بضغط من قبل الشركات الغربية، ومع ذلك استطاعت الصين ببراعة سياستها والمساهمات التكنولوجية، وتمكنت الشركات الصينية أن تضع قدمها من جديد داخلها خاصة في صناعة النفط، وأدت التعهدات التي تم الإعلان عنها في قمة(فوكالك)في بكين في 2012م إلى تأسيس صندوق التنمية الصيني الإفريقي من أجل تشجيع الاستثمار الصيني في أفريقيا،كما قامت الصين بإنشاء شركات مختلفة في مجالات متنوعة في العديد من الدول الأفريقية.[2]

تعتمد الصين على الطاقة بشكل كبير في تطوير اقتصادها،فبعدما كانت الصين ثاني أكبر مصدر للنفط في آسيا،أصبحت أكبر مستورد لهذه المادة الإستراتيجية،فبلد بهذا الحجم حيث يعيش فيه خمس البشر، يجب أن يكون قادرا على تلبية حاجيته المتزايدة من النفط، ستضطر الصين إلى استيراد 10 إلى15 مليون برميل من النفط، وهذا أكثر من إجمالي إنتاج القارة الأفريقية.إذ اتجهت الصين في أول الأمر إلى البلدان الأسيوية المجاورة كأندونيسيا،بروناي، ولكن بعدما أصبحت الصين معجزة اقتصادية بفضل نموها الاقتصادي المتسارع، فلابد لها من أن تبحث عن شواطئ بعيدة للبحث عن النفط ألا و هي إفريقيا.[3]

فيري الساسة الصينيين أن هدف سياسته الخارجية هو تأمين الطاقة وأن إفريقيا منطقة إستراتيجية متزايدة، فشهدت تزايد في واردات الصين النفطية،فكلما زادت الولايات المتحدة الأمريكية في مغامراتها الإمبريالية تزيد الصين من وجودها في إفريقيا،تمكن الصينيون السيطرة على مساحات التنقيب مربحة فوضعت الصين إستراتجيات تقديم إغراءات بصورة قروض نقدية أو مشروعات تنموية،زادت التجارة الثنائية الصينية مع أنجولا بإعطائها مليارات الدولارات لإقامة طرق وبناء مطارات ومدارس،إنشاء سكك حديدية، بناء محطات توليد الطاقة،مقابل مساحات بحرية للتنقيب وعقود للشراء النفط.[4]

---

[1]Jerker Hellstrom,"china's emerging role in africa",**FOI Studies in African Security**,may 2009,p9.

[2] - Nuria Giralt,"Chinese aid to Africa:A foreign policy toll for political support" in fulfillment of the requirements for the degree of master of international relations by courseworm and research report,university of the witwatersarand,Johannesburg,2007,p76,87.

[3]-حكمات،العبد الرحمن***مرجع سابق*** ،ص65.

[4]- جون، جازقنيان،**التكالب على نفط أفريقيا**(ترجمة أحمد محمود).القاهرة:المركز القومي للترجمة،ط1،2013م ،ص.326.

في 2005م أطلقت الشراكة الإستراتيجية الأفرو–آسيوية الجديدة وأعلن فيها عن مبالغ ضخمة كالقروض والائتماناتالجديدة لإفريقيا،استطاعت الصين توسيع وجودها في أفريقيا فهي لا تنشغل كثيرا بشأن تقلب الأسعار النفط أو عدم استقرار في المنطقة بل اعتمدت على إستراتيجية اكتساب الخبرة والتمكن من منافسة الشركات الكبرى،وقعت الصين والغابون مجموعة من الاتفاقيات للبحث عن معمل تكرير في الغابون، والتي شطبت من طرف الدول الكبرى باعتبارها قوة نفطية متدهورة فاستغلت الصين الأوضاع للحصول على 20 برميل من النفط الغابوني.[1]

فبفضل الصين ستتمكن الغابون من استخراج احتياطها من النفط، وبفضل الغابون اكتسبت الصين خبرة في التنقيب عن النفط الأفريقي.إضافة إلى منح حقوق تنقيب في حوض بحيرة تشاد الذي أهمل لشركة النفط الوطنية الصينية،قامت الصين باستثمارات من خلالتوظيفها لمبالغ هائلة في صيانة النفط وبناء منشئات رغم الأوضاع السائدة في السودان، ورغم اتهامات أمريكا في عملية إبادة جماعية في منطقة دارفور إلا أن الصين تستخدم حق النقض ضد القرارات الأمريكية،فتعتبر الصين مسألة دارفور مسألة داخلية خاصة بالحكومة السودانية،ليصبح حجم الصين من أعمال النفط الإفريقي متنامي بالاعتماد على برنامجها الخاص بالتنقيب الداخلي،قامت الصين بالتخفيض من الديون المقدمة للأفارقة وتقديمها منحا دراسية للطلاب الأفارقة.[2]

سعت الصين إلى إقامة علاقات واسعة النطاق مع كل الدول التي يمكن أن تمدها وتزودها بالطاقة،ففتحت الشركات الصينية في الخارج استثمارات للحصول على حقوق ولو جزئية في حقول النفط وفتحت الأبواب أمام الشركات المتعددة الجنسيات للولوج في سوق الطاقة المحلية في الصين،وتعد أفريقيا مثالا مهما على الكيفية التي سعت بها الصينللتحقيق إستراتيجية التوجه نحو الخارج،من أجل تأمين إمدادات الطاقة،فبعد دخول الصين في إفريقيا شهدت تزايدا كبيرا خاصة في ما يتعلق بالتجارةوالاستثمار.[3]

أصبحت أفريقيا المزود الرئيسي للصين بالطاقة في السنوات الأخيرة، فانخرطت الصين بشكل كبير في صفقات الطاقة في القارة،فتقوم الصين بدخول مناطق جد مضطربة باستثمارات جريئة وصفقات ومعونات بهدف الحصول على الطاقة،فبعد انتهاء الحرب الأهلية في أنجولا عام

---

[1]- ***المرجع نفسه***،ص.330.

[2]- خالد ، حنفي علي،"النفط الأفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي"**مجلة السياسية الدولية**،مصر:مركز الأهرام ،ع164 ،أفريل2006م ،ص77.

[3] -Bertha, Osei-Hedie",the dynamics of china-africa cooperation", **Afro Asian Journal of Social Science**s,volume3,no3,2012,p8.

2002م قامت الصين بسلسلة ائتمانية مدعومة بالنفط قيمتها 3مليارات دولار،لإعادة إنشاء البنية التحتية للبلاد إذ تعد أنجولا من كبار مزورديالسوق الصينيبالنفط الخام، و يتم اتخاذ نفس الترتيبات مع نيجيريا والدول الأخرى في أفريقيا.[1]

تقوم شركات الطاقة الصينية بتخصيص مبالغ ضخمة من التمويل والاستثمار والتطوير،ومد خطوط الأنابيب ونشر أعداد ضخمة من اليد العاملة الصينية،كالسودان إذ تعد أكبر مشروعات الطاقة للشركات الصينية،إضافة إلى الاستثمارات المماثلة في أنجولا،وتدخل الصين في مشروعات مشتركة مع حكومات وشركات الطاقة للدول الإفريقية،فهي تدفع أسعار عالية في عروض المناقصات للفوز على منافسيها في العقود الرئيسية الممنوحة من قبل الحكومات الأفريقية،هدفها أن تشغل مركز إستراتيجي عالمي في المستقبل،فلا تأخذ الصين في الحسبان مخاوف أمريكا أو غيرها من الدول الكبرى،فهي مستعدة للانخراط مع الحكومة السودانية رغم الأزمة الجارية في إقليم دارفور.[2]

كما عقدت الصين صفقة طاقة مع الزيمبابوي بقيمة 1.3مليار دولار أمريكي مقابل إنشاء ثلاث محطات حرارية تعمل على الفحم الحجري،وقد تستند زيمبابوي قيمة الاستثمار الصيني من مكامنها الغنية بالذهب والفحم الحجري،واليوم تزود إفريقيا الصين بنحو ثلث وارداتها النفطية، لذلك وجه الكثير من المنتقدين من أمريكا أنها تنتهج سياسة مركنتيلية في المنطقة لجني منافع اقتصادية ولكن الصين ترفض هذه الانتقادات بحجتين أولهما أن السياسة الصينية تبتعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والثانية أن الصين تضع أموالها في إفريقيا في خدمة الاقتصاد المحلي لإفريقيا.[3]

ا)-أشكال الوجود الإستراتيجي الصيني في أفريقيا:

1)-الوجود الديمغرافي:

إن إنشاء الشركات الصينية في أفريقيا تلتهاالهجرات الصينية إلى القارة للبحث عن فرص عمل في الخارج، كعمال تعاقدت معهم شركات متعددة منها شركات التعدين العاملة في

---

[1]- وينران ، جيانج،"النمو الاقتصادي في الصين و سعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم"،في **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**،تحرير.جمال سند السويدي.الإمارات العربية المتحدة:مركز الامارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1،2008م،ص340.

[2]- **المرجع نفسه**،ص341.

[3]- جون،جازقنيان،**مرجع سابق**،ص328.

إفريقيا،وبعد انتهاء مدة العمل مع هذه الشركات يستقرون في القارةمع ممارسة الأعمال ونشاطات تجارية أخرى التي اقتصرت في البداية على بيع الحاجات اليومية للعمال الذين مازالوا متعاقدين في تلك الشركات،والتي شكلت ديناميكية على المجتمعات في المناطق الريفية والحضارية في أفريقيا.[1]

2)-فرض النموذج الصيني:الوجه الآخر للقوة الناعمة الصينية:

اعتمدت الصين في فرض وجودها في إفريقيا على قوتها الناعمة، فهي لا تعتمد على القوة الصلبة فقط،فقد استخدمت الدبلوماسية التنموية والثقافية لتنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مع أفريقيا،فجمعت الصين بين مبدأ عدم التدخل، مع مطالبها في القارة منها الحل السلمي للنزاعات،على سبيل المثال شجعت الصين السودان على حل أزمة دارفور من خلال الحوار بدلا من القوة[2].

لقد لعبت الصين على كل جوانب هذه القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي مرغوب يقترب من النمط الإفريقي، بالاستناد إلى مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي والمؤسسات الاجتماعية؛ دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية[3].

ومن أساليب القوة الناعمة المستعملة لترويج «دبلوماسية الصحة» مع الشركاء الإفريقيين، من خلال علاقات بين الأطباء الصينيين وملايين الإفريقيين العاديين، إذ أجرت الصين تعاوناً منتظماً مع الدول الإفريقية في حقل الصحة عبر الزيارات الوزارية العديدة مع الزعماء الإفريقيين، لتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين، إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الإفريقية بأجهزة طبية مجّانية، وبرامج مشتركة لمعالجة العديد من الأمراض[4].

إن القوة الصينية الناعمة انتهجت أساليب أكثر حنكة عبر مجالات مختلفة منها الاقتصادية التجارية والثقافية،والاستفادة من كراهية الأفارقة للغرب خاصة الأمريكية التي كانت

---

[1]- وثيقة سياسات الصين إزاء أفريقيا،إذاعة الصين الدولية:
bic.cri.cn/81/2006/06/16/82@57484.htm

[2]- الصين و أفريقيا،**مركز دراسات الصين و آسيا:** http://chainaasia-rc.org/index.php?d=21&id=944

[3]-نعمة، كاظم،"الصين و الهيمنة الأمريكية الجديدة "،**مجلة دراسات إستراتيجية**، بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية، مج1 ،ع2،1995 م ،ص30.

[4]- عبد الرحمن،حمدي،**مرجع سابق**،ص42.

تستهدف تطويق الصين،وإظهار الصين كدولة نامية[1]. استفاد الصينيون من العامل التجاري في التغلغل في إفريقيا ومد النفوذ، بسبب تميز الإنتاج الصيني بالوفرة، وانخفاض التكاليف بما يناسب طبيعة الفقر في إفريقيا، وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي عبر أسواق إفريقيا الأكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصيني [2] فأصبحت الصين عولمة بديلة تتحدى العولمة التي تقودها القوى الغربية.

3- الوجود الاقتصادي:

دعم الصين للدول الإفريقية اقتصادياً عبر رعاية الصين لـ «منتدى تعاون الصين وإفريقيا» الذي أنشئ بمبادرة من بكين عام 2000م, وضم 46 دولة إفريقية،حيث تعهّدت الصين بالمساهمة في تنمية الموارد البشرية في إفريقيا بتأسيس صندوق يُدار بإدارة صينية إفريقية مشتركة، ويستخدم من قبل وزارات صينية مختلفة [3]،(شؤون خارجية، تجارة، تربية ، زراعة، وصحة) لكي يتم تدريب الموظفين الإفريقيين.

4- الوجود السياسي:

أدى تنامي الدور الاقتصادي للصين واتساع رقعة مصالحها في المنطقة إلى تنامي دورها السياسي وتعيين مبعوث صيني خاص للشؤون الإفريقية، وانخراط بكين في قضايا القارة ونزاعاتها،وكذلك انخراط الصين في قوات حفظ السلام الدولية المرابطة في مناطق النزاع والتوتر في دول القارة، لتصل مساهمتها إلى نحو أربعة آلاف جندي، لتصبح أكبر دولة في العالم من حيث المساهمة بقوات حفظ السلام، علما أن الصين كانت تعارض مبدأ فكرة القوات الدولية بمجملها وتعتبرها تدخلًا في الشؤون الداخلية للدول[4].

5- الوجود الأمني:

إن التواجد الصيني العسكري في بعض الدول الأفريقية يعتبر مؤشراعلى أمور عدة،فمن خلال قواعدها العسكرية الجديدة تسعى إلىتأمين سفنها التجارية من القراصنة، و تأمين طريق الحرير، إذ تهدف المبادرة إلى إنشاء شبكة طرق برية وبحرية تجارية تربط الصين مع الشرق

---

[1]- عبد الرزاق،بشير هادي،**مرجع سابق**،ص280.

[2]- خالد ، حنفي علي،**مرجع سابق**،ص125.

[3]- لحسن،الحسناوي،"التنافس الدولي في أفريقيا:الوسائل و الأهداف"**المجلة العربية للعلوم السياسية**،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2001م،ص34.

[4]- نعمة، كاظم،**مرجع سابق**،ص33.

الأوسط وأوربا، وبالتاليفإن قواعد الصين العسكرية في الدولة الإفريقية منها قاعدة جيبوتي، ستساعد الصين عل تحقيق هدف طريق الحرير[1]. حيث تمر الصادرات الصينية يوميًّا من خليج عدن وقناة السويس إلى أوروبا وتبلغ قيمتها مليار دولار،ووفقا للسياسة الدفاعية الصينية فإن القوات المسلحة ستعمل على خلق وضع إستراتيجي ملائم للتنقل.[2]

المبحث الثالث:الأهداف الجديدة للإستراتيجية التجارية الصينية في أفريقيا:

إن تركيز الصين على القارة الأفريقية ينطوي بالأساس على الجوانب الاقتصادية،إلا أن التعمق أكثر والبحث في الجوانب الأخرى، فنجد أن الصين تعمل على تحقيق أهداف متعددة وبعيدة المدى تتجاوز الجوانب الاقتصادية تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي.

أولا:الأهداف الاقتصادية وتأمين مصادر إمدادات نفطي:

لطالما كان هدف سياسة الصين الخارجية هو تعزيز وتطوير التعاون الودي مع جميع البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية،فالمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين الصين والدول الإفريقية، والتي اقترحها القادة الصينيون خلال زياراتهم لإفريقيا في الثمانينات لتكريس التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الطرفين، وهي المساواة وتحقيق التقدم المشترك.تهدف المبادئ التوجيهية لتفاعل الصين إلى بناء صداقة صينية أفريقية وتوطيد العلاقات الاقتصادية من أجل المنفعة المتبادلة.فتقوم الصين على التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في إفريقيا، وتدعم جهودهم الرامية إلى النهوض بالاقتصاد لتحقيق الأهداف الرامية.[3]

حددت الصين الهدف طويل المدى للتعاون الصيني–الأفريقي حيث أصبح التفاعل التجاري مع الشركات الخاصة من الجانبين الفاعلين الرئيسيين في التعاون الاقتصادي، مما فتح بعدا للتفاعل بين الجنوب والجنوب. وبالتالي فإن إطار السياسة الاقتصادية بين الصين وإفريقيا يوفر الأساس للمنفعة المتبادلة عن طريق التفاعل التجاري. إن تعزيز التشاور والتنسيق بين الصين جديدا وإفريقيا تتاح لهما فرصة لتكثيف الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الناجمة عن

---

[1]- الاستثمارات الصينية بإفريقيا:كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية؟
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014429114833298916

[2]- لحسن،الحسناوي،**مرجع سابق**،ص53.

[3] -Henry Lee,Dan Shalmon,"China in to Africa,trade;aid;and influence",***Brookings Institution press***,Washington,2008,p109.

نسقالعولمةالحالية،ولإحداث تغيير إيجابي في النظام الدولي يستفيد منها الطرفين على المدى الطويل.[1]

ثانيا:الأهداف الدبلوماسية للسياسة الصين في أفريقيا:

I)-قضية تايوان:

كانت الصين تحتل المقعد الدائم للصين في الأمم المتحدة منذ1949م، واستمر الاعتراف الأفريقي بتايوان حتى عام 1971م،فمنذ ذلك التاريخ انتقل الاعتراف الدولي والأفريقي من تايوان الوطنية إلى الصين الشعبية التي أصبحت الممثلة الشرعية للصين في الأمم المتحدة، التي كانت إفريقيا لها يد في هذا المكان الذي حظيت به الصين،تبذل الصين كل جهودها على تهميش تايوان سياسيا ودبلوماسيا في أي مكان وفي كل مناسبة، إذ تعمل الصين على استغلالها للساحة الإفريقية، وفي نفس الوقت تعمل الصين على إعادة ربطها بالبلد الأم معتمدة على سياسة النفس الطويلة وتقديمها تنازلات سياسية اقتصادية،إذ يعتبر أبرز تنازل قدمته الصين لتايوان مشاركتها في بعض الأنشطة الدولية والإقليمية شرط أن تقبل تايوان إعادة الوحدة الصينية تحت شعار دولة واحدة ونظامان.[2]

فهمت الصين وجود تايوان على الساحة الإفريقية بتعزيز وجودها على كل المستويات ما أدى إلى تحول دول القارة نحو الصين الشعبية، وذلك من خلال ما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية،وسلاح المساعدات في تقليص دور تايوان والضغط على الدول الإفريقية خاصة ذات الأهمية الإستراتيجية بقطع علاقتها بتايوان، بحيث نجحت إستراتيجية الصين في تهميش تايوان دبلوماسيا في إفريقيا، وفي باقي مناطق العالم. وتبنت الدول الأفريقية سياسة واقعية والتي فرضت عليها قطع علاقتها مع تايوان وتعزيز علاقتها مع الصين الشعبية[3].

II)-أفريقيا سلاح صيني لمواجهة الضغوط العالمية في الأمم المتحدة:

من أهم أهداف الإستراتيجية الصينية الإفريقية تشكيل مناصرين في هيئة الأمم المتحدة ضد القرارات التي يقدمها الغرب للصين، إذ عملت الصين على استغلال القضايا الأفريقية لتعزيز

---

[1]-**Ibid,**p112.

[2]-Farhana paruk,Garth Shelton,"The Forum on China-Africa cooperation,A strategic opportunity",***Institute for security studies,***monograph 156,December 2008,p67.

[3]-Anthony Caubin,la cooperation économique Chinoise en Afrique de l'ouest:L'exemple de la cote d'Ivoir,mémoire de recherche,spécialisation en science politique, Université detoulouse,promotion2010, p20.

وجودها على الساحة الدولية،ففرضت نفسها على أفريقيا بأنها حامية القارة خاصة بعد تراجع النفوذ الأوروبي،وفي الوقت نفسه لا تتدخل الصين في قضايا التي تتعلق بالديمقراطية،وفي المقابل كانت الصين تطلب الدعم من الأفارقة لسياستها الخارجية وأيضا في مطالبها في تحديد المناطق الاقتصادية في بحر الصين.[1]

لعبت إفريقيا دورا كبيرا في دعم السياسة الصينية الأممية،بحيث تقوم بتعطيل كل المشاريع الغربية المقدمة للأمم المتحدة كقضية حقوق الإنسان في الصين، إذ أنه فيالتسعينات قدمت إلى الأمم المتحدة على مدة سبع سنوات متتالية من طرف بعض الدول الغربية حول وضع حقوق الإنسان في الصين، وذلك بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للصين،إلا أن التأييد الذي قدمته الدول الإفريقية للصين لم يتم العمل في هذا المشروع ولو مرة.[2]

III)-مسألة التعريف بالمناطق الاقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي:

لهذه المنطقة أهمية كبيرة،بحيث يضم كميات كبيرة من النفط يفوق مخزنات أوروبا وأمريكا اللاتينية معا،إذ تعرف هذه المنطقة خلافات كبيرة بين الصين واليابان وبعض من الدول المجاورة كالفليبين وماليزياوفيتنام بالمطالبة والاستحواذ على هذه المنطقة،إذ تسعى الصين للحصول على دعم الدول الأفريقية في منظمة الأمم المتحدة لتعريف مناطقها المحصورة في بحر الصين الجنوبي.[3]

IV)-خلق نظام دولي متعدد الأقطاب:

تعمل الصين على إقامة نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية التي تتسم بالمساواة والثقة المتبادلة في المجال السياسي،والتعاون الدولي بالاعتماد على الربح المتبادل في المجال الاقتصادي،فتعمل الصين على زيادة مساعدات المالية الغير المشروطة وتشجيع تبادل الزيارات،فتهدف الصين من خلال سياساتها إلى صرف القوى الغربية من أفريقيا،فمكانة القارة الأفريقية وموقعها الاستراتيجي جنوب أوروبا[4]، تعد حقلا تجاربا للسلاح الصيني غير المسموح به من طرف الغرب ومكانالاستعراض العسكري،وأنشأت مصانع للسلاح في العديد من الدول

[1]-**Ibid**,p20.
[2]-**Ibid**,p21.
[3]- عبد الرحمن أحمد عثمان،***مرجع سابق***،ص119.
[4]- مجدي،حماد،"محددات الصراع الدولي في القارة الإفريقية"،**مجلة السياسة الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام ،ع50،أكتوبر1988م،ص50.

الأفريقية،إضافة إلى إشرافها على تدريب 1500جندي أفريقي، بغرض تحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة في حماية الأمن القومي الصيني[1].

لا يقتصر التقارب الصيني الإفريقي على تدعيم العلاقات الاقتصادية فقط، بل له مدلولاً سياسيًّا أيضًا وهو رغبة الصين في تغيير قطبية المجتمع الدولي، حيث إن المجتمع الدولي هو مجتمع أحادي القطبية، وتسعى دولة الصين إلى جعله عالمًا متعدد الأقطاب، ولذلك تعمل الصين جاهدة على التقارب من الدول النامية لتكون هي القائدة لهم في المجتمع الدولي، ولذلك تقترب الصين من الدول الإفريقية النامية، كذلك تعتمد الصين على الكتلة التصويتية الكبرى للدول الإفريقية لتغيير عددٍ من الاتفاقيات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا المتعلقة بالملكية الفكرية.[2]

المبحث الرابع:تقييمالإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا(الفرص و التحديات):

منذ أن انتهجت الصين سياسة الإصلاح تبنت القيادة الصينية استراتيجيات عديدة منها إستراتيجية التوجه إلى الخارج،والبحث عن كل مايمكن أن يخدم الاقتصاد الصيني في الداخل ومصالحه في الخارج وتأمين احتياجاتها من النفط في الأسواق العالمية،والبحث عن المواد الأولية اللازمة لاقتصادها الناهض.

تركت الصين تأثيرا في إفريقيا تجلى في جانبين جانب إيجابي وآخر سلبي،فعلى الجانب الإيجابي نجد أن الطلب الصيني للنفط أسهم في الطلب العالمي على المواد الخام التي تحتويها الأراضي الأفريقية وارتفاع أسعارها الذي انعكس إيجابيا على الدخل القومي الفردي للصين،وتحسين مستوى معيشة الشعوب الإفريقية[3]،وأسهمتالصين في تحسين البنى التحتية للدول الأفريقية وسرعة تلبية احتياجات القارة،وانعكس الجانب السلبي في المعانات التي تمر بها الشركات الوطنية التي تنافسها الشركات الصينية،إضافة إلى مزاحمة العمالة الأفارقة حتى في أبسط الأعمال للكثافة العمالة الصينية.[4]

---

[1]-Gean-Raphael Chaponnière," Chinese aid to Africa,origins,from andissues", in ***the new presence if china in Africa***,release: Meine pieter van Dijk(Amsterdam:the Eropean association of development research and training institutes,2009),p55.

[2]- مجدي،حماد،**مرجع سابق**،ص62.

[3]- أحمد،حجاج،"التنافس الدولي على أفريقيا:الصين تعيد اكتشاف أفريقيا،**مجلة السياسة الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام،ع163، جانفي 2006م،ص66.

[4]- حكمات عبد الرحمن،***مرجع سابق***،ص 83.

تسعى الصين جاهدة لإنجاح تجربتها وتقديمها كنموذج يقوم وفق رؤيتها، على أساس الاحترام والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فتُتهم الصين من طرف الغرب بأن معوناتها واستثماراتها في القارة تفتقر إلى الشفافية،وتقوم بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، إلا أن الصين تعتبر تلك الحجج ذرائع لتشويه سمعتها لا غير، و تحاجج أن الشعوب الأفريقية تحتاج إلى التنمية، وأن الوجود الغربي في أفريقيا لأكثر من أربعين سنة لم يحدث ما أحدثته الصين رغم حداثة عهدها من منافع وفوائد للقارة،إذ ترى الصين أن غياب التنمية في بعض من مناطق القارة هي سبب المباشر للتوترات والأزمات التي تعاني منها.[1]

مع اتساع رقعة مصالح الصين ونفوذها في أفريقيا انغمست أكثر في نزاعات القارة،إذ تتعرض منشآت ومراكز الصين للهجومات في بؤر التوتر،فقامت الصين بإجراءات عملية للتخفيف للتعامل مع هذه التحديات، بإنشاء فرق خاصة في وزارات الخارجية، وتعزيز مشاركتها في قوات حفظ السلام الدولية.

أنشأت الصين صندوق تنمية الموارد البشرية الأفريقية الذي يدرب أعداد هائلة من أبناء دول القارة من أجل رفع مستوىتعليمهم،إضافة إلى تخفيض الديون عن بعض الدول،وتجري الصين تعاونا منتظما مع الدول الإفريقية في حقل الصحة من خلال الزيارات الصحية والإمدادات المجانيةبالأجهزة الطبية،والذي يعتبر أحد مؤشرات القوة الناعمة الصينية في القارة.[2]

ومن وجهة النظر الإفريقية، تسعى القارة السمراء لتوطيد علاقاتها مع الصين، وذلك لأن الصين هي شريك ليس له أي طموحات استعمارية، وذلك لأنها عانت لمدة عقود طويلة من الاستعمار سواء كان من الجانب الأمريكي أم الأوروبي[3]، فالصين تُقَدِّم دعمًا ومساعدات للدول الإفريقية دون أي شروط مسبقة، ولا تشترط إعادة التقييم الهيكلي مثل البنك الدولي[4]، كما أنها تحترم ثقافات الدول الأخرى، بالإضافة إلى أن الدول الإفريقية فقيرة الموارد، وتسعى لزيادة علاقاتها بالصين، كي تدعمها برأس المال اللازم لنهضتها.

---

[1]- عزت، شحرور،"العلاقات الصينية الأفريقية الفرص و التحديات:وجهة نظر صينية"،**مركز الجزيرة للدراسات**،أبريل2014م ،ص6.

[2] Deborah Brautigam,***the dragon's gift,the real story of china in Africa***(New York:University press,2009) ,p p48,50.

[3]- طارق عادل،الشيخ،"الصين و تجديد سياساتها الأفريقيا،**مجلة السياسة الدولية**، مصر:مؤسسة الأهرام، ع106 ،أبريل2004م،ص 22.

[4]- نعمة، كاظم،**مرجع سابق**،64.

أصبحتإفريقيا سوقًا واعدة للمنتجات والسلع الصينية،فالمشاريع الكثيرة التي أنجزتها الشركات الصينية من شأنها أن تعزِّز الوجود الصيني في القارة، وتضمن لها أيضًا مزيدًا من الكسب والثقة داخل دول المنطقة في شأن مستقبل تواجدها، ولكن في نفس الوقت ستواجه تحديات وعقبات في طريقها،ومن أهم هذه التحديات نجد منها:[1]

الانتقادات الموجهة للصين من الغرب،وهذا بسب نفوذها المتنامي في القارة،ودورها الاستثماري، ونشرها للثقافة الصينية من خلال إنشاء معاهد لتدريس اللغة الصينية، وأيضًا نشر الثقافة الصينية فيها،والوجود العسكري في القارة، كما أصبحت الصين الشريك لاقتصادي الأكبر للأفارقة فإن الاتهامات الغربية للصين تزداد يومًا بعد يوم[2]. فيقول الغربيون أن الصين تحاول إنشاء إمبراطورية جديدة في إفريقيا عبر الاقتصاد والتجارة.

كما أنه من الملاحظ وجود عدم الاستقرارالذي ينشأ في بعض دول إفريقيا التي فيها استثمارات كبيرة للصين، ولعل إثيوبيا خير دليل على ذلك، فمن المعلوم أن إثيوبيا عاشت في الأشهر الأخيرة أحداثًا دامية وفوضى عارمة هزَّت النظام الإثيوبي، وهذا الأمر لو تكرر من شأنه أن يعوق المشاريع والشركات الصينية فيها. خصوصًا أن عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية[3].

والوجود العسكري الصيني الجديد، بالإضافة إلى معارضة إفريقيا للسياسة الصينية في القرة التي تتمثل في معارضة جماعات المصالح لإغراق الأسواق الأفريقية بالبضائع الصينية الزهيدة الثمن التي تؤدي بإضرار مصالحها وتهديد الصناعات المحلية في هذه الدول.تواجه الصين الكثير من العقبات فيما يخص الثقافة واللغة والدين،حيث يفرض على العملاء الصينيين في أفريقيا أن يتعلموا لغات السائدة في الدول الأفريقية.[4]

ولتعزيز فرص نجاح الصين في القارة يجب عليها أن تضع خطط لإدارة الاضطرابات القصيرة الأجل،مع بناء علاقات قوية مع السلطات المحلية من أجل فاعلية التأثير في المشهد

---

[1]- مغاوري،شلبي،"الولايات المتحدة الأمريكية و الصين:قطبية ثنائية جديدة"،**مجلة السياسة الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام ،ع 189 ، ب س ن، ص69.

[2]- حسين قوادرة،**مرجع سابق**، ص36.

[3]- طارق عادل،الشيخ، ص53.

[4]- كريس ألدن،***الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟*** (ترجمة:عثمان الجبالي المثلوثي).لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1،2009،ص127.

البيروقراطي السياسي والمحلي،وعلى الدول الأفريقية أن تستفيد من المشاريع الصينية والمعارف التي تقدمها في جميع المجالات،إذ تعتبر البنية الحقيقية للتنمية.[1]

رغم استعمال الصين لأدوات القوة الناعمة،إلا أن أدوات القوة الاقتصادية هي التي تلعب الدور الأساس في العلاقات الصينية الأفريقية،إذ تبنت مبادئ ساهمت في توسعها وتنشيط التجارة والاستثمار بينهما،بالإضافة إلى دفع التنمية للبنية التحتية بدول القارة،وساهم هذا التوسع في دعم مبادرة"الحزام والطريق" التي دعا إليها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" عام 2013م.[2]

من أهم التحديات التي ستواجه الصين في القارة الأفريقية نستخلصها في النقاط التالي:[3]

– بالرغم من تعاون الصين مع القارة الأفريقية في شتَّى المجالات، إلا أن هناك بعض المخاوف التي تساور الأفارقة بأن ذلك من الممكن أن يكون فخًّا للديون،إذ تخاف مستقبلا من أن ترغم الدول الأفريقية على التخلي عن سيادتها أو جزء منها للدولة الصينية، وذلك مثل ما حدث مع دولة سريلانكا، حيث كانت الدولة الصينية الداعم لها بعد انتهاء الحرب الأهلية فيها، وذلك لكي تتمكن من إعادة بناء البنى التحتية الخاصة بها، لكن عانت الدولة فيما بعدُ من تفاقم الديون الخارجية، ولم تستطع تسديدها لذلك اضطرت للتخلي عن جزء من سيادتها، وتخلت عن ميناء "هامبانتوتا"، وكذلك بالنسبةلباكستان التي سلمت ميناء "جوادرا"الإستراتيجي الذي يمر عبر طريق الحرير الصين.

– كما أن القارة الإفريقية تعاني من أكبر نسبة فقر في العالم؛ حيث يعاني47% من سكانها من الفقر، وتبلغ نسبة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية حوالي30%، وتصل بها نسبة البطالة إلى حوالي70%، وتجاوزت ديون القارة السمراء حوالي 400مليار دولار، ونظرًا لتفاقم المشكلات الاقتصادية تكون قدرة القارة الإفريقية في تضاؤل مستمر على الوفاء بالديون الخاصة بها.

– بالإضافة أن هناك بعض الآراء الغربية التي تشير أن الصين هي العائق الوحيد لعملية السلام والأمن في المنطقة، خاصة في المناطق الغنية بالنفط، وهذه الحالة متمثلة في دولة دارفور،

---

[1]- **المرجع نفسه**،ص128.

[2]- على نافعة،"السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي:المغرب نموذجا"،في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**،تحرير.عمار شرعان. ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية،بدون ذكر الطبعة،2017،ص303.

[3]-عبد الرحمن،حمدي،"سياسات التنافس الدولي في أفريقيا"،**مجلة السياسات الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام،ع2005،2م،ص33.

وكذلك تعمل الصين على دعم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، مثل دولتي زيمبابوي والغابون، وكذلك تعمل الصين على السيطرة على كافة الموارد الطبيعية التي توجد في القارة الإفريقية، من خلال منفذ التجارة، بالإضافة إلى أنها مُلوِّث حقيقي للقارة السمراء.

خلاصة واستنتاجات:

– من خلال ما سبق نستنتج أن على مدار السنوات الماضية، عززت الصين باستمرار العلاقات الإيجابية مع إفريقيا. في حين أن تعقيدات فترة الحرب الباردة شجعت التغييرات والتكيف مع سياسة الصين تجاه القارة ، فإن الالتزام بتحرير إفريقيا لم يتعثر مطلقًا في فترة ما بعد الحرب الباردة فاستجابت الصين للقضايا الأفريقية بوضع آرائها بعين الاعتبار، مع تشجيع الحلول المقترحة من طرفها، علاوة على ذلك ناشدت الصين المجتمع الدولي باستمرار العمل من أجل السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

– فبعد سياسات الانفتاح الصيني،والنمو الاقتصادي المتزايد،تبنت الصين إستراتيجية التوجه نحو الخارج من أجل تأمين احتياجاتها النفطية التي تساعدها على بناء اقتصادهافتحولت شركات العولمة التي حددتها السلطات الصينية إلى أفريقيا، من خلال منحهم قروض تفضيلية،ومساعدات،واستثمارات متنوعة.

– تسعى الصين جاهدة ليكون لها الكلمة العليا في المجتمع الدولي، وكذلك تسعى دائمًا إلى تدعيم علاقاتها مع الدول النامية لكي تكون سندًا لها أمام المجتمع الدولي، ولكي تكون حائلاً دون حصول الهند على مقعد دائم في مجلس الأمن، وكذلك لتستخدم الدول النامية في عزل تايوان حتى تتمكن من استردادها مستقبلاً، وكذلك تسعى الدول الإفريقية دائمًا إلى التعاون مع الصين، لأنها بحاجةٍ دائمة إلى رؤوس الأموال الصينية لتدعيم البنى التحتية الخاصة بها، وتدعيم أركان دولها.

– فنلاحظ قدرة الصين علي كسب وإغراء الدول الأفريقية، فهي تستخدم أسلوب الإغراء والنفع المتبادل، حيث شكل فضاء للتباحث بين رجال الأعمال وصناع القرار من كلا الطرفينلإعلان توقيع صفقات تجارية جديدة، مما أتاح للصين وأفريقيا فرصة لتكثيف الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الناجمة عن العولمة،والسعي من أجل نظام سياسي واقتصادي دولي عادل.

– وجود الصين في أفريقيا يمثل مرحلة جديدة للمشاركة بينهما،إذ تم تغيير إستراتيجية الصين التي كانت ترتكز على الفرص الاقتصادية فحسب،إذ اتسع انخراطها مع الدول الأفريقية ليشمل مجالات

عديدة منها التعاون الدبلوماسي،الثقافي،والأمني،حيث تغطي السياسة الخارجية للصين القارة بأكملها ولا تقتصر على مناطق معينة.

– تتبع الصين منهجا ذكيا في تقديم مساعداتها المالية والتنموية للدول الأفريقية لضمان استثمارها على الوجه الكامل،أصبحت أفريقيا هدفا مفضلا للاستثمارات الصينية في سياق إستراتيجية عولمة شركاتها الكبرى،المشجعة من طرف حكومة الصين.

– من خلال تأسيس منتدى التعاون الصيني–الأفريقي الذي يعد أداة مثالية لتطوير الشراكة وبناء تحالف صيني أفريقي قوي يستفاد منه على المدى الطويل،فبوضع الصين لركائز عديدة التي تحكم العلاقات بينهما استطاعت الصين أن تحافظ على هذه العلاقات مع الدول القارة،فالقطيعة لن تستمر بل أعيد التعاون خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

–إن العلاقات بين الطرفين علاقات تعاون وشراكة رابحة بينهما وليستمكرسةالهيمنة،أو الاستعمار الصيني الجديد كما يسميها المنتقدون الغربيون للوجود الصيني في إفريقيا، والذي سيعود بالنفع على أفريقيا باعتبار الصين من أكبر الاقتصاديات العالم نموا.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع الإستراتيجيات الصينية و منها إستراتيجية التجارية لطريق الحرير و اتخاذ القارة الأفريقية كمجال لإستراتيجيتها الجديدة، و التي قمنا باختبار لصحة الفرضيات و التي من خلالها توصلنا لنتائج التالية:

– إن المصطلحات التي تطرقنا إليها في الدراسة منها مفهوم الإستراتيجية الذي يعتبر من أقدم المفاهيم التي عرفتها البشرية،إذ كان أول ظهورها في المجال العسكري ثم انتشر استعماله ليشمل جميع المجالات و الأنشطة الإنسانية،نجد منها الإستراتيجية التجارية التي تبنتها الصين بإقامتها بمجموعة من البرامج و أنشطة عمل لتوسيع مشاركتها على المستويين الإقليمي و الدولي، من خلال تركيزها على السلع و المبادلات التجارية،إذ بدأت الصين في التقدم نحو طريق التصنيع الحديث ذات هياكل شاملة،توسعت تجارة الصين بشكل أسطوري،إذ تعد مستوردا و مصدرا مهما للصناعات.

– تمتلك الصين كافة المقومات الطبيعية بفضل شساعة مساحتها التي توفر عمقا استراتيجيا وإطلالتها على طرق الموصلات البرية و الممرات البحرية التي تؤثر في سير حركة التجارة الدولية،و المقومات السكانية لكونها أكثر دول العالم سكانا، و إمتلكها لأكبر جيش في العالم إضافة إلى اقتصادها الذي يتميز بالسرعة في النمو، والديناميكية التي يتصف بها السوق الصينية،و تمتلك إرث حضاري وتاريخي و التي تعتبر أعرق حضارة على وجه البشرية،ذات ثقافة كنفوشيوسية المنتشرة في العديد من دول آسيا ككوريا و اليابان و غيرها.إلى جانب القيادة الصينية التي وضعت إستراتيجيات لكيفية توظيف الإمكانيات المتوفرة من اجل دعم مكانة الصين عالميا وإقليميا.فبفضل قدراتها و إمكانياتها تعد دولة محورية في التفاعلات السياسية و الدولية.

– بعد أن تسلم القيادة الرئيس "دينغ هسياو بنغ" و الذي خلف الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ"، باشرت في العمل و تكملة الإصلاحات البلاد التي مست جميع القطاعات،فلم تقطع الصين في الإصلاح السياسي شوطا كبيرا بما يؤهل نظامها السياسي لأن يتحول إلى قدوة للآخرينولكن لا شك أن أي إصلاح سياسي سيؤدي إلى التطور الاقتصادي بحيث يتماشيان معا،فكان لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية مؤشر على التطور الاقتصادي وعلى صحة مسارها الإصلاحي و هذا لتبنيها سياسات جديدة و نظاما اقتصاديا مزدوجا،بحيث جمع بين الاشتراكية و الرأسمالية الاقتصادية التي تتوافق مع توجهات السوق العالمي التي تغيرت بشكل كبير بفعل قوى العولمة، ،فرفعت الصين جميع القيود التي كانت عائقا على الصناعة،و نجحت في تحقيق الهدف

الإستراتيجي التي خططت له ان تزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي أربعة أضعاف ما كانت عليه في الثمانينات كما ساهمت عملية الإصلاح في تغيير المفاهيم والأعراف التي كانت سائدة إبان العهد الشيوعي السابق.

– استطاعت الصين في عهد "جيانغ نسه مين" من أن يعيدوا خطوط الحوار و الاتصال مع القوى الدولية بعد أن قاطعت تلك القوى الصين إثر أحداث" تيان أن مين"،فقامت الصين بشراكات إستراتيجية مع الدول الكبرى و الدول النامية خاصة،فل تتوقف عند هذا الحد بل قامت باحتواء القوى الاجتماعية و الاقتصادية من رجال الأعمال و الرأسماليين و المثقفين، وبدأت بإستعاب أعضاء جدد كانوا في الماضي ينظر إليهم أعداء،فحسنت من قواتها البرية و ركزت على التحديث التكنولوجي لقواتها الجوية و البحررية،و طورت بناء الثقة مع دول آسيا المجاورة لها، فهذه السياسات تضمن وصول الصين إلى الموارد التي تخدم اقتصادها، والتقليل من إمكانية وقوع صرا دولي من شأنه ان يعيد سياسات الصين المحلية من توازن بعيد المدى إلى الإنفاق الدفاعي قصير المدى.

– أخذ الحزب الشيوعي يستفيد من دروس فشل الأنظمة الشيوعية في تحقيق استراتيجياتها لمواجهة القوى المهيمنة، تبنت الصين إستراتيجية الحرب دون الدخول فيها. فحققت الصين إنجازات اقتصادية كبيرة منذ تأسيسها،و استطاعات الحفاظ على معدلات نموها الاقتصاد لسنوات ممتدة،التي دفعتها إلى الصعود إلى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت الصين أن تحقق طفرة صناعية غير مسبوقة و حصلت بذلك على لقب مصنع العالم، كما أ،ها باتت أكبر دولة مصدرة في العالم، ما أهلها لتحقيق فائض تجاري مع معظم دول العالم.

–لتتمكن الصين من مواصلة صعودها و توسعها أطلقت إستراتيجية تجارية جديدة تحت اسم "مبادرة الحزام و الطريق" الذي هو إحياء لفكرة "طريق الحرير" القديم الذي كان يربط الصين بالعالم الخارجي قبل ألفي عام، فتنطوي المبادرة الجديدة على ملامح و أبعاد عديدة أكبر وأوسع مما كان عليه طريق الحرير القديم، إذ نجحت الصين في إجتذاب الدول المنظمة إلى المبادرة التي تربط آسيا،أوروبا و أفريقيا.يتيح القدرة على حل العديد من المشكلات التنموية ليس في الصين و حسب و إنما في جميع الدول المشاركة فيه،كتنمية الأقاليم الصينية الفقيرة و إحداث التوازن في النمو الاقتصادي بين مختلف المناطق، فبنسبة للدول المشاركة ستوفر فرصة كبيرة لتطوير بنى التحتية،إذ تقوم المبادرة على مبادء السلام و التعاون و الانفتاح والشفافية،و المنفعة

المشتركة.فاستلهمت الصين من طريق الحرير القديم فكرة أهمية توثيق العلاقات الدبلوماسية في تأمين طرق التجارة،و اقتناء سبل السلمية لتحقيق التقدم و التنمية.

– توجد الكثير من الدول العربية على مسار طريق الحرير، بحيث تستفيد من الاستثمارات الصينية الضخمة وسط قلق من هدف الصين في ربط هذه الاقتصادات بديون و مصالح اقتصادية ضخمة ستجعل منها عملاقا تجاريا لديه كافة الإمكانيات لضمان إزدهارها.

– لم يعد مشروع طريق الحرير الاقتصادي الصيني مجرد خطة إذ تعمل على جبهات تطاول كلا من القارات الثلاث لتنفيذ إستراتيجية تجارية تعتبر الأضخم في العالم، من حيث الربط التجاري من جهة،و حجم الاستثمارات الصينية التي تضخها في الاقتصاديات المستهدفة بالمشروع من جهة أخرى، فتمكن هذه المبادرة من رفع حجم التجارة مع دول الحزام،فالصين ستكتسب أهمية جيوسياسية في حالة تأسيس هذا الطريق،و الكثير من الدول سوف تستفيد من تصدير المنتجات الصينية لها.

– تواجه هذه المبادرة تحديات عديدة،كمرور مسار الطريق على مناطق ذات كثافة سكانية قليلة،و التهديدات الأمنية جراء تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي و القرصنة، و كذلك انعدام الاستقرار في العديد من الدول المشاركة،و في نفس الوقت سيرجع بالإيجاب عل العديد من الدول إذ يتيح لها حل المشاكل التنموية، و تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية وتطوير البنى التحتية التي هي في أمس الحاجة إليها،إلا أن هذه المبادرة ستبقي في الواقع مبادرة إستراتيجية اقتصادية تجارية تسعي من خلاله الصين إلى احتلال المرتبة الاولى عالميا،و مبادرة إستراتيجية جيوسياسية تعمل على زيادة نفوذ الصين و فرض العولمة الصينية على المستوى العالمي.

_ تبنت الصين في صعودها نظرية القوة الناعمة و ذلك في تركيزها على المبادلات التجارية و الثقافية،و نلمس هذه السياسة في سياساتها الأفريقية التي نجحت فيها الصين إلى حد كبير،عكس القوى الغربية، فيمكن القول أن العلاقات الصينية الأفريقية تطورت على مراحل عديدة مع مرور و اتخذت أشكالا مختلفة و متنوعة،فاستطاعت الصين من تقديم نفسها للأفريقية كبديل لسياساتها المحلية التقليدية و لعلاقاتها الخارجية و لممارستها الاقتصادية والاجتماعية.

–عملت الصين على إتباع سياسة مالية منتظمة، مكنتها من تعزيز نفوذها في القارة الأفريقية،أقدمت على إقراض العديد من الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة، و من الأليات التي

اعتمدت عليه الصين توسيع الاستثمارات في البنية التحتية في إطار مبادرة طريق الحرير،حيث قامت البنوك الصينية بتقديم قروض وفق شروط متساهلة،ما جعل بالدول الغير القادرة على تمويل مشاريعها كونها مهمة لدفع بالتنمية يتوجهون إلى الشركات الصينية.

– كون المسافة بين القارة الأفريقيا بعيدة و تكلفة النقل البرى العالية،شجعت الصين الدول الإفريقيا من إنظمامها إلى المبادرة،التي ستعود عليها بالنفع إذ تعتبر خاصة شمال أفريقيا بوابة الصين لمرور البضائع شمالا نحو أوربا عن طريق البحر الأبيض المتوسط و جنوبا نحو أفريقيا.

– تعرف الصين اختلالا كبيرا بين حجم استهلاك الطاقة الذي يشهد إرتفاع و بين الموارد الطاقوية الداخلية المحدودة و الذي يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الصيني، ما جعلها تتجه بإستراتيجيتها نحو الخارج عموما و نحو أفريقيا بالخصوص، فتأمين مصادر الطاقة يعتبر أحد أهداف الصينية للتواجدها في أفريقيا،فباعتبار الصين اعتمدت على سياسة تنويع تزويد بالنفط،فتعتمد على النفط الإفريقي بشكل كبير،كون النفط ذو جودة و سهولة تامينه قربه من مناطق إستخراجه،إضافة على اعتمدها على سياسات عديدة للحفاظ عل صورتها لدى الأفارقة وفق سياسة الربح المشترك المشترك.

– تستفيد الصين من كثرة العددية للدول الأفريقيا في المنظمات الدولية، و توظيفها لخدمة اهدافها الرامية إلى مواجهة الضغوطات الدول الغربية الواقعة عليها في مجال تحرير التجارة الدولية و محاصرة تايوان و تهميشها دوليا، إذ تعتبرها الصين جزءا منها.

في الأخير يمكن القول بإن الإستراتيجيات الصينية رامية إلى تغير نمط النظام الدولي كونها قوة اقتصادية ثانية و تجارية بالدرجة الأولى،و محاولة لبسط نفوذها في العالم، فهي دولة تجارية كبرى تستخدم الأسواق و رأسمال الدوليين بكثافة،و تهيمن صناعاتها التصديرية في الكثير من اقتصاديات الإقليمية الداخلية و توفر معظم رأس المال و تكنولوجيا المطلوبين لدفع بعجلة نموها إلى أسرع من ما كانت عليه، فيمكن القول أن سبب تحول الصين نحو القارة الأفريقية كان بالضرورة لاستكمال للإستراتيجياتها المتعددة الجوانب و أن الدولة تراعي لمصالحها أولا، و من مصلحة الصين ليست في أفريقيا فقط بل في العالم كله باعتبارها قوة عالمية.

أبدت الصين مرونة خارج حدودها الجغرافية و استطاعت الاستفادة من خلفية التاريخية لأفريقيا والتجارب السابقة لها من المستعمرين من الدخول إلى القارة و التواصل مع الدول الأفريقية،

و التركيز على الجانب الاقتصادي و حيازة الثقة عن طريق المشاريع الاجتماعية و خلق فرص العمل لتشغيل الأيادي العاملة هناك،فأثبتت الصين على توجهها إلى القارة إنه خيار إستراتيجي لما تحمله القارة من استثمارات واعدة و موارد هائلة، فتزايد واعتماد الصين على النفط الأفريقي و مزاحمتها للغرب في القارة و زيادة المساعدات الصينية والتبادلات التجارية بينهما، ستزيد معها الروابط و العلاقات التي تجمع بين الطرفين.

بطرح الصين لإستراتيجية التجارية " الحزام و الطريق" التي يتم عبرها تعميق الإصلاح و الانفتاح و التي يتفق مع اتجاه العصر إلى التعاون الدولي و التكامل الإقليمي مما سوف يؤدي إلى تغيرات عميقة فيما يتعلق بالنمو العالمي و التجارة و الاستثمار و تدفقات رأس المال تجاه القارة الأفريقيا،مما سيزيد من تعزيز العلاقات بين الطرفين.

ملاحق

ملحق رقم(1):

ن أسيا:

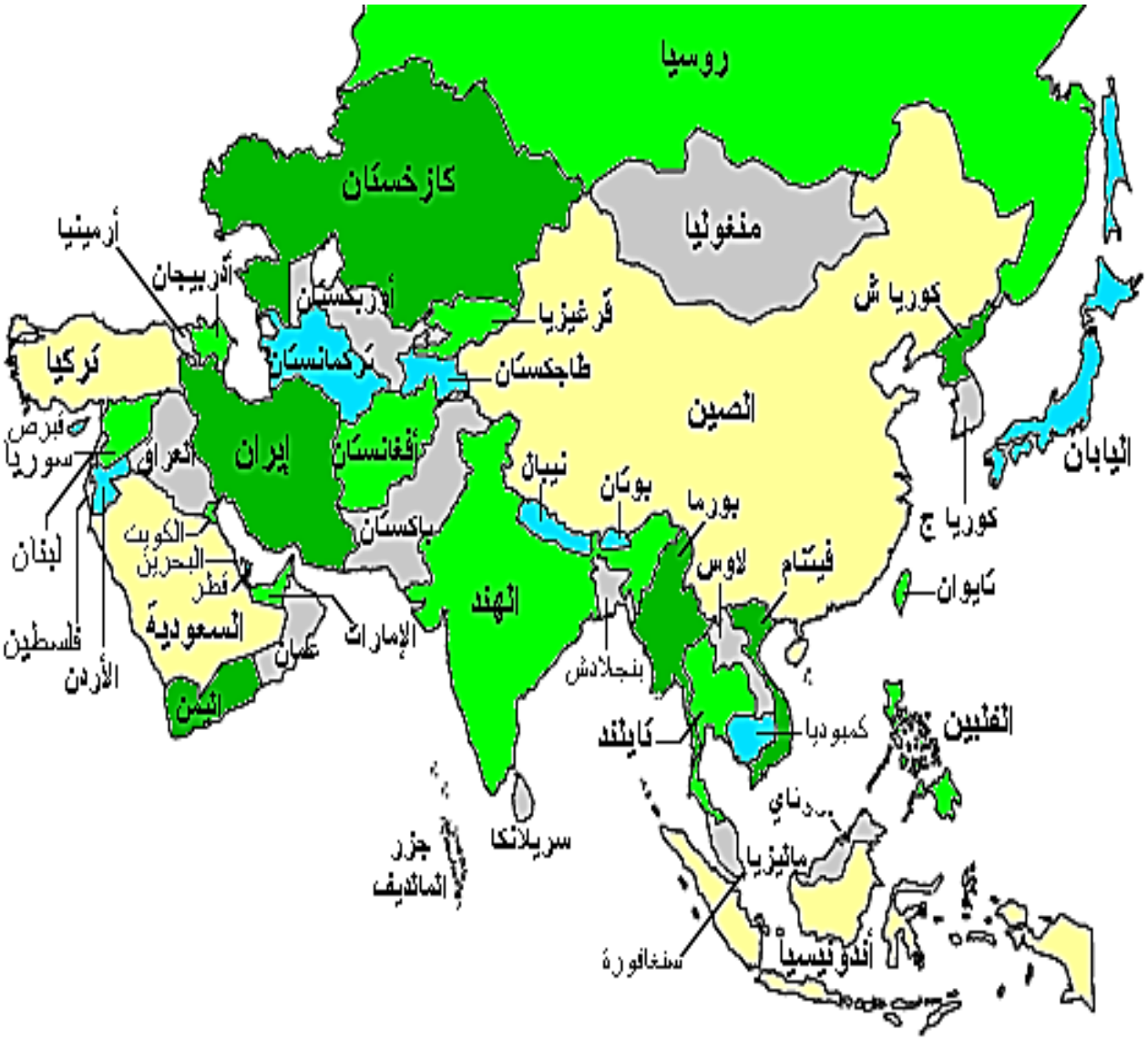

المصدر:معلومات عن قارة آسيا

http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=38

الملحق رقم (2):

خريطة دول الصين:

Source:china map and satellitr image, Geoscience News and Information,geology.com

الملحق رقم(3):

خريطة توضح الإمدادات الصينية إلى أفريقيا:

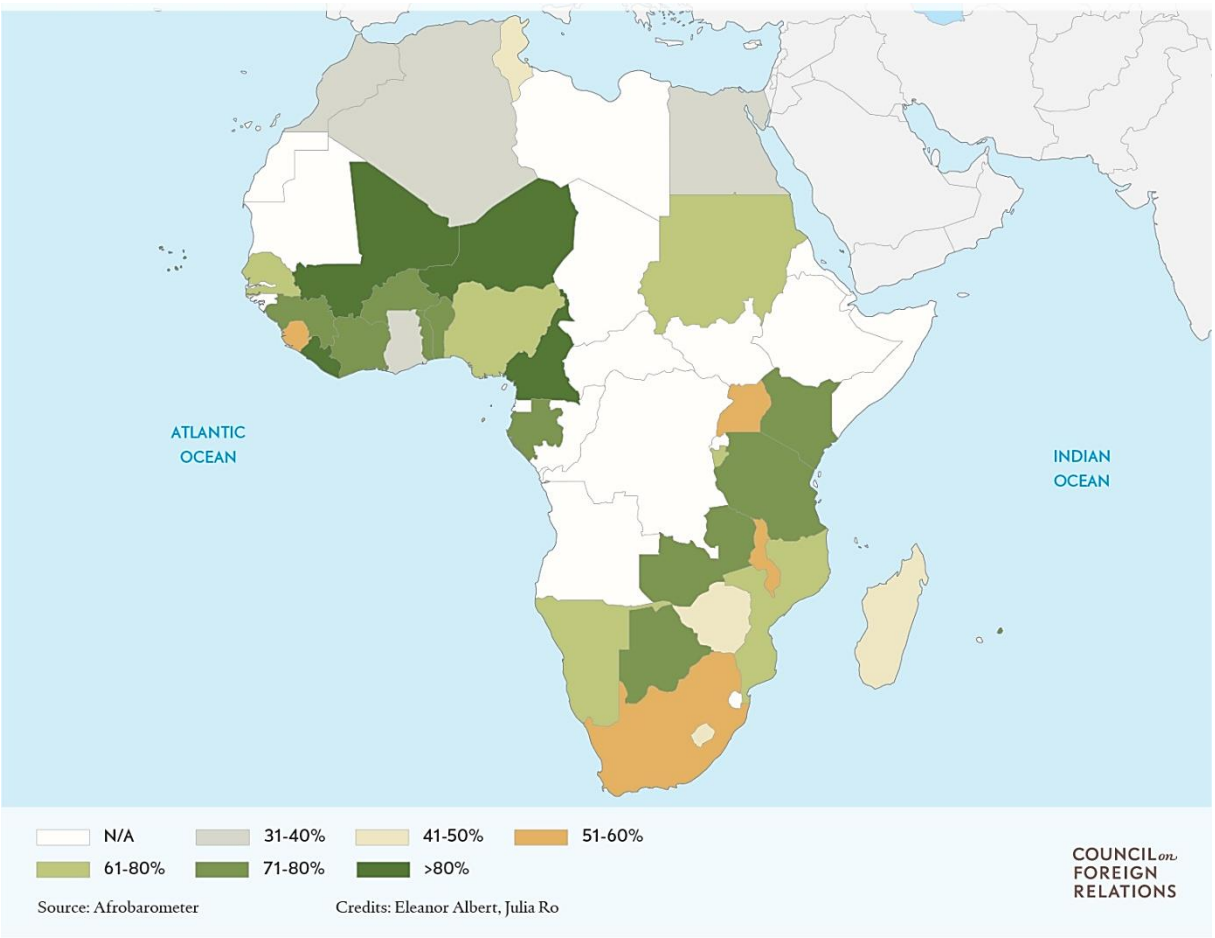

Source :Afro baromètre.

https://www.afrobarometer.org/

الملحق رقم(4):

خريطة بحر الصين الجنوبي الإستراتيجي:

Source :Political Map of South China Seahttps://www.nationsonline.org/oneworld/map/South-China-Sea-political-map.htm

جدول رقم1: حجم اقتصادات بعض الدول المشاركة في مبادرة الحزام و الطريق(مليار دولار)

الدول	قيمة الناتج	الدول	قيمة الناتج
الصين	12.014.0	المجر	152.3
الهند	2.611.0	بلغاريا	56.9
كوريا الجنوبية	1.538.0	أوكرانيا	109.3
روسيا	1.527.0	سلوفاكيا	95.9
إندونيسيا	1.015.0	سيريلانكا	87.7
تركيا	849.5	إثيوبيا	80.9
السعودية	683.8	بنما	61.8
بولندا	524.9	كرواتيا	54.5
تايلاند	455.4	أوزباكستان	47.9
إيران	431.9	أذربيجان	40.7
النمسا	416.8	الأردن	40.5
الإمارات	377.4	تركمانستان	37.9
جنوب إفريقيا	349.3	لاتفيا	30.1
سنغافورة	232.9	إستونيا	25.9
ماليزيا	314.5	نيبال	24.5
الفلبين	313.4	أفغانستان	20.9
باكستان	304.0	لاوس	17.2
بنجلاديش	261.4	جورجيا	15.2
مصر	237.1	بروناي	11.9
فيتنام	220.4	منغوليا	10.7
رومانيا	211.3	مدغشقر	10.6
نيوزيلاندا	201.5	طاجيكستان	7.2
العراق	197.7	قرغيزستان	7.1
قطر	166.4	الجبل الأسود	4.4
كازاخستان	160.8	تيمور الشرقية	2.7
الكويت	120.4	إجمالي ناتج كل الدول المشاركة	28.192.7
المغرب	109.8	الناتج المحلي الإجمالي العالمي	79.865.5

المصدر:

https://www.google.com/url?sa=i&source=image&cd=&ved

الملحق رقم(6):

خريطة إستثمارات الصين في أفريقيا

Source :https://www.google.com /url?sa=i&source=images&cd.

الملحق رقم(7):

كلمة الرئيس شي جين بينغ في الجلسة الافتتاحية لقمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي

بكين 4 سبتمبر 2018 (شينخوا) يدا بيد نحو المصير المشترك والتنمية المشتركة

كلمة الرئيس شي "جين بينغ" في الجلسة الافتتاحية لقمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي

يوم 3 سبتمبر عام 2018

الرئيس سيريل رامافوزا المحترم

الرئيس بول كاغامي الرئيس الدوري للاتحاد الإفريقي المحترم

رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المحترمون

السيد أنطونيو غوتيرس الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد موسى فقي رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي المحترم

السيدات والسادة والأصدقاء:

تشهد بكين في سبتمبر جوا معتدلا وخريفا جميلا. في هذا الفصل الجميل، يسعدني كثيرا أن أرى التئام الأصدقاء القدماء والجدد في أسرة الصداقة الصينية الإفريقية الكبيرة مرة أخرى، بمناسبة قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2018.

في البداية، يطيب لي أن أتقدم باسم الصين حكومة وشعبا، وبالأصالة عن نفسي، بالترحيب الحار للحضور والضيوف الكرام. كما أود أن أنقل من خلالكم التحيات الصادقة والتمنيات الطيبة من الشعب الصيني إلى الشعوب الإفريقية الشقيقة.

أود أن أشير بشكل خاص إلى الأعضاء الثلاثة الجديدة التي انضمت إلى منتدى التعاون الصيني الإفريقي منذ قمة جوهانسبرغ، وهي غامبيا وساوتومي وبرنسيب وبوركينا فاسو. اليوم، يترأس الرئيس آدما بارو ورئيس الوزراء باتريس تروفوادا والرئيس روك كابوريه وفودهم لحضور قمة بكين، لنرحب بهم بالتصفيق الحار.

أيها الزملاء، السيدات والسادة،

قبل شهر ونيف، زرت إفريقيا للمرة الرابعة كالرئيس الصيني، وهي أيضا زيارتي التاسعة للقارة الإفريقية الجميلة. خلال الزيارة، رأيت بأم عيني وللمرة الأخرى أراضي إفريقيا الخصبة والجميلة وتنميتها الحيوية وشعوبها الساعية وراء الحياة السعيدة، الأمر الذي يرسخ إيماني بأن التنمية في إفريقيا لا حدود لها، والمستقبل لإفريقيا مقبل على آمال عريضة، والتعاون الودي بين الصين وإفريقيا أمامه آفاق رحب، وعلاقات الشراكة والتعاون الاستراتيجي الشامل بينهما تستشرف مستقبلا مشرقا.

"الشجرة عميقة الجذور تثمر، والمصباح المليء الزيت تضيء". إن التاريخ له قانونه ومنطقه. كانت الصين وإفريقيا، لما لديهما من المعاناة المتشابهة والمهمة المشتركة، تتضامنان وتتآزران في الماضي، وتشقان الطريق المميز بالتعاون والكسب المشترك.

في هذا الطريق، ظلت الصين تلتزم بمفهوم الصدق والنتائج الحقيقية والصداقة وحسن النية وتسعى وراء الخير الأعظم والمصلحة المشتركة وتتضامن مع الدول الإفريقية بروح فريق واحد لتحقيق التقدم المستمر.

تلتزم الصين بالصدق والصداقة والمساواة في التعاون. ظل الشعب الصيني البالغ عدده 1.3 مليار نسمة يربط مصيره بالشعوب الإفريقية البالغ عددها 1.2 مليار نسمة، ويحترم إفريقيا ويحب إفريقيا ويدعم إفريقيا، ويلتزم بـ"اللاءات الخمسة"، أي لا يتدخل في جهود الدول الإفريقية لاستكشاف الطرق التنموية التي تتناسب مع ظروفها الوطنية، ولا يتدخل في الشؤون الداخلية الإفريقية، ولا يفرض إرادته على الآخرين، ولا يربط أي شرط سياسي بالمساعدات إلى إفريقيا، ولا يسعى لكسب مصلحة سياسية لنفسه خلال الاستثمار والتمويل في إفريقيا. تأمل الصين من كافة الدول التزام بهذه اللاءات الخمسة في التعامل مع الشؤون الإفريقية. ستظل الصين صديقا حميما وشريكا طيبا وأخا عزيزا لإفريقيا إلى الأبد، ولا يستطيع أي فرد تخريب التضامن بين شعوب الجانبين الصيني والإفريقي.

تلتزم الصين بمراعاة العدالة والمنفعة في التعاون، مع إعلاء العدالة .تؤمن الصين بأن الطريق الحتمي للتعاون الصيني الإفريقي يكمن في توظيف مزايا كلا الجانبين وربط التنمية في الصين بشكل وثيق بدعم التنمية في افريقيا، وتحقيق التعاون والكسب المشترك والتنمية المشتركة. ندعو إلى العطاء أكثر من الأخذ والعطاء قبل الأخذ والعطاء بدون الأخذ، وفتح الذراعين لترحيب بإفريقيا على متن قطار التنمية الصينية السريعة، ولا يستطيع أي فرد اعتراض طريق شعوب الجانبين الصيني والإفريقي نحو النهضة.

--تلتزم الصين بالتعاون العملي والفعال والتنمية من أجل الشعب .تلتزم الصين بوضع مصالح شعوب الجانبين الصيني والإفريقي في المقام الأول، ودفع التعاون في سبيل تحقيق رفاهيتها، وجعل نتائج التعاون تفيد مصالحها .سنبذل قصارى الجهد للوفاء بما تعهدنا به أمام الإخوة الأفارقة. في مواجهة الوضع الجديد والتحديات الجديدة، تبذل الصين جهودا مستمرة لاستكمال الآليات وابتكار المفاهيم وتوسيع المجالات والارتقاء بجودة التعاون ومستواه إلى ما هو أعلى بخطوات متزنة. وإن شعوب الجانبين الصيني والإفريقي أحق من الآخرين لتقييم مدى التعاون الصيني الإفريقي، ولا يستطيع أي فرد إنكار الإنجازات المرموقة للتعاون الصيني الإفريقي بمجرد التوهم والتكهن.

--تلتزم الصين بالانفتاح والشمول في التعاون. ترى الصين دائما أن تحقيق الأمن والأمان الدائمين والتنمية والنهضة في إفريقيا لا يمثل تطلعات الشعوب الإفريقية فحسب، بل أيضا المسؤولية للمجتمع الدولي. إن الجانب الصيني على استعداد للعمل مع شركاء التعاون الدوليين على دعم السلام والتنمية في إفريقيا. ونرحب وندعم كل ما يخدم مصلحة إفريقيا، كما يجب على العالم كله بذل كل ما في وسعه من الجهود الجدية لدعم ذلك. ولا يستطيع أي فرد عرقلة وتشويش جهود المجتمع الدولي الإيجابية لدعم التنمية في إفريقيا.

أيها الزملاء، السيدات والسادة،

يمر عالم اليوم بتغيرات لم يشهدها منذ مائة سنة، إذ تتطور التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية والمعلوماتية الاجتماعية والتنوع الثقافي على نحو معمق، وتتسارع وتيرة التغير لمنظومة الحوكمة العالمية والنظام الدولي، وتتنامى الدول الناشئة والدول النامية بشكل سريع، ويتجه ميزان القوى الدولية على نحو أكثر توازنا، ويترابط مصير شعوب العالم بشكل أوثق من أي وقت مضى.

وفي الوقت نفسه، نواجه تحديات غير مسبوقة، إذ ما زالت الهيمنة وسياسة القوة موجودة، وتتنامي الحمائية والأحادية القطبية باستمرار، وتتعاقب الحروب والهجمات الإرهابية والمجاعات والأوبئة، وتتشابك القضايا المعقدة للأمن التقليدي وغير التقليدي.

رغم كل ذلك، نؤمن بان السلام والتنمية يمثلان العنوان الرئيسي لعصرنا اليوم وكذلك قضية العصر، الأمر الذي يتطلب تضامن المجتمع الدولي وحكمته وشجاعته لتحمّل المسؤولية التاريخية وحل قضية العصر والوفاء بالتزامات العصر.

--أمام قضية العصر، تأخذ الصين على عاتقها مهمة تقديم مساهمات جديدة وأكبر للبشرية. نحن على استعداد للعمل سويا مع كافة دول العالم على إقامة مجتمع مصير مشترك للبشرية وتطوير علاقات الشراكة العالمية وتوسيع رقعة التعاون الودي وإيجاد طريق جديد للتعامل بين

الدول يقوم على الاحترام المتبادل والمساواة والعدالة والتعاون والكسب المشترك، بما يجعل العالم أكثر سلاما وأمانا ويزيد حياة البشرية سعادة وجمالا.

--أمام قضية العصر، تحرص الصين على التعاون مع الشركاء الدوليين في بناء "الحزام والطريق". يجب علينا استغلال هذا المنبر الجديد للتعاون الدولي لإيجاد القوة الدافعة الجديدة للتنمية المشتركة، وجعل "الحزام والطريق" طريقا سلميا ومزدهرا ومنفتحا وأخضر ومبدعا وحضاريا.

--أمام قضية العصر، ستشارك الصين بنشاط في الحوكمة العالمية، ملتزمة بمفهوم التشاور والتعاون والمنفعة للجميع في الحوكمة العالمية. ستظل الصين مناصرا للسلام العالمي ومساهما في التنمية العالمية ومدافعا عن النظام الدولي، وتدعم زيادة التمثيل والصوت للدول النامية الغفيرة في الشؤون الدولية، وتدعم تعزيز قوة دول الجنوب المنقوصة في نظام الحوكمة العالمية وتدعم حشد القوة النابعة عن تعاون الجنوب-الجنوب، بما يدفع نظام الحوكمة العالمية ليعكس الإرادات والمصالح لأغلبية الدول، وخاصة الدول النامية، بشكل أكثر توازنا.

--أمام قضية العصر، تلتزم الصين بالانفتاح على الخارج بدون تزعزع .على خلفية عوامل عدم اليقين وغير المستقرة التي تخيم على نمو الاقتصاد العالمي، تلتزم الصين بطريق الانفتاح والترابط والتعاون والكسب المشترك، وتدافع بحزم عن الاقتصاد العالمي المنفتح ونظام التجارة المتعددة الأطراف، وترفض الحمائية والأحادية القطبية، ولا مستقبل لمن يحبس نفسه في جزيرة معزولة.

أيها الزملاء، السيدات والسادة،

"اتسع البحر فيسع." بما أن الصين أكبر دولة نامية في العالم، وأن إفريقيا قارة تجمع أكبر عدد من الدول النامية، فقد أصبح الجانبان منذ زمان مجتمع مصير مشترك يشاطر السراء والضراء. نحرص على بذل جهود مشتركة مع الدول الإفريقية وشعوبها لتحقيق الحلم المشترك، والعمل سويا على إقامة مجتمع مصير مشترك أوثق بين الصين وإفريقيا، بما يشكل نموذجا يحتذى به لإقامة مجتمع مصير مشترك للبشرية كلها.

أولا، العمل سويا على إقامة مجتمع مصير مشترك بين الصين وإفريقيا قائم على المسؤولية المشتركة. يجب علينا توسيع الحوار والتنسيق السياسي على كافة المستويات وتعزيز الفهم والدعم المتبادل في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والهموم الكبرى للجانب الآخر، وتكثيف التنسيق والتعاون في القضايا الدولية والإقليمية الهامة، بما يصون المصلحة المشتركة للصين وإفريقيا والدول النامية الغفيرة.

ثانيا، العمل سويا على إقامة مجتمع مصير مشترك بين الصين وإفريقيا قائم على التعاون والكسب المشترك . يجب علينا حسن الاستفادة من الفرص الهامة الناجمة عن المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية للصين وإفريقيا وتعاونهما في بناء "الحزام والطريق"، لتحقيق المواءمة بين "الحزام والطريق " و"أجندة 2063 " للاتحاد الإفريقي وأجندة التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة والاستراتيجيات التنموية لجميع الدول الإفريقية، وفتح مجالات جديدة للتعاون وإيجاد إمكانيات جديدة للتعاون، وتعزيز التعاون في المجالات التقليدية المتفوقة وتسريع الخطوات لإيجاد نقاط ساطعة في المجالات الاقتصادية الجديدة.

ثالثا، العمل سويا على إقامة مجتمع مصير مشترك بين الصين وإفريقيا قائم على الرفاهية المشتركة. يجب أن نأخذ تعزيز رفاهية الشعب كالهدف الأول والأخير لتطوير العلاقات الصينية الإفريقية. يجب أن يأتي التعاون الصيني الإفريقي بنتائج وفوائد ملحوظة وملموسة على شعوب الجانبين الصيني والإفريقي. ظلت الصين وإفريقيا تتبادلان الدعم والمساعدة بروح فريق واحد منذ زمن طويل، وسوف تقدم الصين مساهمات جديدة وأكبر لإفريقيا في مكافحة الفقر والتنمية والتوظيف وزيادة الإيرادات وتحقيق الحياة الرغيدة.

رابعا، العمل سويا على إقامة مجتمع مصير مشترك بين الصين وإفريقيا قائم على الازدهار الثقافي المشترك. نحن فخورون بحضارتنا المبهرة في الصين وإفريقيا، مستعدين لتقديم مساهمات أكبر للتنوع الحضاري في العالم. يجب علينا تعزيز التواصل والتنافع والتلاحم والتعايش بين الحضارتين الصينية والإفريقية، وتوفير القوة المساندة المستمرة لتحقيق النهضة الحضارية والتقدم الثقافي والازدهار الفني للجانب الآخر، وتقديم التغذية الروحية الأوفر للتعاون الصيني الإفريقي. يجب علينا توسيع تبادل الأفراد في قطاعات الثقافة والفن والتعليم والرياضة والمراكز الفكرية ووسائل الإعلام والمرأة والشباب، وتثبيت الروابط العاطفية بين شعوب الجانبين الصيني والإفريقي.

خامسا، العمل سويا على إقامة مجتمع مصير مشترك بين الصين وإفريقيا قائم على الأمن المشترك. مَن عانى من الصعاب يعرف قيمة السلام. يدعو الجانب الصيني إلى تكريس المفهوم الجديد للأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، ويدعم الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية بثبات لتسوية القضايا الإفريقية عن الطريق الإفريقي، ويدعم إفريقيا لتنفيذ مبادرة "إسكات البنادق في إفريقيا". تحرص الصين على القيام بدور بناء لتعزيز السلام والاستقرار في إفريقيا ودعم الدول الإفريقية لرفع قدرتها الذاتية على صيانة الاستقرار والسلام.

سادسا، العمل سويا على إقامة مجتمع مصير مشترك بين الصين وإفريقيا على التعايش المتناغم. إن الكرة الأرضية البيت الوحيد للبشرية. تحرص الصين على العمل مع إفريقيا على تكريس نمط

النمو الأخضر والمنخفض الكربون والمستدام والقابل لإعادة التدوير، وحماية البيئة الإيكولوجية وجميع المخلوقات. تحرص الصين على تعزيز التواصل والتعاون مع إفريقيا في مجال حماية البيئة الإيكولوجية، مثل مواجهة التغير المناخي واستخدام الطاقة النظيفة ومكافحة التصحر وتآكل التربة وحماية الحيوانات البرية، بما يجعل الصين وإفريقيا بيتا جميلا تعيش فيه البشرية والطبيعة بالوئام والتناغم.

أيها الزملاء، السيدات والسادة،

منذ قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2015، عملت الصين على تنفيذ "خطط التعاون العشر" بين الصين وإفريقيا التي حددتها القمة: تكون دفعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية مثل السكك الحديدية والطرق والمطارات والموانئ ومناطق التعاون الاقتصادي والتجاري منجزة أو قيد التشييد، ويتقدم التعاون الصيني الإفريقي على نحو شامل في مجالات السلم والأمن والعلوم والتعليم والثقافة والصحة ومكافحة الفقر وإفادة الشعب والتوصل الشعبي، وأصبح الدعم المالي بقيمة 60 مليار دولار الذي تعهدت به الصين مدفوعا أو قيد الترتيب. قد عادت خطط التعاون العشر بين الصين وإفريقيا بنتائج مثمرة على شعوب الجانبين الصيني والإفريقي، وجسدت قوة الإبداع والتماسك والعمل المشترك بين الصين وإفريقيا، مما نجح في الارتقاء بعلاقات الشراكة والتعاون الاستراتيجي الشامل بين الصين وإفريقيا إلى مستوى جديد.

تحرص الصين، بإرشاد هدف إقامة مجتمع مصير مشترك أوثق بين الصين وإفريقيا في العصر الجديد، وعلى أساس ما حققته "خطط التعاون العشر" بين الصين وإفريقيا، على التعاون الوثيق مع الدول الإفريقية وإعطاء الأولوية لتنفيذ "الحملات الثماني" في السنوات الثلاث القادمة والمستقبل.

أولا، تنفيذ حملة التنمية الصناعية. قررت الصين إقامة معرض صيني إفريقي للاقتصاد والتجارة في الصين، وتشجيع الشركات الصينية على توسيع الاستثمار في إفريقيا، وبناء وتطوير دفعة من المناطق الاقتصادية والتجارية في إفريقيا، ودعم إفريقيا لتحقيق الأمن الغذائي بشكل عام بحلول عام 2030، والعمل مع إفريقيا على وضع وتنفيذ تخطيط التعاون والبرنامج التنفيذي الصيني الإفريقي لتحديث الزراعة، وتنفيذ 50 مشروعا في إطار المساعدات الزراعية، وتقديم مساعدات غذائية إنسانية عاجلة بقيمة مليار يوان للدول الإفريقية المتضررة بالكوارث وبعث 500 خبير زراعي كبير إلى إفريقيا، وتكوين كفاءات الشباب لقيادة الأبحاث العلمية الزراعية واستكشاف طريق الإثراء من خلال الزراعة، ودعم تأسيس ائتلاف الشركات الصينية الموجودة في إفريقيا للمسؤولية الاجتماعية، ومواصلة تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية في تسوية الحسابات بالعملات المحلية،

وتوظيف دور الصندوق الصيني الإفريقي للتنمية والصندوق الصيني الإفريقي لتعاون الطاقة الإنتاجية والقروض الخاصة بتنمية الشركات الإفريقية الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا، تنفيذ حملة ترابط المنشآت. قررت الصين إطلاق مع الاتحاد الإفريقي عملية وضع "تخطيط التعاون الصيني الإفريقي للبنية التحتية"، ودفع الشركات الصينية للمشاركة في بناء البنية التحتية في إفريقيا بنمط يجمع بين التمويل والتشييد والتشغيل، مع إعطاء الأولوية إلى التعاون في مجالات الطاقة والمواصلات والاتصالات والمعلومات والموارد المائية العابرة للحدود، والعمل مع الجانب الإفريقي على تنفيذ دفعة من المشاريع الهامة للتواصل والترابط، ودعم إقامة السوق الإفريقية الموحدة للنقل الجوي وفتح المزيد من الخطوط الجوية المباشرة بين الصين وإفريقيا، وتوفير التسهيلات للدول الإفريقية ومؤسساتها المالية لإصدار السندات في الصين، ودعم الدول الإفريقية للاستفادة من موارد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد وصندوق طريق الحرير بشكل أفضل، على أن تلتزم بالقواعد والإجراءات المتعددة الأطراف.

ثالثا، تنفيذ حملة تسهيل التجارة. قررت الصين استيراد المزيد من البضائع الإفريقية وخاصة المنتجات غير الموارد الطبيعية، ودفع الدول الإفريقية للمشاركة في المعرض الصيني الدولي للاستيراد، وإعفاء الدول الافريقية الأقل نموا من رسوم المشاركة، ومواصلة تعزيز التواصل والتعاون في مجال رقابة وتنظيم السوق والجمارك، وتنفيذ 50 مشروعا لتسهيل التجارة في إفريقيا، وإقامة فعاليات ترويج الماركات الصينية والإفريقية بشكل منتظم، ودعم إقامة منطقة التجارة الحرة بالقارة الإفريقية، ومواصلة مفاوضات التجارة الحرة مع الدول والمناطق الإفريقية الراغبة، ودفع التعاون الصيني الإفريقي في التجارة الإلكترونية وإقامة آلية له.

رابعا، تنفيذ حملة التنمية الخضراء. قررت الصين تنفيذ 50 مشروعا لإفريقيا للتنمية الخضراء وحماية البيئة الإيكولوجية، مع إعطاء الأولوية لتعزيز التواصل والتعاون في مواجهة التغير المناخي والتعاون البحري ومكافحة التصحر وحماية الحيوانات والنباتات البرية، ودفع بناء المركز الصيني الإفريقي للتعاون البيئي، وتعزيز التواصل والحوار حول السياسة البيئية والبحوث المشتركة للقضايا البيئية، وتنفيذ البرنامج الصيني الإفريقي للسفير الأخضر لتكوين الكفاءات المتخصصة لإفريقيا في مجالات إدارة حماية البيئة ومكافحة التلوث والاقتصاد الأخضر وغيرها، وإقامة المركز الصيني الإفريقي للخيزران، ومساعدة إفريقيا على تطوير قطاع الخيزران والكرمة، والتعاون في الدعاية والتوعية بشأن حماية البيئة.

خامسا، تنفيذ حملة بناء القدرات. قررت الصين تعزيز التواصل مع إفريقيا بشأن الخبرات الإنمائية، ودعم التعاون في مجال تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة 10 ورشات لوبان في

إفريقيا لتوفير التدريبات المهنية والحرفية للشباب الأفارقة، ودعم المركز الصيني الإفريقي لتعاون الإبداع الرامي لدفع تعاون الإبداع وريادة الأعمال بين الشباب، وتنفيذ مشروع قائد سرب الطيور لتدريب 1000 نخبة إفريقية، وتقديم لإفريقيا 50ألف منحة دراسية حكومية و50 ألف فرصة للمشاركة في الدورات الدراسية والندوات، ودعوة 2000 شاب إفريقي لزيارة الصين.

سادسا، تنفيذ حملة الصحة. قررت الصين التحسين وتطوير 50 مشروعا في إطار المساعدات الطبية لإفريقيا، مع إعطاء الأولوية لبناء المشاريع الكبرى مثل مقر المركز الإفريقي لمكافحة الأوبئة ومستشفى الصداقة الصينية الإفريقية، وإجراء التواصل بشأن الصحة العامة والتعاون في تبادل المعلومات، وتنفيذ مشاريع التعاون الصيني الإفريقي في مكافحة الأوبئة، بما فيها الأمراض المعدية الجديدة والمتجددة ومرض البلهارسيا والإيدز وملاريا، وتكوين المزيد من الأطباء المتخصصين لإفريقيا والاستمرار في إرسال الفرق الطبية إلى إفريقيا وتحسين أدائها، ومواصلة الجولات الطبية، بما فيها "رحلة النور" و"رحلة الحب" و"رحلة الابتسام"، وتنفيذ مشروع القلوب المتلاحمة للنساء والأطفال والفئات المستضعفة.

سابعا، تنفيذ حملة التواصل الشعبي. قررت الصين تأسيس المعهد الصيني للدراسات الإفريقية لتعميق التنافع الحضاري مع الجانب الإفريقي، وإقامة النسخة المعززة من البرنامج الصيني الإفريقي للتواصل والبحوث المشتركة، وتنفيذ 50 مشروعا ثقافيا ورياضيا وسياحيا ودعم انضمام الدول الإفريقية إلى روابط طريق الحرير الدولية للمسارح والمتاحف ومهرجانات الفنون، وإنشاء شبكة التعاون الصيني الإفريقي لوسائل الإعلام، ومواصلة الدفع بفتح الجانبين مراكز الثقافة في الجانب الآخر، ودعم المؤسسات التعليمية الإفريقية التي تستوفي الشروط لاستحداث معاهد كونفوشيوس، ودعم المزيد من الدول الإفريقية لتصبح المقاصد السياحية للوفود السياحية للمواطنين الصينيين.

ثامنا، تنفيذ حملة السلم والأمن. قررت الصين إنشاء الصندوق الصيني الإفريقي للتعاون في مجال السلم والأمن، ودعم التعاون الصيني الإفريقي في مجال السلم والأمن وحفظ السلام والاستقرار، والاستمرار في تقديم المساعدات العسكرية بدون المقابل إلى الاتحاد الإفريقي، ودعم جهود دول منطقة الساحل وخليج عدن وخليج غينيا في صيانة الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وإقامة المنتدى الصيني الإفريقي للسلم والأمن لتوفير منبر لتعزيز التواصل الصيني الإفريقي في مجال السلم والأمن، والدفع بتنفيذ 50 مشروعا في إطار المساعدات الأمنية في مجالات بناء "الحزام والطريق" والنظام الاجتماعي وعملية حفظ السلام للأمم المتحدة ومكافحة القرصنة والإرهاب.

من أجل ضمان التنفيذ السلس للحملات الثماني، تحرص الصين على توفير دعم بقيمة 60 مليار دولار لإفريقيا عن طريق المساعدات الحكومية والاستثمار والتمويل من المؤسسات المالية والشركات، وبالتحديد: توفير 15 مليار دولار من المساعدات بدون المقابل والقروض بدون الفوائد والقروض الميسرة، و20 مليار دولار من قيمة صناديق الائتمان، ودعم تخصيص 10 مليارات دولار للتمويل التنموي الصيني الإفريقي و5 مليارات دولار لتمويل تجارة الاستيراد من إفريقيا، ودفع الشركات الصينية لاستثمار ما لا يقل عن 10 مليارات دولار في إفريقيا خلال السنوات الثلاث القادمة. وفي نفس الوقت، إعفاء الدول الإفريقية الأقل نموا والدول الفقيرة والمثقلة بالديون والدول النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين عن القروض الحكومية بدون الفوائد المستحقة لغاية نهاية عام 2018 التي لم تتم سدادها.

أيها الزملاء، السيدات والسادة،

يكون الشباب موضع الأمل للعلاقات الصينية الإفريقية، لذلك، يأخذ الكثير من الإجراءات في الحملات الثماني التي طرحتها الشباب في الحسبان، ويهدف إلى تأهيلهم ومساعدتهم ويسعى لتوفير لهم المزيد من الوظائف للعمل والحيز للتنمية. في أكتوبر الماضي، تبادلت الرسائل مع الطلاب الوافدين في معهد تعاون الجنوب–الجنوب والتنمية، كان معظمهم من إفريقيا، وشجعتهم في الرسالة على استخدام ما تعلموه وتحصيل العلم بلا كلل واكتساب الخبرات الكافية ليصبحوا الكفاءات، وذلك من أجل كتابة صفحة جديدة للتعاون الصيني الإفريقي وتعاون الجنوب – الجنوب.

"إن الشمس المشرقة تبشر بمستقبل واعد". تحدوني الثقة التامة، طالما تتناقل الصداقة الصينية الإفريقية في أيدي الشباب جيلا بعد جيل، فبكل التأكيد، سيزيد مجتمع مصير مشترك بين الصين وإفريقيا نشاطا وحيوية، وسيتحقق الحلم الصيني للنهضة العظيمة للأمة الصينية وحلم الشعوب الإفريقية للوحدة والنهضة في يوم مبكر.

شكرا لكم جميعا.

المصدر http://arabic.news.cn/2018-09/04/c_137443284.htm

.

قائمة المراجع:

أولا:الكتب:

ا- بالغة العربية:

1- أبرين،فرانك،**ديفيد براونستون،طريق الحرير**(ترجمة: أحمد محمود).النيل مركز المشروع القومي للترجمة،ط1 ،2019م.

2- أبو عامر، علاء،**العلاقات الدولية الظاهرة و العلم الدبلوماسية و الإستراتيجية**.غزة:دار الشروق للنشر و التوزيع،ط1 ،2004م.

3- أبو عامر،علاء،**العلاقات الدولية الظاهرة و العلم الدبلوماسية و الإستراتيجية،** غزة:دار الشروق للنشر و التوزيع،ط1 ،2014م.

4- أحمد حرزلي،أميرة ،"مبادرة الحزام و الطريق الصينية،الخلفية-الأهداف-المكاسب"،**في مبادرة الحزام و الطريق الصينية:مشروع القرن الاقتصادي في** ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي .**العالم**،محررون..حارث قحطان و آخرون للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية،ط 1 ،2019م.

5- إس ناي،جوزيف،**مستقبل القوة**(ترجمة: أيمن طباع).الرياض:العبيكان للنشر، ط1 ،2011 م.

6- أكيوز، يلماظ ،**الدولة النامية و التجارة العالمية،الأداء و الأفاق المستقبلية**(ترجمة:السيد احمد عبد الخالق).المملكة العربية السعودية،دار المربغ للنشر،ط1 ،2006م.

7- الأخرس، إبراهيم، **أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة و أسباب صعود**.القاهرة:إتراك للنشر و التوزيع،ط1 ،2008م

8- الأخرس، إبراهيم،**دور الشركات العابرة للقارات في الصين**.القاهرة،إتراك للطباعة والنشر و التوزيع،ط1، 2012م.

9- الحسيني، عبد الحسن،**التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة قرائة في تجارب الدول العربية و إسرائيل و الصين و ماليزيا**. بيروت:دار العربية للعلوم ناشرون،ط1 ،2008م.

10- ألدن،كريس،**الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟**(ترجمة:عثمان الجيالي المثلوثي).لبنان: الدار العربية للترجمة،ط1 ،2012م.

11- الطاهر ، آدم،و أخرون ،**أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي،دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية، دراسة حالة الصين و الهند و دول آسيا الوسطي**.عمان:دار الجنان للنشر و التوزيع،ط1، 2014م.

12- الطاهر،آدم،و آخرون،**أثر المتغيرات الآسياوية على الوطن العربي،دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسياوية**، دراسة حالة الصين و الهند و دول آسيا الوسطي،عمان:دار الجنان للنشر و التوزيع،ط1 ،2014م.

13- العدلي، أشرف أحمد،**التجارة الدولية.** ب ب ن،مؤسسة زاوية للطباعة و النشر والتوزيع،ط1 ،2006م.

14- العصار، رشاد،و أخرون،**التجارة الخارجية.**عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع،

العلوي،هادي،**المستطرف الصيني،من تراث الصين**. سوريا:دار المدى للثقافة و النشر،ط1 ،1994م.

15- المدني، رافع على،**الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا، العلاقات الصينية السودانية نموذجا**.الأردن: دار الجنان للنشر و التوزيع،ط1 ،2016م.

16- آن،تشنغ،**تاريخ الفكر الصيني**(ترجمة:محمد محمود حمود).بيروت:المنظمة العربية للترجمة،ط1 ،2012م.

17- بارونستون،ديفيد، فرانك،أيرين،**طريق الحرير**(ترجمة: أحمد محمود). النيل:مركز المشروع القومي للترجمة، ط1، 1986م.

18- باكير، على حسين، **التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة،ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد و الانعكاسات**. بيروت:دار المنهل اللبناني،ط1 ،2010م.

19- بايتس، غيل ،**النجم الصاعد**(ترجمة: دلال ابو حيدر).بيروت:دار الكتاب العربي، ط1 ،2009م.

20- برونيه،أنطوان، جيشار،جون بول،**التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية والامبريالية الاقتصادية**(ترجمة:عادل عبد العزيز أحمد). القاهرة:المركزالقومي للترجمة،ط1 ،2016م.

21- بن قانه، شناز،"الرهانات الإستراتيجية لمبادرة الحزام و الطريق الصينية"،في **مبادرة الحزام و الطريق الصينية:مشروع القرن الاقتصادي في العالم"**،محررون.حارث قحطان و أخرون.ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية،ط1 ،2019م.

23- بن محمود بن عبد العزيز الجهني،خالد، **التجارة الإلكترونية في ميزان الشرعية الإسلامية.**مصر:شبكة الألوكة، ب س ن.

24- بوكشوب، مروي،**السياسة و الإستراتيجية في الحربين العلميتين الأولي و الثانية.** بيروت:دار الجيل،ط1 ،1988م.

25- بينغ، شي جين ،**حول الحكم و الإدارة**. الصين:دار النشر بالغات الأجنبية،ط1 ،2014م.

26- تدسي، فشمن،**الصين شركة عملاقة،كيف يتحدي ظهور القوة العظمى القدمة كلا من أمريكا و العالم**(ترجمة: هالة النابلسي).المملكة العربية السعودية:العبيكان،ط1 ،2009م.

27- جازقنيان، جون، **التكالب على نفط أفريقيا**(ترجمة: أحمد محمود).القاهرة:المركز القومي للترجمة،ط 1 ،2013م.

28- جويدان الجمل، جمال ،**التجارة الدولية.**عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،ط1 ،2010م.

29- جيانج، وينران،"النمو الاقتصادي في الصين و سعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم"،في **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**،تحرير.جمال سند السويدي.الإمارات العربية المتحدة:مركز الامارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1 ،2008م.

30- خضير الكبيسي، عامر،**مدخل لدراسة الإستراتيجية.**القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2010م.

31- خلف السكارنة، بيلال،**الإستراتيجية و التخطيط الإستراتيجي**. الإسكندرية:دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،ط1 ،2015م.

32- خليل عليان، عبد الرحيم،**الاقتصاديات النامية في ضل منظمة التجارة العالمية مع تطبيق عل حالة المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات.**المملكة العربية السعودية:مكتبة فهد الوطنية للنشر،ط1، ب س ن.

33- خليل، سامي،**الاقتصاد الدولي.**مصر:دار النهضة العربية ،ط1 ،2001م.

34- خيري كتانة، مصطفي، **التجارة الإلكترونية**.عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع،ط1 ،2009م.

35- داود، حسام علي ،و آخرون،**التجارة الخارجية.**عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع،ط1 ،2002م.

36- درويش، فوزي،**الشرق الأقصى الصين و اليابان(1853-1972)**. مصر:دار المكتب المصرية،ط3 ،1997م.

37- دندن، عبد القادر، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**،عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،ط1 ،2015م.

38- دندن، عبد القادر،**الصعود الصيني و التحدي الطاقوى الأبعاد و الانعكاسات الإقليمية**.عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،ط1 ،2016م.

39- رعد رمضان، أحمد،محمد جواد، شيماء،"الخصائص الطبيعية للصين"،**مجلة كلية التربية الأساسية**،مج22،ع93 ،2016م.

40- روبرت، روس،"جغرافية السلام في شرق آسيا في القرن الحادي و العشرين"،في **صعود الصين**،محررون.مايكل إي براون و أخرون(ترجمة: مصطفي قاسم). القاهرة : المركز القومي للترجمة،ط1 ،2010م.

41- روجرز، جيم، **مارد في الصين**(ترجمة أيمن طباع).الرياض:العبيكان للنشر، ط1 ،2011م.

42- زايتس، كونراد، **الصين عودة قوة عالمية**(ترجمة: سامي شمعون).الإمارات العربية المتحدة:مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط 1 ،2003م.

43- زهيغيو، كونغ،**إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات و إدارة الاستجابات**(ترجمة: حليم نصر). بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1 ،2017م.

44- سامر خير، أحمد،***العرب و مستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية***. الإمارات:دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1 ،2009م.

45- سليرييه، بيير،***الجغرافية السياسية و الجغرافية الإستراتيجية***(ترجمة: أحمد عبد الكريم). دمشق:الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ،ط 1 ،1988م.

46- سميث،آدم،"العمل و التجارة"،في **مفاهيم الليبرتارية و روادها،الأسواق الحرة،** محرر.ديفيد بوز،(ترجمة:صلاح عبد الحق).الأردن:رياض الريس للكتاب و النشر،ط1 ،2008م.

47- شاهين، محمد،**التجربة الصينية بإيجاز**.مصر:دار أخبار اليوم،ط1 ،2016م.

شوديان، كوزي، **تاريخ الصين**. بكين:دار بناء الصين للنشر،ط1 ،1987م.

48- شوقي، جلال ،**الصين التجربة و التحدي.**

49- صن ،تزو، ***فن الحرب***(ترجمة:رءوف شبايك). القاهرة:دار أجيال للنشر و التوزيع،ط1 ،2007م.

50- طلاس، مصطفي، و أخرون،***الإستراتيجية السياسية العسكرية***. دمشق:دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر،ط1 ،2011م.

51- عارف، أحمد سمير،**السياسة الدولية و الإستراتيجية، العلاقات بين التقدم التكنولوجي والتفكير الإستراتيجي الأمريكي**.مصر:المكتب العربي للمعارف،ط1 ،2010م.

52- عبد الحي،عمر، **الفلسفة و الفكر السياسي في الصين القديمة**. بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،ط1 ،1999م.

53- على، نافعة،"السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي:المغرب نموذجا"،في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**،تحرير.عمار شرعان. ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية،ط1 2017م.

54- غرين، روبرت،**33إستراتيجية للحرب**(ترجمة:سامر أبو هواش).أبوظبي: دار العبيكان،و دار كلمة للنشر و التوزيع،ط1 ،2009م.

55- غيرث، كارل،**على خطى الصين يسير العالم،كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كل شيئ**(ترجمة: طارق عليان). أبو ظبي:هيئة أبوظبي للثقافة و التراث،ط1،2012م.

56- فرانسواز، لوموان،**الاقتصاد الصيني**(ترجمة: صباح ممدوح كعدان).دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،العدد82 ،2010م.

57- فوزي، حسن حسين،**الصين و اليابان و مقومات القطبيةالعالمية**، بيروت:دار المنهل اللبناني،ط1 ،2009م.

58- فولفجانج، هيرن، **التحدي الصيني**. الرياض:دار الكتاب العربية،ط1 ،2011م.

59- قصي،عبد الكريم إبراهيم،**أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية(النفط السوري نموذجا)**.دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2010م.

60- قوانغ،شيوى،**جغرافيا الصين**(ترجمة:محمد أبو جرأد).مصر:الهيئة العامة للمكتبة الإسكندرية،ط1 ،1987م.

61- كاظم العبودي، نادية، "مبادرة الحزام و الطريق الصينية دراسة تأريخية"في **مبادرة الحزام و الطريق الصينية:مشروع القرن الاقتصادي في العالم** ،محررون.حارث قحطان وأخرون.ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية،ط1 ،2019م.

62- كوي ، تيان ينغ، **طريق الصين،النظرة العلمية إلى التنمية**(ترجمة عباس جواد كديمي).لبنان:مؤسسة الفكر العربي،ط1 ،2011م.

63- كيندي، بول،**القوى العظمى التغيرات الاقتصادية و الصراع العسكري من 1500إلى 2000**(ترجمة:عبد الوهاب علوب).القاهرة:دار سعاد الصباح،ط1 ،1993م.

64- كيندي، بول،**نشوء و سقوط القوى العظمى**(ترجمة: مالك البُدَيري).عمان:الأهلية للنشر والتوزيع،ط3 ،2007م.

65- لام،مارك، قراهام،جون، **الصين الآن،ممارسة الاعمال و الأنشطة التجارية في أكثر أسواق العالم قوة و نشاطا و حيوية** (ترجمة: نور الدين بابكر عبد الله). المملكة العربية السعودية:دار العبيكان للنشر و التوزيع،ط1 ،2012م.

66-لوه تشونغ، مين، **ولد للإصلاح مقومات التجربة الصينية**(ترجمة: حسانين فهمي حسين).القاهرة:دار النشر للجامعات،ط1 ،2014م.

67- ليونارد، مارك،**فيما تفكر الصين**(ترجمة: هبة عكام).المملكة العربية السعودية:مكتبة العبيكان،ط1 ،2010م.

68- محسن،طاهر،و أخرون،**الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل**.عمان:دار وائل للنشر والتوزيع،ط1، 2007م.

69- محمد ابراهيم،عبد الرّحيم، **العولمة و التجارة الدولية**.الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،ط1،ب س ن.

70- محمد السيد، سليم، ***تحليل السياسة الخارجية***. بيروت:دار الجيل،ط2 ،2001م.

71- محمد خالد، جميل، **أساسيات الاقتصاد الدولي.**عمان:الأكاديميون للنشر و التوزيع،ط1 ،2014م.

72- محمد زكي ،إيمان، يسريا،عبد الرحمان، **الاقتصادات الدولية.** مصر:الدار الجامعية،ط1 ،2007م.

73- محمود، يونس،**الاقتصاديات الدولية.** مصر، دار الجامعة،ط2007،1م.

74- مصباح، رايد عبيد الله، **السياسة الدولية.**لبنان:دار الرواد،ط2 ،2002م.

75- مطلك الدوري، زكريا، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيم عمليات و حالات دراسية**. الأردن:دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2005م.

76- مفرج، أسعد، **موسوعة عالم السياسة ،تعريف شامل بالسياسة فكرا و ممارسة،السياسة في الصين و في اليابان**. بيروت:دار نوبيليس للنشر والتوزيع،ط 20 ،2006م.

77- نافع، ابراهيم، **الصين معجزة القرن العشرين**. القاهرة:مركز الأهرام للترجمة و النشر،ط1 ،1999م.

78- ناكارني، فيديا،**الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات**.أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1 ،2014م.

79- نامق صلاح الدين،**قادة الفكر الاقتصادي.**القاهرة:دار المعارف للنشر،ط1 ،1978م.

80- ناي، جوزيف،**القوة الناعمة**(ترجمة: محمد توفيق البجيرمي).المملكة العربية السعودية،دار الكبيعان،ط1 ،2016م.

81- ناي، جوزيف،**هل انتهي القرن الأمريكي؟**(ترجمة محمد إبراهيم العبد الله).المملكة العربية السعودية:دار العبيكان ،ط1 ،2016م.

82- نيدهام، جوزيف، **تاريخ العلم و الحظارة في الصين**(ترجمة محمد غريب جودة).مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط2 ،1995م.

83- نيوف، صلاح ،**مدخل إلى الفكر الإستراتيجي.** الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك:كلية العلوم السياسية،ب س ن.

84- هارمان، كريس،**كيف تعمل الماركسية**.ب ب ن:مركز الدراسات الاشتراكية وحدة الترجمة،العدد4،ب س ن.

85- هولمز،جيمس،**طريقة الصين في الحرب البحرية،منطق ماهن و قواعد ماو**.أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1 ،2011م.

86- يوسف، شهيد،و آخرون ،"الصين و الهند تعيدان تشكيل الجغرافيا الصناعية العالمية"،في **الرقص مع العمالقة، الصين و الهند و الاقتصاد العالمي**، محررون.آلن ونترز،شهيد يوسف(ترجمة أحمد رمو).دمشق:الهيئة العامة للكتاب،ط1 ،2012م.

II-بالغة الأجنبية:

1- Aglietta,Michel, yeves,landry,**la chine vers lasuperpuissance.**France:economica,2007.

2- Brautigam, Deborah,***the dragon's gift,the real story of china in Africa***.New York:University press,2009.

3- Chaponnière, Gean-Raphael," Chinese aid to Africa,origins,from andissues", in ***the new presence if china in Africa***,release: Meine pieter van Dijk.Amsterdam:the Eropean association of development research and training institutes,2009.

4- Dollar, David, **china's egagement with africa,from natural resiures**.washington:chaina center at brokings,2016.

5- Dorothy-grace,guerrero, ,manji,firoze,**China's New Role in Africa and the South a search for a new perspective**.Oxford:Networks for social justice,2008.

6- MangiK, Firoz, Marks, Stephen, **African perspectives on China in Africa**.Oxford:British Library cataliguin in publication data,2007.

7- Mistral,Jacque,Patrick Artus,Valérie Plangnol ,**L'émergence de la Chine:impact économique et implications de politique économiqu** .paris :direction de l'information légale et administrativ,2011.

8- Ndikumana, Léonce,Peter Walkenhorst,Richard Schiere,***Lachine et l'Afrique:un nouveau partenariat pour le développemen.*** Tunisia: banque africaine de développement,2011.

9- Palgrav, Macmillan,**The New Silk Road,how a rising arab world turning away from the west and rediscoverin china**.New York:ben simpfendorfer,2009.

10- Shambaugh, David,***china goes global,the partial power***.New York:University oxford press,2013.

ثانيا: الدوريات و المجالات:

1- آبشناس، عماد،"مبادرة طريق الحرير البري و البحري الصيني من منظور إيراني"،***مركز الجزيرة للدراسة***،11مايو2017م .

2- أشرف، نسيمة، "طريق الحرير الجديد"،جمعية رجال الأعمال المصريين،يوليو2015م.

3- انغ وانغ، شينغ،"الصين و أفريقيا،نموذج ايجابي في العلاقات الدولية"، **سفارة جمهورية الصين الشعبية**،ليبيا،(06-01-2011).

4- باكير، على حسين، "إحياء طريق الحرير:كيف تنظر تركيا إلى المبادرة الصينية؟"***مركز الجزيرة للدراسة***،11ماي 2017م .

5- البدراني، عدنان خلف،"أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية"، **مجلةدراسات دولية**،ع66،ب س ن.

6- بشير هادي، عبد الرزاق،"سياسة الصين الاقتصادية في أفريقيا الواقع و افاق المستقبل"،**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،كلية القانون و العلوم السياسية،جامعة الانبار،ع52،ب س ن.

7- جاسم، محمد أحمد ،المهداوي،وفاء،"الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.....سياسات و مؤشرات" ،**المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية**،ع2012،33م.

8- جاناردان، إن ، ليانجشيانح، جين ،"مبادرة الحزام و الطريق،الفرص و المعوقات أمام منطقة الخليج"***أكاديمية الإمارات الدبلوماسية***،يونيو 2018م.

9- الجعبري، طارق عبد الفتاح،"مفاهيم الإستراتيجية و الجيوبوليتكي و دورها في بناء مستقبل قضايا الأمة القضية الفلسطينية نموذجا"،**مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية.** برلين:مركز الديمقراطي العربي، مج1،ع2،ديسمبر 2018م.

10- جويد، رائد فاضل،"النظريات الحديثة في التجارة الخارجية"،**مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية**، مج5،ع17،حزيران 2013م.

11- حجاج، أحمد ،"التنافس الدولي على أفريقيا:الصين تعيد اكتشاف أفريقيا،**مجلة السياسة الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام،ع163، جانفي 2006م.

12- الحسناوي، لحسن،"إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا،الديناميات و الانعكاسات"،**جامعة الحسن الثاني بدار البيضاء**،المغرب،

13- الحسناوي، لحسن،"التنافس الدولي في أفريقيا:الوسائل و الأهداف"**المجلة العربية للعلوم السياسية**،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2001م.

14- حكمات، العبد الرحمن،"الصعود السلمي للصين"،**سياسات عربية**،ع14،مايو2015م.

15- حمدي، عبد الرحمن،"سياسات التنافس الدولي في أفريقيا"،**مجلة السياسات الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام،ع2005،2م

16- حنفي علي، خالد،"النفط الأفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي"**مجلة السياسية الدولية**،مصر:مركز الأهرام ،ع164 ،أفريل2006م.

17- خميس، خلود محمد،"السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الأفريقيا"،***مجلة كلية التربية للبنات***،م24،ع2013،4م.

18- رجب العكيدي، افتخار عبد الحكيم،أسماء مجيد محمود فرج الفهدواي،"الأديان و المعتقدات في الصين"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**،كلية التربية للبنات،مج4،ع13،حزيران 2012م.

19- رعد رمضان، أحمد ، محمد جواد، شيماء،"الخصائص الطبيعية للصين"،**مجلة كلية التربية الأساسية**،مج22،ع2016،93م.

20- الزبيدي، هيثم ،"الجزائر تضع أزماتها الاقتصادية على طريق الحرير الصينية"،**صحيفة العرب**، ع 08،1440جوان 2019م

21- الزبيدي،هيثم،"الجزائر تضع أزماتها الاقتصادية على طريق الحرير الصينية"،**صحيفة العرب**، ع 08،1440جوان 2019م.

22- شحرور، عزت،"العلاقات الصينية الأفريقية الفرص و التحديات:وجهة نظر صينية"،**مركز الجزيرة للدراسات**،أبريل2014م

23- شحرور،عزت،"مبادرة الحزام و الطريق رؤية نقدية"، **مركز الجزيرة للدراسات**،11ماي2017م.

24- شقير،شفيق، "طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية"،***مركز الجزيرة للدراسة***،11ماي2017م.

25- الشيخ، طارق عادل،"الصين و تجديد سياساتها الأفريقيا،**مجلة السياسة الدولية**، مصر:مؤسسة الأهرام، ع106 ،أبريل2004م.

26- صاحب العريض،صباح،"ظهور الاتجاه الإصلاحي في مدة(1885م-1895م)"**كلية العلوم الإسلامية قسم العلوم** السياسية.

27- صالح، محمد سالم ،"السياسة الخارجية دراسة نظرية"،**مجلة الكوفة**، كلية القانون و العلوم السياسية،جامعة الكوفة

28- صلاح، علي ،" مشروع الحزام و الطريق" **مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة**،ع2018،26م.

29- طيب، جميلة،"العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة:العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا،" **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**،مج5 ع1،13، جوان 2018م.

30- عبد الرحمن، أحمد عثمان،"العلاقات الصينية الإفريقية رؤية مستقبلية"، **مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام و الطريق**،الخرطوم،(21،22نوفمبر 2017).

31- عدنان خلف، حميد،"السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماوتسي تونغ،دينج تشاوبينغ"، **مجلة تكريت للعلومالسياسية**،مج2،ع2015،4م.

32- قط، سمير، "الإستراتيجية الجديدة في أفريقيا"،**مجلة الأفريقيا للعلوم السياسية**،27أذار2014م.

33- قوادرة، حسين،" الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية،الفرص و المحاذر بالنسبة لدول المنطقة"، **مجلة اقتصاديات المال و الأعمال**، المركز الجامعي ميلة، ع1،مارس2017م.

34- قوادرة، حسين،"الدور الصيني في منطقة شمال أفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة:الواقع و التحديات"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،ع6،جويلية2018م.

35- كاظم، نعمة،"الصين و الهيمنة الأمريكية الجديدة "،**مجلة دراسات إستراتيجية**، بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية، مج1 ،ع1995،2 م.

36- كلاع، شريفة،"البعد الطاقوى في الإستراتيجية الصينية اتجاه أفريقيا"،جامعة الجزائر3.

37- مجدي،حماد،"محددات الصراع الدولي في القارة الإفريقية"،**مجلة السياسة الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام ،ع50،أكتوبر1988م.

38- محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم ،"مستقبل العلاقات السعودية-الصينية،المصالح تفرض الشراكة و مواجهة التحديات"**مجلة آراء**،ع106،أبريل 2016م .

39- محمد أحمد جبر،نهلة،"طريق الحرير.....استراتيجية القوة الناعمة"،القاهرة:**الأمانة الجامعية العامة لجامعات الدول العربية**، ع177 ، ب س ن.

40- مغاوري،شلبي،"الولايات المتحدة الأمريكية و الصين:قطبية ثنائية جديدة"،**مجلة السياسة الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام ،ع 189 ، ب س ن.

41- منصور، عماد،"السياسة الخارجية الصينية من منظور الثقافة الإستراتيجية"، ***مجلة سياسات عربية***،ع1،21جويليا 2016م.

42- النجار، الهام ،"طريق الحرير الصيني و إنعكاساته على أنماط التجارة الدولية و حركة النقل العالمية"،**المركز الديمقراطي العربي**، 22نوفومبر2018م.

43- نعاس شنافه،صباح،"القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية و الموقع في مدار القوى العالمية"،***مجلة العلوم السياسية***،ع46.

44- هلال،محمد رضا،"الوجود الصيني في أفريقيا:الفرص و التحديات"**مجلة السياسة الدولية**،مصر:مؤسسة الأهرام،ع163، يناير2006م.

45- وانغ، جيان،"العلاقات الصينية-الشرق أوسطية من منظور الحزام و الطريق"، مركز الجزيرة للدراسات،11ماي2017م.

46- يونس مصطفى، يونسى مؤيد،"إستراتيجية الصين البحرية و أثرها على الأمن الإقليمي"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**،03 مارس 2010م.

II- باللغة الأجنبية:

1- Berkemeye,Abrin, and others,” Trading and Investment strategies:An Introduction to Analyzing and Developinge Efficient portfolio Management and Currency Trading Strategies”,this report is submitted to the faculty of Worcester Plytechnic Institute,**WPI Investment Association**.

2- Bhagwati, Jagdish, «Export-promoting trade strategy issues and evidence »,**Oxford Journals**,the world Bank Research Observer,vol3,No1,January 1988.

3- Botha, Ilana,”China in Africa:Friend or Foe?China’s contemporary politique and economic relation with Africa",**university of Stellenbosch**,December 2006.

4- Burk, Christoophe , Lucy Corkingmartyn,davies, « china’s role in the developmente of africa’s infrastructure »,**African studies program**,Washington,2008.

5- David,shinn,”china’s growing role in Africa:implications for u.s.policy,” **hearing held by senate committee on foreign relation subcommittee on African affairs**,1novembre2011.

6- Dollar,David,,**china’s egagement with africa,from natural resiures**.washington:chaina center at brokings,2016.

7- Goshua, Eisenman ,Goshua,Kurlantzick, “China’s Africa strategy” ***current History***,may2006.

8- Hellstrom, Jerker, ”china’s emerging role in africa”,**FOI Studies in African Security**,may 2009.

9- Lee, Henry, Shalmon, Dan,”China in to Africa trade aid and influence”,***Brookings Institution press***,Washington,2008.

10- Ndikumana, Léonce, Peter Walkenhorst,Richard Schiere,***Lachine et l’Afrique:un nouveau partenariat pour le développemen.*** Tunisia: banque africaine de développement,2011.

11- Osei-Hedie, Bertha, ” the dynamics of china-africa cooperation”, **Afro Asian Journal of Social Science**c,volume3,no3,2012.

12- paruk, Farhana, Shelton, Garth, “The Forum on China-Africa cooperation,A strategic opportunity”,***Institute for security studies,***monograph 156,December 2008.

13- Penny,Davies,”china and the end of poverty in africa-towards mutual benefit?”,***the swidish development aid organization diakoni collaboration with European network on debt and development(Eurodad)***,august 2007.

14- Perez Urizarbarrena, Xabie, ” eastern wind blowing south the effects of china’s involovement in the African economies and the role of the different political systems”, ***European Institute***,june 2012.

15- sasachwanld, Frédérqique," la chine,puissance technologique emergente",**étude ifri**.

ثالثا:المراجع الغير المنشورة:

1- الرسائل و الأطروحات:

1- بن سانية، عبد الرحمان،"الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية،

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012م-2013م.

2- بوخشيم ، عبد الناصر،عز الدين، "تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقته بالنمو الاقتصادي،(دراسة تحليلية قياسية،الفترة 1973-1998)،رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،كلية التجارة ،قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية،2003م.

3- دشوشة، نوارة،"السياسة التجارية و القدرة التنافسية للمؤسسات،دراسة الحالة مطاحن الحضنة"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،كلية العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة بوضياف، مسيلة، الجزائر،2015م.

4- صادق، جميلة،"محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة،دراسة حالة الإتحاد الأوربي".مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد ،قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة وهران،الجزائر،2013م-2014م، ص35.

5- قروش، محمد،"السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية2001-2010"،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر2017،3م.

6- قط، سمير،"الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقي:فترة ما بعد الحرب الباردة،قطاع النفط نموذج"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر،2008م.

2- باللغة الأجنبية:

1-Anthony Caubin,la cooperation économique Chinoise en Afrique de l’ouest:L’exemple de la cote d’Ivoir,mémoire de recherche,spécialisation en science politique, Université detoulouse,promotion2010.

2- Giralt, Nuria, ”Chinese aid to Africa:A foreign policy toll for political support” in fulfillment of the requirements for the degree of master of international relations, by courseworm and

research report,university of the witwatersarand,Johannesburg,2007.

II- المحاضرات:

1- باللغة العربية:

- فراس ،الأشقر،" محاضرة في مقياس التجارة الدولية"،ألقيت لي الطلبة السنة الثالثة ليسانس تجارة دولية،بقسم العلوم الاقتصادية، جامعة حماة،دمشق،(10-03-2017).

رابعا:الجرائد

1-بالغة العربية:

1- عبد الله،المدني،"أسباب الهث الصيني وراء أفريقيا"،**جريدة الأيام**،ع10381،سبتمبر2017م.

خامسا:البرامج التلفزيونية:

1- سليم،زين،"طريق الحرير الجديد.....استثمار أم استعمار؟،**قناة الحرة تتحرى**،27أفريل2019م.

سادسا:المواقع الإلكترونية:

1- http://www.chinatoday.com.cn/arabic/2006n/0610/6.htm .

2-bic.cri.cn/81/2006/06/16/82@57484.htm.

3- http://chainaasia-rc.org/index.php?d=21&id=944 .

4- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014429114833298916.

5- http://arabic.chinatoday.com.cn/se/2013-12/24/content_586593.htm

6- https://www.hespress.com/international/412588.html

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	2
الفصل الأول:مدخل مفاهيمي نظري	13
المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الدولية	13
مفهوم الإستراتيجية و أهم المفاهيم المقاربة لها	14
مفهوم الإستراتيجية	14
الإستراتيجية في العلاقات الدولية	16
الإستراتيجية الوطنية	16
الإستراتيجية العسكرية	16
المفاهيم المقاربة للإستراتيجية	17
الإستراتيجية و السياسة الخارجية	17
الإستراتيجية و العلاقات الدولية	18
الإستراتيجية و السياسة الدولية	18
مفهوم الإستراتيجية التجارية	19
إستراتيجية التسويق	19
إستراتيجية المنتج	20
إستراتيجية التسعير	20
إستراتيجية التوزيع	20
إستراتيجية الترويج	20
المبحث الثاني: مفهوم التجارة الدولية	20
تعاريف التجارة	20
تعريف التجارة	20
السياسة التجارية	21

التجارة الخارجية	21
التجارة الداخلية	22
التجارة الدولية	22
النظريات المفسرة للتجارة الدولية	23
النظرية الكلاسيكية	23
الجيل الأول	23
نظرية الميزة المطلقةلأدم سميث	23
نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو	24
جون ستيوارت ميل و نظرية الطلب المتبادل	25
النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية	26
الجيل الثاني	26
نظرية التكلفة الفرصة البديلة	26
نظرية هكشر و اولين	26
الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر و اولين(لغز ليونتيف)	28
النظريات الحديثة في تفسير التجارة الدولية	28
نظرية الفجوة التكنولوجية	28
فجوة الطلب	28
فجوة التقليد	29
نظرية دورة حياة المنتج	29
مرحلة الانطلاق	29
مرحلة النمو	29
مرحلة النضج	29
مرحلة الانحدار	29
نظرية تشابه هياكل الطلب كثافة	30
التجارة ضمن نفس الصناعة	30

اقتصاديات الحجم و التجارة الدولية	30
اقتصاديات الحجم الخارجية و التجارة الدولية	
اقتصاديات الحجم الداخلية و التجارة الدولية	31
نموذج الجاذبية و التجارة	31
المبحث الثالث:تاريخ الصين	31
الفصل الثاني: الإستراتيجية الصينية: الثابت و المتحول	37
المبحث الاول: الصين و تحولاتها الإستراتيجية	39
الأهمية الجيو– إستراتيجية للصين	39
الموقع الجغرافي للصين	39
دور الموقع الجغرافي للصين في تحديد إستراتيجياتها الجديدة	40
تحولات الصين قبل و بعد الحرب الباردة	42
الإصلاحات الاقتصادية	43
نظرية عصفور القفص	43
نظرية القط	43
المرحلة الأولى للإصلاحات التي بدأت من 1979م إلى 1984م	45
المرحلة الثانية 1984م1991م	45
المرحلة الثالثة1992 إلى اليوم	45
برنامج التحديثات الأربعة	45
إصلاحات شورونجي	47
إصلاح الجهاز الحكومي و الإداري	47
إصلاحات مالية و ضريبية	47
إصلاحات شركات الدولة	47
برنامج لدعم الاقتصاد الصيني	47
التحديثات في مجالات التكنولوجيا و الصناعة	47
الإصلاحات السياسية	48
التحديثات في مجال الزراعة	50

التحول في سلك التعليم	51
التحديثات العسكرية	51
المبحث الثاني:تطور الإستراتيجية التجارية الصينية و أهم أهدافها	52
تعدد الإستراتيجيات الصينية	52
في المجال التجاري و الاقتصادي و النقدي	53
على المستوى الدبلوماسي و الإيديولوجي	53
إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي	54
الإستراتيجية الداخلية و الخارجية الصينية	56
على الصعيد الداخلي	56
على الصعيد الخارجي	56
إستراتيجية الصين البحرية	57
إستراتيجية أمن الطاقة	59
إستراتيجية الصين العسكرية	60
إستراتيجية إدارة الدولة	60
الإستراتيجية الدبلوماسية	61
القوة الناعمة كإستراتيجية صينية	61
على مستوى الثقافي	62
على المستوى التربية والتعليم	62
على المستوي التكنولوجي	62
إستراتيجية الصين على المستوى الإقليمي و العالمي	63
إستراتيجية الصعود السلمي	63
إستراتيجية حسن الجوار	63
الإستراتيجية التجارية الصينية	63
منظمة التجارة العالمية وانضمام الصين إليها	65
الإستراتيجية الصينية الجديدة	66
إستراتيجية طريق الحرير	66

أهداف الإستراتيجية التجارية الصينية الجديدة	66
المبحث الثالث:إستراتيجية طريق الحرير التحول نحو القوة الناعمة	67
طريق الحرير بين الماضي و الحاضر	67
تعريف طريق الحرير SILK ROAD	69
طريق الحرير القديم	69
طريق الحرير الجديد	71
طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية	73
مجالات رئيسية للتعاون الدولي في بناء حزام الأمان	74
دور بعض الدول المشاركة في مبادرة طريق الحرير	74
منطقة الخليج العربي	74
تركيا في المبادرة الصينية	75
إيران و مبادرة الحزام الصيني	76
المصالح الإستراتيجية لمبادرة حزام الأمان	77
أهمية المبادرة طريق الحريربالنسبة للاقتصاد العالمي	77
أهداف طريق الحرير الجديد	78
الآفاق المستقبلية للمبادرة الإستراتيجية الصينية	81
الفصل الثالث:إفريقيا كمجال للإستراتيجية التجارية الصينية الجديدة	83
المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا	84
تاريخ العلاقات الصينية– الإفريقية	84
أسباب تحول السياسة الخارجية الصينية اتجاه أفريقيا	88
مميزات القارة الإفريقية	88
الموقع الجغرافي	90
البترول والغاز الطبيعي	90
معادن أخرى	91
الزراعة	91
وسائل إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا	91

التبادلات التجارية	91
سياسات الاستثمار	93
البعد العسكري	94
البعد الديبلوماسي	94
البعد الثقافي	95
الإطار المؤسساتي للتعاون الصيني الإفريقي	96
المبحث الثاني: التجديد في سياسات الصينية إتجاه أفريقيا	98
أشكال الوجود الإستراتيجي الصيني في أفريقيا:	103
الوجود الديمغرافي	103
فرض النموذج الصيني:الوجه الآخر للقوة الناعمة الصينية	104
الوجود الاقتصادي	105
الوجود السياسي	105
الوجود الأمني	105
المبحث الثالث:الأهداف الجديدة للإستراتيجية التجارية الصينية في أفريقيا	106
الأهداف الاقتصادية وتأمين مصادر إمدادات نفطي	107
الأهداف الدبلوماسية للسياسة الصين في أفريقيا	107
قضية تايوان	107
أفريقيا سلاح صيني لمواجهة الضغوط العالمية في الأمم المتحدة	107
مسألة التعريف بالمناطق الاقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي	108
خلق نظام دولي متعدد الأقطاب	108

المبحث الرابع:تقييمالإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا(الفرص و التحديات):	196
خاتمة	115
الملاحق	121
قائمة المراجع	137
الفهرس	153

ملخص الدراسة

هذه الدراسة تسلطت الضوء على الإستراتيجية الجديدة الصينية التي استخدمتها اتجاه العالم عامة و إفريقيا خاصة،و ذلك خلال الإستراتيجيات المختلفة.

و قد لجأت دراستنا إلى التطرق للتاريخ الصيني و التحولات الجذرية والإصلاحات التي مست جميع المجالات خاصة الاقتصادية مما سهل عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي و التي تجسدت من خلال إنظمامهاإلى منظمة التجارة العالمية.

كما استضافت دراستنا في تناول العلاقات الصينية مع الدول النامية بصفة عامة و الإفريقية بصفة خاصة،فقد لجأت إلى مجموعة من الإستراتيجيات للتأكيد على قوتها و البداية من إفريقيا باعتبارها غنية من حيث الموارد الأولية،و امتلاكها لمقومات طبيعية تجعلها مسرحا للصراع الدولي.

و قد توصلنا إلى استنتاج أن المبادرة الصينية لها القدرة على حل مشاكل الدول النامية وبعض المناطق الصينية و التي تواجه عراقيل في النمو،و تعتبر إستراتيجية التوجه نحو إفريقيا لتسهيل تطبيق مشروعها التجاري و احتلال المراتب الأولى عالميا،و فرض نفوذها إقليميا من خلال تطبيق إستراتيجة القوة الناعمة.

كون المشروع الصيني المتمثل في طريق الحريرمرحلة ثانية من مراحل التطور الاقتصادي الصيني فتوصي دراستنا إلى جذب الصين لأكبرعدد ممكن من الدول،خاصة الإفريقية و ذلك لمجابهة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما توصي الدول العربية المشاركة في طريق الحرير الاستفادة من الاستثمارات الصينية الضخمة و التي تجعلها ازدهارا.

أخيرا تشير دراستنا إلى أن الصين رغم استعمالها لكثير من أدوات القوة الناعمة إلا أن أدوات القوة الاقتصادية هي التي تلعب الدور الأساس في العلاقات الصينية الإفريقية حيث أنها تتبع مبادئ ساهمت في تحقيق التوسع الصيني بالقارة و توسيع التجارة بينهما.